القـدس الشـريف

حقائق التاريخ وآفاق المستقبل

دراسة وثائقية تتضمن :

- الطابع العربي والهوية الإسلامية للقدس الشريف
- القدس الشريف بعد حرب ١٩٤٨ وعدوان ١٩٦٧
- القدس الشريف تحت الاحتلال الإسرائيلي ٦٨ / ١٩٩٧
- الموقف الدولي تجاه القدس العربية
- مستقبل القدس الشريف .. رؤية إسلامية

بقـلــم

أ.د. محمد علي حُلَّة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بجـامعة الأزهـر بالقاهرة

وجامعة الملك عبدالعزيز بجــدة

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م

أبيض

مقدمة

عروبة القدس الشريف وإسلاميتها، ضرب من حديث معلوم للجميع، بل إنه من الحقائق والمسلمات، التي يجاوز العلم بها المنطقة الجغرافية للأمة الإسلامية، ويتعداها إلى آفاق العالم.

إن عروبة القدس الشريف، تتجاوز ذلك الحيز الزمني لدعوة الإسلام في صدر الدولة الإسلامية، إنها تسبق حقباً ضاربة في القدم، تتلازم وتتزامن مع أكبر المراحل، التي ظهر فيها العرب عرقاً من الأعراق البشرية، ولذا فإنه من المسلمات التاريخية، بأن شهادة ميلاد القدس الشريف تؤكد، أنها عربية الأصل في النشأة والتكوين، إسلامية الهوية في الحضارة والإنسانية.

واليوم، تعيش القدس الشريف إحدى صفحات المأساة في تاريخها، إنها تعاني منذ ٣٣ عاماً (ثلاثة وثلاثين عاماً) من وطأة السيطرة الإسرائيلية، التي لم تكتف باحتلالها، بل أخذت تضع الخطط التوسعية لسلخها من واقعها العربي والإسلامي، إلي حاضر جديد هو غريب عنها، تأباه القدس الشريف، ليس لأنه تَعَدٍ صارخ على الحقائق التاريخية فحسب، بل لأنه أيضاً تشويه للقداسة، وتزييف للحق والحقيقة.

فهل من العدالة أن يحرم أصحاب الأرض الفلسطينيون العرب من العيش بأمن وسلام في أرضهم، بل وأن تتنكر له دول كبرى؟!.

إن الإسرائيليين يزعمون اليوم، أن القدس لهم بمثابة الرأس للجسم، ونحن بدورنا نتساءل: أين القدس هذه التي يتحدثون

عنها؟، إنها أورشليم التاريخية، التي هدمها الرومان مرتين، وأزالوا اسمها من الوجود.

أورشليم تلك اندثرت بسببهم هم، ثم جاء المسلمون وفتحوا المدينة، ولم يأخذوها من اليهود، بل أخذوها من الرومان أعداء اليهود، وحافظوا على كنائسها ومعابدها، وفي أثناء الحكم الإسلامي وحده شرع اليهود يعودون إليها، ويقيمون فيها المعابد وفق الشروط التي وضعها لأهل الذمة.

ثم إن المسلمين إبان الاثني عشر قرناً، التي حكموا فيها فلسطين، اتخذوا بيت المقدس عاصمة لهم، وتملكوا أرضهابالطرق الشرعية، وأوقفوا أكثرها على الخير والبر والعبادة، ولم تهدم المدينة ولم تحرق، ولم يروع سكانها بمختلف عقائدهم، بل عاشوا في أمن وأمان طوال الحكم الإسلامي، وأخذ المسلمون في بناء المساجد والزوايا والتكايا بأموالهم، وظلوا فيها مرابطين صابرين، واختلطت دماؤهم وعظامهم بتربتها.

وفي العهد الإسرائيلي القصير، لم تعرف المدينة المقدسة سلماً ولا أمناً، حيث عارك اليهود الرومان وثنيين ومسيحيين، ولكن في العهد الإسلامي، عاش المسلمون والمسيحيون واليهود في أمن وسلام، والأرض التي أنشأ عليها اليهود مساكنهم ومعابدهم ومقابرهم أخذوها من المسلمين.

وفي العهد الإسلامي وحده، حفظت المعابد اليهودية من الدمار، وذهب المسلمون في حفظها ورعايتها إلى حد أن جعلوها

بمثابة مساجدهم، وهذا الموقف موقف إسلامي أصيل في الزمان والمكان، لأنه مستمد من عقيدتهم التي تؤاخي بين الأنبياء جميعاً دون تفرقة، قال تعالي ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

والإسرائيليون لا يمكن أن يقفوا هذا الموقف، لأنهم لا يؤمنون برسالة عيسي بن مريم (عليه السلام)، ومحمد بن عبدالله (صلى الله عليه وسلم)، وبالتالي فهم لا يقرون بقدسية الآثار المسيحية والإسلامية، ولا يمكن أن يؤتمنوا عليها، وصفحات التاريخ تسجل عليهم ذلك، ففي المدة القصيرة التي حكموا فيها فلسطين منذ عام ١٩٤٨، صادروا أوقاف وأملاك العرب مسلمين ومسيحيين، واستولوا على نحو ألف مسجد، وهدموا عدداً كبيراً من المساجد والكنائس والأضرحة، واضطهدوا علماء الإسلام ورجال الدين المسيحي، وقتلوا مئات الأبرياء بالغدر حيناً، وباسم قانونهم حيناً آخر.

وماذا عساهم أن يفعلوا لو استقر بهم المقام؟، إنهم سيواصلون محو الآثار المسيحية والإسلامية، وسيطاردون الرهبان والقساوسة والشيوخ والعلماء، وينتقمون من المسحيين النصارى والمسلمين، وليست هذه نبوءة، إنها استنتاج من مزاعمهم وسياستهم.

ومن ثم، فإذا كان العرب المسلمون، قد رفضوا تدويل القدس الشريف، فمن باب أولى فإنهم يرفضون تخصيصها لدولة إسرائيل.

وإذا كان الأقصى المبارك قد تعرض لحريق، ومايزال يتعرض

للكثير من الممارسات العدوانية تحت بصر القوات الإسرائيلية، فكيف يتأتى لنا نحن المسلمين أن نترك هذا المكان الإسلامي المقدس، ورمز وحدتنا الإسلامية، تحت حكم لا يعترف بقدسيته، ولا يصون حرمته.

ومن ثم فإنني أري التأكيد على ما يلي:

(١) إن هذه الدراسة تتجه في المقام الأول إلى إبراز الحقائق التاريخية فحسب، دون أية محاولة لتكييف الماضي مع الظروف التي يعيشها القدس الشريف اليوم.

(٢) إن المزاعم التي يطلقها الإسرائيليون بين حين وآخر، ليس لها سند من الحقائق التاريخية التي يعرفونها، بل ويعرفها الباحثون الغربيون من غير المسلمين، ومن ثم فإننا فقط لا نقدم هذه الدراسة دفاعاً عن موقفنا، في التمسك بحقنا العربي والإسلامي في مدينة القدس، بل وتأكيداً لهذا الحق، الذي يملك الدفاع عنه والذود دونه مليار مسلم، في مشارق الأرض ومغاربها.

(٣) وهذه الدراسة الموثقة، هي محاولة جادة، فيها عرض لصفحات الماضي بإيجاز، وعرض للحاضر بتركيز، واستقراء للمستقبل في رؤية إسلامية أحسبها أصدق الرؤى.

ويشاء الله سبحانه وتعالى أن تخرج هذه الدراسة من جنبات مكة المكرمة، ومن رابطة العالم الإسلامي، وفيها علماء عاملون، ورجال مخلصون لرسالتهم. وبرعاية كريمة من المملكة العربية السعودية، رائدة التضامن الإسلامي في عالمنا المعاصر، تؤدي الرابطة

فريضة الله عليها، وفي مقدمتها النظر في القضايا الإسلامية بما يحقق مصالح المسلمين وآمالهم وحل مشكلاتهم.

وعلى كل حال، فإنني أرجو أن تكون هذه الدراسة مساهمة من صاحب هذا القلم لإخواننا في القدس، تشد من أزرهم، وتقوي من سواعدهم، ونسأل الله أن يوفقهم، وتعود القدس عربية إسلامية، كما كانت وكما نحب.

والله من وراء القصد، وهو سبحانه وتعالى يهدي إلى سواء السبيل.

جدة، المحرم ١٤٢١هـ/أبريل ٢٠٠٠م

أ.د. محمد علي حُلة

ابيض

(١) القدس الشريف عربية في النشأة والتكوين

إن تاريخ القدس، ينحصر في أقدم فترة عاشتها مدينة السلام في مسيرتها الحضارية، وهذه الفترة التي تصل إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، تميزت بأهم ظاهرة في تاريخ الشرق الأدنى القديم، ونعني بها تلك الموجات المتتالية لجماعات مهاجرة من الجزيرة العربية إلى الشام والعراق، وقد استقرت إحداها -وهم الكنعانيون- في أرض عرفت باسمهم (أرض كنعان)[١]، ثم جاء فريق من الكنعانيين -وهم اليبوس-[٢] وتخيروا مكاناً لا يمتلك كثيراً من الخواص الطبيعية، التي تغري بالاستقرار[٣]، بيد أن هذا الموقع اختاره اليبوس بعناية، فهو موقع لا يغري أحد بالذهاب إليه، أو الطغيان عليه[٤].

ولم يدر بفكرهم الفطري، حينما أرسوا رحالهم المتواضعة في ذلك الموقع، وعلى رابية مثلثة الشكل، أنهم بذلك قد وضعوا اللبنة الأولى في صرح مدينة خالدة، وهي مدينة القدس الشريف حالياً.

وبما أن اليبوس فرع من قبيلة عربية -وهي كنعان- والكنعانيون نزحوا من الجزيرة العربية، فإن شهادة ميلاد القدس تؤكد على أنها عربية الأصل في النشأة والتكوين.

---

(١) د. طه باقر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، جزءان، بغداد، ٥٥ / ١٩٥٦، جـ٢، ص٢٨٢، وفي أوائل القرن الثاني عشر قبل الميلاد، جاءت جماعة من الأقوام الإيجية (أهل السواحل) وهم الفلسطينيون، الذين كانوا آخر من هاجر إلى أرض كنعان، واختلطوا بأهل البلاد، ومن اسمهم جاء اسم فلسطين.

(٢) اليبوس: هو أحد أولاد كنعان.

(٣) فلا تقع على مجرى مائي، ولا على بحر، لتصبح ميناءً تستقبل الناس، يحملون إليها ويأخذون منها ما يقيم حياتهم، ولا تقع على طريق رئيسي، أو عند ملتقى طرق.

(٤) د. أحمد سوسة: العرب واليهود في التاريخ، ط٢، دمشق، د.ت.، ص٢٣١.

ولأن اليبوسيين اتسموا بالدعة والسلام، فقد أطلقوا على مكان إقامتهم (مدينتهم)أورسالم أو أورشالم، وهي في اللغة الكنعانية تعني منشأة الإله سالم، ويبدو أنه الإله الذي يرمز إلى السلم، الذي توجهت عقيدة اليبوسيين إليه، وقد ظل الاسم (أورسالم)شائعاً من ذلك العهد إلى يومنا هذا، وإن كان قد أصابه بعض التغيير، فمنه جاء الاسم الغربي Jerusalem، ومن ثم يتكشف لنا أن تسمية (أورسالم)، التي يحاول بعض الباحثين الغربيين عدها من الأسماء العبرية (بمعنى اليهودية)، هي في الحقيقة كلمة كنعانية، وردت بهذا الاسم في نصوص كنعانية، وجدت في مصرقبل ظهور النبي موسى (عليه السلام) بعدة قرون، ولعلنا نؤكد أن موسى (عليه السلام) لم يأت أورسالم أو يدخلها.

ورغم أن موسى (عليه السلام) رسول بني إسرائيل، لم يأت القدس ولم يدخلها، ومن ثم فلا تربط اليهود بالقدس أي علاقة روحية أو دينية ذات شأن بأبناء الدين اليهودي وحملة رسالته، ولكنها في واقع الأمر أنهم حاولوا إثبات أهميتها السياسية، من حيث كونها مفتاح الفكرة الصهيونية، ورمز لكيان الدولة الموحدة في عصر ملوك إسرائيل، فداود (عليه السلام) أول من أنشأ مملكة (حوالي عام ١٠١١ق.م.)، وأجرى طقوس المعبد.

وأنهم أقاموا لهم فيها هيكلاً للعبادة في عهد سليمان (عليه

السلام)[1]، وهو قسم من قصره (حوالي عام ٩٦٠ق.م.)، وقد ساعده في بناء الهيكل الملك (حِرام)، وهو من أشهر الملوك الذين تربعوا على عرش مدينة صور (اللبنانية) ذات التاريخ العريق[2].

والواقع أن هذه المملكة الصغيرة، في عهد داود وابنه سليمان (عليهما السلام)، لم تزد مدة حكمهما عن ثلاثة وسبعين عاماً، وبعد وفاة سليمان (عليه السلام) تفسخت هذه المملكة وانقسمت على نفسها: إِسرائيل في الشمال (وعاصمتها السامرة)، ويهوذا في الجنوب (وعاصمتها أورشليم)، ووقع بين الجزءين حروب وسادهما الاضطراب، حتى جاء أخيراً ملك آشور[3] (سرجون)، وذلك في عام ٧٢١ق.م.، فقضى على دولة إِسرائيل، فانتهت من التاريخ، وفي عام ٥٨٦ق.م. قضى ملك بابل (نبوخذنصر) الثاني على يهوذا، وهدم عاصمتها وأحرق هيكلها، ونقل من بقي من الإِسرائيليين إِلى بابل في العراق، حيث بقوا في الأسر فترة طويلة من الزمان، إِلى أن سمح لهم الفرس بدخول من بقي منهم إِلى فلسطين.

فمن هذا التاريخ الثابت، أي منذ ستة قرون قبل الميلاد، انتهى التاريخ السياسي لبني إِسرائيل، أو اليهود في فلسطين، وظلوا خاضعين

---

(١) تقع فترة حكمه من سنة ٩٧١ و٩٣١ق.م. على وجه التقريب.

(٢) وعادة ما يشير اليهود إِلى داود وسليمان (عليهما السلام) بأنهم ملوك، ويسمون عصرهم بعصر الملوك، ولا يخلعون عليهم نفس صفات الإِيمان بالنبوة، التي يخلعها عليهم المسلمون، وتشير إِليها آيات القرآن الكريم، قال تعالى﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [النمل: ١٥]، ﴿ **يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ** ﴾ [ص: ٢٦].

(٣) دامت الامبراطورية الآشورية بين سنة ٩١١ و٦٢٦ق.م.

لدولة الفرس، ثم اليونان، ومن بعدهم جاء الرومان، ولم يكن اليهود في عهدهم أحسن حالاً مما كانوا عليه من قبل، حيث عاشوا في ظروف مضطربة، ناجمة عن صراع الزعماء الرومان فيما بينهم على الحكم، إلى أن تمكن (تيطوس) Titus من البلاد وسيطر عليها، ودخل أورشليم سنة ٧٠ق.م. وأوقع مذبحة مروعة بأهلها، وخرب المدينة وأحرق هيكلها وذبح كهنته، فأزيل الهيكل من الوجود تماماً، بحيث لم يعد يهتدي الناس إلى موضعه، ثم حول الامبراطور (إيليا هادريان) مدينة أورشليم إلى مستعمرة رومانية (١٣٥م)، وحرم على اليهود سكناها، وقد بدل اسمها إلى (إيلياء) نسبة إليه، وقد أسكنت جالية رومانية ويونانية في (إيلياء)، وأقيم في محل الهيكل معبد للإله اليوناني جوبيتر، وهذه هي الضربة الأخيرة لليهود في فلسطين، ولم يقم لهم أي كيان سياسي فيها طوال العصور التالية، بل زال كل أثر يهودي، بعد أن تحولت مدينة (إيلياء) من الوثنية، إلى اعتناق المسيحية، بعد اعتراف الامبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) بالدين المسيحي في عام ٣١٣م، واشتدت الوطأة على اليهود، بسبب غدرهم بالسيد المسيح (عليه السلام) سنة ٢٩م، وحرمت المدينة عليهم، ثم أنشئت الكنائس والأديرة في البلاد، حتى تقرر إقامة بطريرك للكنيسة الأرثوذكسية في مدينة (إيلياء) في عام ٤٣١م، ومن ثم كانت لإيليا (القدس) –فضلاً عن أرومتها العربية– أهمية المعجزة الدينية عند المسيحيين.

وفي عام ٦١٤م، تزعزع الكيان النصراني، عندما غلب الفرس الروم البيزنطيين، وتطوع اليهود لمساعدة الفرس، وشاركوا معهم في ذبح النصارى وهدم الكنائس، وبعد خمسة عشر عاماً تمكن الروم من البلاد وهزموا الفرس، وحرموا على اليهود دخول مدينة (إيلياء)[(١)]، حتى فتحها المسلمون في عام ١٧هـ، على عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

وقد يكون من الأهمية –قبل أن نبسط الحديث عن الهوية الإسلامية لمدينة القدس– أن نبرز وجهة النظر في المزاعم الإسرائيلية، في شأن الحق التاريخي المزعوم، في نقطتين اثنتين فقط:

أولاً: نشأ خلال إقامة بني إسرائيل في التيه أو الشتات البابلي ثم الروماني، ما يجوز تسميته بالتاريخ السياسي القومي لليهود، وإنشاء قواعد لديانة يهودية، لا تمت بصلة لموسى (عليه السلام)، وفي هذه الحقبة وضع رؤساء اليهود وحاخاماتهم سلسلة من المباديء والتقاليد والتعاليم، وكَتب عدد منهم بعض أسفار العهد القديم من التوراة، وفيها يزعمون من أنباء الهجرة العبرانية الأولى إليها، والوعد الإلهي المقطوع لإبراهيم (عليه السلام) وأسباطه من بعده، أن تكون فلسطين وطناً أزلياً، وأسموها (أرض الميعاد)، وقد نبه القرآن الكريم إلى هذه

---

(١) وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحرب، قال تعالى ﴿**الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝٢ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [الروم: ١ – ٤].

الناحية، حيث قال تعالى ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ (٦٤) يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالإِنجِيلُ إِلاَّ مِنْ بَعْدِهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ** ﴾ [آل عمران: ٦٤ -٦٥]، وقال تعالي ﴿ **مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾ [آل عمران: ٦٧].

ثانياً: ثم إن الوعد الغامض الذي أوردته أسفارهم(١)، والمقطوع لأسباط إبراهيم (عليه السلام)، بأن لهم أرض الميعاد الممتدة من نهر مصر (النيل)، إلى النهر الكبير (الفرات)، هو وعد مقطوع لنسل إبراهيم (عليه السلام) قبل مولد إسماعيل وإسحاق (عليهما السلام)، وعلى ذلك فهو وعد مؤكد للعرب فقط، على اعتبار أن عصر إبراهيم الخليل (عليه السلام) عصر عربي بحت قائم بذاته، بلغته وقوميته وديانته، ولا صلة له بعصر موسى (عليه السلام)، الذي يأتي في وقت لاحق بعد عصر إبراهيم الخليل (عليه السلام) بسبعمائة عام(٢)، ومن ثم لم يقطع لبني إسرائيل، أولئك الذين لم تعمر لهم وحدهم أرض كنعان (فلسطين)، ولم يقم كيانهم السياسي الموحد في

(١) سفر التكوين، ١٥- ١٨.

(٢) د. أحمد سوسة: العرب واليهود في التاريخ، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢ وما بعدها.

المنطقة أكثر من سبعين عاماً، على عهد داود وسليمان (عليهما السلام)، هذا بينما ظلت المنطقة دائماً أرضاً عريقة في عروبتهما[١].

(٢) الهوية الإسلامية للقدس الشريف

رفع الله شأن القدس بإسراء الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى بيت المقدس[٢]، وذلك قبل الفتح الإسلامي لفلسطين، إذ إنهَّا أضحت محل اهتمام المسلمين، ففيها المسجد الأقصى، أولى القبلتين، وثالث الحرمين، والصخرة المشرفة التي أسري إليها بالنبي العربي (صلى الله عليه وسلم)، وحائط البراق الذي يشكل جزءاً من الحائط الغربي لساحة الأقصى، وبعد أن فتح المسلمون المدينة في السنة السابعة عشرة للهجرة (٦٣٦م)، بدأت المدينة صفحة جديدة لا مثيل لها، يقف التاريخ شامخاً يسجل لنا نحن المسلمين صفحة من تراثنا الديني الزاخر، ينادينا ويدعونا أن نحمي هذا التراث العظيم، الذي تركه لنا كوكبة من أجدادنا الفاتحين.

إن في خروج أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ليتسلم بنفسه بيت المقدس في فلسطين، لخير شاهد عملي قدمه الخليفة عمر للأجيال الإسلامية، عن أصالة حقهم في هذه المدينة المقدسة، وهو أيضاً أصدق دليل على ارتباط الأصول الدينية لهذه

(١) Guillaume, Alfred: Zionists and the Bible, Israel.
نقلا عن: د. عزالدين فودة: القدس في محيط العلاقات الدولية، بيروت، ١٩٦٩، ص٣٥.

(٢) قال تعالي ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: ١].

المدينة بالدين الإسلامي، وأن واجب الدفاع عن تلك المقدسات وأصولها، هو دفاع عن الدين الإسلامي نفسه.

ولقد جاءت وثيقة تسليم المدينة، التي قدمها البطريرك (صفرونيوس) Sophronius للخليفة عمر، وهي وثيقة محددة البنود، واضحة المعالم، وعرفت بالعهدة العمرية، إذ إن عمر (رضي الله عنه) وافق على مطالب الأرثوذكس، ويأتي في مقدمتها إصرارهم على ألا يساكنهم فيها أحد من اليهود، وفي هذا تأكيد على خلو المدينة تماماً من اليهود، وقد أضاف عمر بن الخطاب إلى هذه الوثيقة شروطاً، تنص على احترام المقدسات المسيحية، وما يكفل لها السلامة أيضاً من بقايا الروم وعملائهم، وهكذا باتت المقدسات المسيحية موضع الاحترام والتقدير والإجلال، الذي يكنه المسيحيون أنفسهم لتلك المقدسات، وهو موقف طبيعي مستمد من عقيدتنا، التي تؤاخي بين الأنبياء، فتلاحمت في بيت المقدس العمائر الدينية، مساجد وكنائس، يرتفع فيها اسم الله سبحانه وتعالى، ويعبق جو المدينة بحضارة عربية، تقدس الأديان، وتسوي بين العرب في بلاد الشام، مسيحيين كانوا أو مسلمين[١].

وهكذا دخلت القدس الشريف -كسائر بلاد الشام- في نطاق الخلافة الإسلامية الرشيدة، ثم الدولة الأموية[٢] والعباسية، ثم

---

(١) Montgomery, Watt: Islam and the Integration of Society, London, 1961, pp. 91- 149.

وصفرنيوس من أصل عربي، وإن كان اسمه يوناني (معناه العفيف).

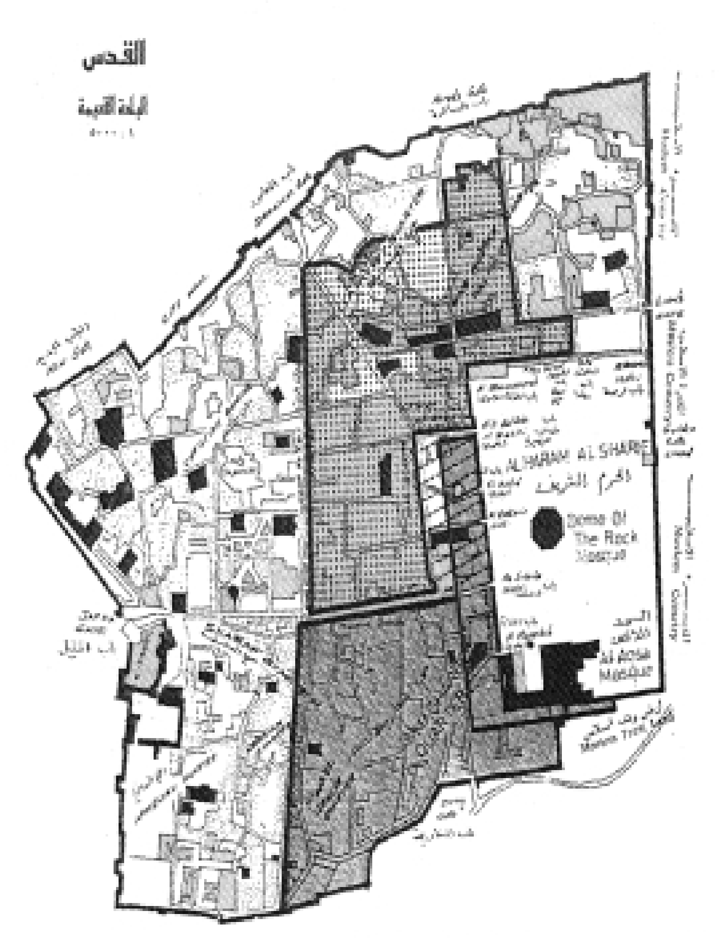
(٢) ليس هنا مجال للإفاضة، ولكن تكفي الإشارة إلى أن رأس الدولة الأموية -معاوية بن أبي سفيان- قد نصب نفسه خليفة للمسلمين في بيت المقدس، أنظر: فلهوزن، يوليوس: تاريخ الدولة العربية، ترجمة د. محمد أبوريدة، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٢٨.

الأتراك العثمانيين، وتوالى عليها ولاة الدول العربية المختلفة، واستمرت المدينة المقدسة ترفل في أرديتها العربية، وهويتها الإسلامية، حتى غشيتها الحملات الصليبية (١٠٩٦– ١٢٩١م)، التي خاضتها أوربا ظلماً تحت اسم الصليب، وتعطل دور القدس الشريف الإيماني والإنساني، حتى جاء صلاح الدين الأيوبي محرراً للقدس، واتخذ صلاح الدين من الخليفة عمر قدوة له، في التسامح والتأدب بأدب الإسلام، فأظهر من احترام الأماكن المسيحية ما لايزال المنصفون من الباحثين الغربيين يرفعون من ذكره، ويعلون من قدره حتى اليوم[(١)]، واللافت للنظر أن مملكة بيت المقدس كانت أطول عمراً من المملكة التي قامت على عهدي داود وابنه سليمان (عليهما السلام).

وعلى عهد الملك الكامل بن صلاح الدين، عقد المسلمون مع الصليبيين الهدنة المشهورة (١٢١٨م) لمدة عشر سنوات، التي اتفق بمقتضاها على أن تبقى القدس في يد الفرنجة، عدا الحرم القدسي، وما فيه من مساجد فيبقى في يد المسلمين، وتكون سائر قرى القدس للمسلمين، وبوفاة الكامل استولى ابنه الملك الصالح نجم الدين أيوب على القدس، واستقرت من بعده في أيدي سلاطين المماليك، حتى دخلها العثمانيون سنة ١٥١٦م، حيث

---

(١) لأن حرية الاعتقاد حق مكفول للبشر، بموجب قوله تعالي ﴿**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقد جاء في عهد محمد (صلي الله عليه وسلم) إلي بني نجران "ولنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وملتهم وغايتهم، وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، لا يغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته، وليس عليه دية ولا دم جاهلية، ولا يخسرون ولا يعسرون، ولا يطأ أرضهم جيش"، الخراج لأبي يوسف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٢هـ، ص٧٢.



المخطط الاسرائيلي لمصادرة وهدم الأحياء العربية الاسلامية داخل أسوار القدس وإجلاء أهلها وسكانها العرب المسلمين عنها

	١ ـ أحياء وعقارات مصادرة عام ١٩٦٨م.
	٢ ـ حفريات اسرائيلية تحت ما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٩
	٣ ـ أحياء مهددة بالانهيار من جراء الحفريات الاسرائيلية
○	٤ ـ موقع الانهيار الذي حدث في كانون أول ١٩٧٩م
	٥ ـ أحياء يخطط لهدمها وإجلاء سكانها عنها تدريجيا

اعداد: روحي الخطيب – أمين القدس

اعداد: روحي الخطيب – أمين القدس

ظلت في إطار الدولة العثمانية الإسلامية لمدة أربعة قرون، حتى صبيحة يوم ١١ ديسمبر (كانون أول)سنة ١٩١٧م، حين دخلها البريطانيون إبان الحرب العالمية الأولى بقواتهم العسكرية، تحت قيادة اللنبي Allenby[(١)]، ورأى حارس كنيسة القيامة –وهو عربي مسلم من بني شيبة– أن يسلم مفاتيح الكنيسة للقائد الإنجليزي، غير أن اللنبي رد المفاتيح إلى الذين كانوا يقومون على خدمة كنيسة القيامة ورعايتها منذ عشرات السنين.

وربما كان تصرف هذا القائد، ملاحظاً فيه ما كان قائماً بين الطوائف المسيحية من الاتفاق، على أن يلي مفاتيح الكنيسة مسلم، دفعاً للخلاف بين هذه الطوائف منذ مئات السنين.

(٣) الحركة الاستعمارية والقدس الشريف في العصر الحديث

قبل أن يلفظ القرن الثامن عشر أنفاسه الأخيرة، شهد ميدان الاستعمار تنافساً شديداً، بين بريطانيا وفرنسا في أنحاء مختلفة من عالمنا الحديث، وكانت فرنسا أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين، فقد أعدت حكومة الإدارة الفرنسية عام ١٧٩٨م خطة سرية لإقامة "كومنولث يهودي في فلسطين"[(٢)]، خلال نجاح

---

(١) ويفل: الحملات الحربية وفلسطين، الترجمة العربية، القاهرة، ١٩٣٨، ص١٥٦، عارف العارف: تاريخ القدس، القاهرة، ١٩٥١، ص١٣٨.

(٢) د. خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨– ١٩١٨، بيروت، ١٩٧٣، الفصل الأول.

الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي (بما فيه فلسطين)، ولذا فإن نابليون بونابرت كان قد أصدر بمجرد وصوله إلي مصر في نفس العام (١٧٩٨م) بياناً، حث فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا على الالتفاف حول رايته، من أجل إعادة (مجدهم الغابر)!!، وإعادة بناء القدس القديمة[١] .

ثم كان لظهور الوالي العثماني محمد علي في مصر، ومحاولاته الرامية آنذاك إلى إقامة امبراطورية عربية، تحل محل السلطنة العثمانية المتهالكة، جعل بريطانيا تفكر جدياً في توطين اليهود في فلسطين، حيث استشعرت أن وجود طائفة [٢] غير عربية وغير إسلامية أيضاً تعتمد عليها في بلاد الشام، يعد أمراً غاية في الأهمية، لحماية مصالحها في تلك الديار، ومن ثم قامت بريطانيا في يوليو من عام ١٨٣٨ بافتتاح أول قنصلية لها في القدس، برئاسة المستر يانج M.T.Young، وأعلنت أنها استهدفت رعاية مصالحها، والتي كان من ضمنها "تقديم الحماية لليهود هناك عامة"[٣] .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أن القوانين العثمانية كانت تنص بصراحة ووضوح، على منع بيع الأراضي والعقارات في القدس

---

(١) Esco Foundation: Palestine, A Study of Jewish, Arab an British Policies, N.Y., 1970, pp. 10- 19.

صادق جلال العظم: الصهيونية والصراع الطبقي بيروت، ١٩٧٥، ص ٥٧

(٢) تمتعت فرنسا منذ عام ١٥٣٥ بحق حماية الكاثوليك، وفي عام ١٧٧٤ حصلت روسيا على حق حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية، أما بريطانيا فلم تكن لها طائفة أو جماعة تتحيز لها أو تعتمد عليها في أي مكان من تلك الدولة، عارف العارف: المسيحية في القدس، ص ص١٥٣– ١٥٥، ١٦٨– ١٧١ .

(٣) Parkes, James: A History of Jewish People, London, ,1984 p.183.

وضواحيها لليهود، ولذا فقد مارست بريطانيا ضغطاً شديداً على الدولة العثمانية، لتعديل تلك القوانين، بحيث تصبح القدس مفتوحة لليهود، يحق لهم استملاك الأراضي والعقارات فيها.

ونتيجة لتدخل بريطانيا تمكن موسى مونتفيوري Moys Mon-tefiori[1] في عام ١٨٥٥، من الحصول على فرمان من السلطان عبدالمجيد، تسنى له بموجبه شراء أول قطعة أرض في القدس خارج سور المدينة القديمة، وبدلا من أن يقيم عليها مستشفى كما ورد في الفرمان، أقام عليها أول حي سكني يهودي عرف فيما بعد باسمه (حي مونتفيوري)[2].

ثم كان اندفاع المانيا في عام ١٨٩٨ صوب الشرق، تدعيماً منها لسياستها وحماية لمصالحها الاقتصادية في الدولة العثمانية، ودشنت هذه السياسة برحلة الامبراطور وليم الثاني (غليوم) إلى الآستانة، ثم إلى القدس في خريف نفس العام (١٨٩٨)، وما يعنينا من أمر هذه الرحلة، ومن جملة المظاهر الاستعمارية، من علاقة وثيقة بالحركة الصهيونية في مهدها، فقد أخذ زعماء تلك الحركة يرنون ببصرهم إلى الثقة، التي أصبح السلطان عبدالحميد يوليها المانيا.

وفي ١٨ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٨٩٨، تمكن هرتزل –

---

(١) كان من أوائل أقطاب البرجوازية اليهودية، الذين ساهموا بفاعلية في إرساء دعائم الاستيطان اليهودي في فلسطين، وذلك بدعم بريطاني ملحوظ.

(٢) محمد سليمان: قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود في أرض فلسطين، مقال في مجلة (صامد الاقتصادي)، العدد ٣٣، بيروت، نوفمبر ١٩٨١، ص٨٢، وحول مشاريع الاستيطان اليهودي وتتابعها، أنظر: صبري جريس: تاريخ الصهيونية، جـ١، بيروت، ١٩٧٧، ص ص٦٥– ٦٨.

مؤسس الحركة الصهيونية– من مقابلة القيصر في العاصمة العثمانية (الآستانة)، وعرض عليه مشروعه الاستيطاني في فلسطين تحت الحماية الألمانية، وأكد هرتزل على أن الصهيونية مستعدة للقيام بإخراج (عناصر الشغب) من فقراء يهود أوربا، وتوطينهم في المحمية الفلسطينية، وحذر هرتزل من مغبة فشل ذلك المشروع، حتى لا ينضم اليهود إلى الأحزاب الثورية المنتشرة في أوربا[١].

ولعل من المفيد ذكره، أن الوزير المفوض الأمريكي في الآستانة شتراوس، قام بدور ملحوظ في تيسير نجاح لقاء هرتزل بالقيصر، وحاول إقناعه بجدوي المشروع الصهيوني، وأهميته للعالم الغربي، بل وراح شتراوس يضغط بشدة على الدولة العثمانية، لانتزاع بعض الامتيازات الخاصة باليهود، وأهمها السماح لليهود الأمريكيين بحرية السفر إلى سوريا وفلسطين، وعدم التمييز بينهم وبين الأمريكيين المسيحيين في المعاملة[٢].

وعلى هذا يمكننا الإشارة، إلى أنه لم يحدث في تاريخ مدينة القدس، ما يشكك في أصولها العربية، وهويتها الإسلامية، حتى أصدرت الحكومة البريطانية في الثاني من نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩١٧ تصريح بالفور Balfour Declaration، والذي تضمن وعداً بريطانياً بتمكين اليهود من إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين،

---

(١) ستيوارت، ديزموند: تودور هرتزل، ترجمة فوزي وفاء وآخر، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص ص٣١٠– ٣١١.
(٢) فرانك مانويل: بين أمريكا وفلسطين، تعريب يوسف حنا، عمان، ١٩٦٧، ص٣٦.

وكان صدور مثل هذا التصريح في هذا التاريخ لظروف سياسية اقتضتها الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨)، والتي دعت أيضاً – فيما بعد– إلى قيام الانتداب البريطانى على فلسطين منذ عام ١٩٢٠، وفي ظل هذا الانتداب –الذي ظل ما يقرب من ثلاثين عاماً– ركزت الحركة الصهيونية كل جهودها، في أن تسلب القدس الشريف طابعها العربي وهويتها الإسلامية، وفشلت في ذلك، وحتى عندما تهيأت الظروف، وانتقل النشاط الصهيوني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥)، أخفقت الصهيونية في تهويد القدس الشريف، حتى أحالت حكومة الانتداب البريطانية القضية الفلسطينية برمتها إلى هيئة الأمم المتحدة في ربيع عام ١٩٤٧.

(٤) القدس الشريف من التهويد إلى التدويل

وفي هيئة الأمم المتحدة طرحت القضية الفلسطينية، ورأت الهيئة الدولية في دورتها الاستثنائية –في ١٥ مايو (آيار) سنة ١٩٤٧– تشكيل لجنة خاصة[١] من أعضاء تلك الهيئة، لدراسة القضية، وتقديم مقترحاتها حسبما تراها ملائمة لحل هذه المشكلة[٢].

---

(١) صدر القرار عن الجمعية العامة برقم ١٠٦ في ١٥ مايو ١٩٤٧، بتأليف هذه اللجنة تحت اسم United Nations Special Committee on Palestine ، وتختصر UNSCOP.

(٢) د.جورج طعمة: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧ –١٩٧٤، ط٢، بيروت، ١٩٧٥، ص٣ .

وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على اللجنة الخاصة، حتى تأتي مقترحاتها متفقة والمزاعم الصهيونية[1]، وبعد مناقشات استطالت حوالي ستة أشهر، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١، الذي صدر في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٤٧، لتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وتدويل القدس، وعين قرار التقسيم حدود منطقة القدس كما يأتي:

- بلدية القدس، وتشمل مدينة القدس بكاملها، وما فيها من الأحياء القديمة والحديثة، عربية ويهودية.
- القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس، والتي تشكل معها منطقة واحدة، حددت بخريطة ألحقت بالقرار[2].

ولما كان الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة المزمع تدويلها، لا يسمح لها بالاستقلال بمواردها عن المنطقتين العربية واليهودية المجاورتين لها، فقد قضى القرار بربط هذه المناطق الثلاث في اتحاد اقتصادي واحد.

ومن البديهي أن يرفض العرب قرار التقسيم، لأنه انتهاك

---

(١) وعلى سبيل المثال، فقد أعلن د. رالف بانش Ralph Bunche العضو الأمريكي الذي رافق اللجنة، أنه يفهم مشكلة اليهود جيداً، لأنه مثلهم ينتمي إلى أقلية مضطهدة، مشيراً بذلك إلى أنه زنجي أمريكي، أنظر: ممدوح عبدالعزيز آل سعود: القضية الفلسطينية ومبدأ حق تقرير المصير، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٩٨٣، ص٢٠٢.

(٢) وتشمل أبوديس، العيزرية، الطور، العيسوية، سلوان، صور باهر، أم طوبى، نفتا، موتسا، دير ياسين، عين كارم، المالحة، شرفات، بيت صفافا، رامات راحيل، بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، شعفاط.

لميثـــاق الأمـم المتحـدة وللقانون الدولي، ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، أما الصهيونيون فلم يكن ثمة ما يدعوهم إلى رفض قرار التقسيم، الذي أعطاهم السيادة على الأراضي العربية، ومنحهم مبرراً لطرد الفلسطينيين، وهم أصحاب حق في أرضهم وممتلكاتهم.

وقد شهدت فلسطين في أعقاب قرار التقسيم إضراباً عاماً، ثم مظاهرات صاخبة، تطورت إلى اشتباكات دامية، وفي تقرير من القنصل الأمريكي في القدس (كاتي) إلى وزير خارجيته، وصف لتلك الاضطرابات، التي عبر عنها بقوله "إن الرعب قائم في الفترة الحالية"(١)، وتعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لضغوط صهيونية رأت استخدام القوة لفرض التقسيم ولكن الرئيس الأمريكي وقتذاك هاري ترومان Harry Truman صرح في مؤتمر صحفي في ٥ يناير (كانون ثان) سنة ١٩٤٨، أن إدارته لا ترى ذلك(٢)، ولا جدال في أن الإدارة الأمريكية كانت تخشى – حينذاك – من مواجهة العالم الإسلامي.

وأمام تصاعد تلك الاضطرابات، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ مايو (آيار) سنة ١٩٤٨ حكومة الانتداب البريطانية، بأن تقوم بتعيين محافظ محايد لمنطقة القدس يدير الأمور فيها، حرصاً

(١) وثائق الخارجية الأمريكية (١٩٤٧): FRUS, Vol. V، وكانت رسالة كاتي بتاريخ ٣١ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٤٧.

(٢) المصدر نفسه (١٩٤٨): Ibid., 1867, No. 01/ 1548.

على الأماكن المقدسة وحمايتها، كتجربة لمدى إمكان تطبيق نظام دولي فيها[1] .

وفي الرابع عشر من مايو (آيار) سنة ١٩٤٨، عهدت الجمعية العامة إلى الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت Fulk Bernadotte، بالعمل على إيجاد تسوية سلمية للموقف في فلسطين مستقبلاً، وحماية الأماكن المقدسة، والمباني الدينية، وأماكن العبادة فيها.

وقد جدد برنادوت[2] مقترحاته، في صدد التعديلات الاقليمية، التي يرى إدخالها على مشروع التقسيم، وقدمها إلى هيئة الأمم في ٢٧ يونيو (حزيران) سنة ١٩٤٨، أي بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، وكانت مقترحات برنادوت فيما يختص بالقدس، كالآتي "ضم مدينة القدس إلى الاقليم العربي، مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشؤونهاالبلدية، ووضع تدابير خاصة، لحماية الأماكن المقدسة" .

---

(١) لعل أوضح ما يميز التدويل هو أنه نظام دائم لا يجوز إنهاؤه أو تحديد مدته بفترة معينة أو أسباب ينقضي بانتهائها، وهذا خلاف الأنظمة الأخرى (الانتداب، الوصاية)، التي تأخذ وضعاً مؤقتاً ينتهي بانتهاء الأسباب أو المدة المعينة له في الاتفاق، وقد نشأت قضية تدويل مدينة القدس نتيجة للاعتبارات الضرورية التي أوجبت بوجوب حمايتها من الاعتداء، وحفظ المؤسسات الدينية فيها من أن تكون مركزاً أو هدفاً للأعمال العسكرية في النزاع بين العرب والصهيونية، ومن الواضح أن توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بشأن تدويل القدس جاءت خلافاً للصفة الدائمة لنظام التدويل، حيث قضت أن يعاد النظر في نظام التدويل بعد عشر سنوات، وقد ينظر إلى هذا التدويل بوصفه من الناحية الظاهرية مخرجاً من هذه الأزمة، إلا أنه في حقيقة الأمر ينطوي على غبن كبير للعرب تجاه أرضهم ووطنهم، لأنه يتضمن مصادرة هذا الحق تحت لافتة التدويل، أ.د. عزالدين فودة: قضية القدس، ص٦٠، هاني الحوراني: القدس في القرارات الدولية، ندوة جامعة أسيوط، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٨٣ .

(٢) واصل برنادوت مفاوضاته غير المباشرة فيما بين ٢٨ مايو (آيار) و١٥ يوليو (تموز) من عام ١٩٤٨.

ولكن حكومة إسرائيل (المؤقتة) رفضت مقترحات الوسيط الدولي رفضاً مطلقاً، وذلك في رسالة وزير خارجيتها إلى الوسيط الدولي في ٥ يوليو (تموز) سنة ١٩٤٨ .

ولكن برنادوت رد على ذلك في اليوم التالي مباشرة –٦ يوليو (تموز)– بقوله "تقع القدس في قلب ما يجب أن يكون إقليماً عربياً، في أي مشروع لتقسيم فلسطين، وأية محاولة لعزل هذه المنطقة سياسياً أو بغير ذلك الإقليم المحيط بها، تثير مصاعب جمة"(١) .

ثم قال "فإنه يلاحظ أن أحداً لم يفكر في أي وقت من الأوقات بإدخال القدس في الدولة اليهودية، ولذلك فإن مركز الدولة اليهودية لا يكون قد مسه شيئ، وهذا هو السبب الذي يجعل نظام مدينة القدس مسألة مستقلة عن إنشاء دولة يهودية، وتخطيط تخومها، والاقتراحات التي تقدمت بها، من شأنها المحافظة على المصالح التاريخية، والمصالح الدينية العالمية في القدس، محافظة تامة"(٢) .

وقد لقي الوسيط الدولي مصرعه على يد العصابات الصهيونية في القدس، جزاء شجاعته في إبداء الرأي، بموجب ضم القدس وغيرها إلى الإقليم العربي(٣)، وبانتهاء حياة برنادوت، انتهت جهوده في إيجاد تسوية أساسية وسلمية في فلسطين.

---

(١) جامعة الدول العربية: الإدارة السياسية، التقرير المؤقت المرفوع إلي السكرتير العام للأمم المتحدة من الوسيط الدولي لفلسطين في ١٨ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٤٨، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٠ .

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٥ .

(٣) وكان ذلك في ١٧ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٤٨، أي عشية تقديم تقريره النهائي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنظر:

McDonald, James: My Mission in Israel, 1951, pp.69- 70- 88.

وجيمس ماكدونالد هذا كان سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل.

(٥) الأوضاع في القدس بعد حرب ١٩٤٨

وتجدر الإشارة إلى أن المعارك لم تتوقف، خلال الفترة الأولى من مهمة برنادوت، بل اشتدت، وبخاصة في الفترة من أبريل (نيسان) وحتى يونيو (حزيران) من عام ١٩٤٨ [١]، وشنت المنظمات الصهيونية فيها الهجمات الوحشية، على منطقة القدس الجديدة والقرى المخصصة لمنطقة التدويل [٢].

وكان الجيش العربي (الأردني) قد تمكن من إخراج اليهود من أحيائها القديمة، بعد قتال مرير في شوارعها وأزقتها، وأضحت المدينة مقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: داخل الأسوار، وهو ما يعرف بالقدس القديمة، بما فيها من المقدسات الدينية والأحياء العربية في الشمال والشرق، وباتت بيد العرب.

القسم الثاني: خارج الأسوار، وهو ما يعرف الآن بالقدس الجديدة [٣]، بيد الإسرائيليين [٤].

---

(١) د. محمد علي حُلة: فلسطين في جامعة الدول العربية ١٩٤٥- ١٩٥٦، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٢٢٠- ٢٢٧.

(٢) Ben Gurion, D.: Rebirth and Destiny of Israel, N.Y., 1954, pp. 290- 296.

(٣) أطلق الإسرائيليون كلمة القدس على المستوطنات التي زرعوها بعد قيام كيانهم في عام ١٩٤٨، وكانت تقع إلى الغرب، من خارج أسوار مدينة القدس الشريف، وذلك حتى يظل الإسم متداولاً بين الإسرائيليين ومن والاهم من الغرب، وبعد حرب ١٩٦٧ وقعت القدس العربية في قبضة الاحتلال الإسرائيلي الذي استخدم مصطلح "القدس الشرقية" تسمية لها، ووقع كثير من الباحثين والإعلاميين في الشرك الذي اصطنعه الإسرائيليون، وشاع هذا المصطلح، ويجب علينا تداركه عاجلاً، لأن سجلات التاريخ لا تعرف سوى قدسٍ واحدة هي القدس الشريف، عربية النشأة، إسلامية الهوية.

(٤) عبدالله التل: كارثة فلسطين، مذكرات عبدالله التل قائد معركة القدس، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩، محمود العابدي: قدسنا، معهد البحوث العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٦٩.

وقد أقرت لجنة التوفيق المشكلة، بقرار الجمعية العامة في ١١ من ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٤٨، بالاعتراف بالوضع الراهن في المدينة، من حيث العهد للسلطات العربية واليهودية فيها بإدارة المناطق التابعة لكل منهما، ورفضه العرب والإسرائيليون، كما رفضته الجمعية العامة للأمم المتحدة، لخروجه عن فكرة التدويل الأصلي، والشامل لمنطقة القدس بكاملها، واتخذت في ذلك القرار رقم ٣٠٣/٤ في ٩ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٤٩، أكدت فيه عزمها على وضع منطقة القدس تحت نظام دولي دائم، يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل مدينة القدس وخارجها، وعهدت بذلك إلى مجلس للوصاية، سرعان ما أعلن عجزه عن تنفيذ هذا النظام[١]، وعندئذ بادرت إسرائيل إلى مفاجأة العالم في ١١ من نفس الشهر (ديسمبر/ كانون أول) –أي بعد يومين فقط– بإعلان القدس عاصمة لها، تمشياً منها مع سياسة الأمر الواقع، التي جعلت عاصمة في وضع غير طبيعي على الحدود، تشحذ بهم همم يهود العالم، لتدعيمها والالتفاف حول أهميتها الروحية.

إن إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، متحدية في ذلك المجتمع الدولي، والعالمين المسيحي والإسلامي، كان يشكل في حد ذاته عبئاً

(١) د. عزالدين فودة: قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، ص١٨١، وقد قامت الحكومة الأردنية في اليوم التالي ١٢ ديسمبر/ كانون أول بإعلان ضمها للأراضي التي تحت سيطرة الجيش العربي (الأردني)، بما فيها القدس العربية.

على إسرائيل، فهي من ناحية مدينة مجزأة حسب اتفاقية الهدنة، وهي من ناحية أخرى عاصمة على الحدود، لا يصلها بالسهل الساحلي سوى شريط ضيق من الأرض، ومن ثم يصبح هجوم العرب عليها ميسوراً، كما يصبح الدفاع الإسرائيلي عنها مجهداً وباهظ الثمن[١].

وعلى كل حال، فقد مضت إسرائيل قدماً في تنفيذ سياسة الأمر الواقع، في محاولة منها انتزاع اعتراف الدول بقرارها بضم القدس، وإعلانها عاصمة لها، وعمدت في هذا الشأن إلى تحسس مواقف الدول الكبرى، من اعتماد ممثليها الدبلوماسيين في القدس (الجديدة)، وإقامتهم بها لدى نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إليها، وأعلنت عن ذلك في ٤ مايو (آيار) سنة ١٩٥٢[٢].

ولكن غالبية الدول التي تتبادل وإسرائيل التمثيل الدبلوماسي، استنكرت نقل وزارة الخارجية إلى القدس، ومن هذا القبيل، أن وزارة الخارجية الأمريكية قدمت إلى السلطات الإسرائيلية مذكرة في ٩ من يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢، تحذر فيها من اعتزام نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس، جاء فيها "إن الحكومة الأمريكية ما تزال تتمسك –كما كانت في الماضي– بوجوب اتباع نظام دولي خاص

---

(١) McDonald, J.: My Mission, op. Cit., p. 188.

(٢) أنشئت وزارة الخارجية الإسرائيلية رسمياً في تل أبيب إثر إعلان قيام إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨.

في القدس، يكفل -لا حماية الأماكن المقدسة فحسب- بل وكذلك إرضاء إسرائيل والأردن، فضلا عن بقية دول العالم، والولايات المتحدة بناءً على ذلك لا تنظر بعين الارتياح إلى نقل وزارة الخارجية إلى القدس، وتود الحكومة الأمريكية كذلك أن تبلغ الحكومة الإسرائيلية، أنها لا تنوي -تمشياً مع الموقف الذي ترى اتخاذه بشأن القدس- نقل السفير الأمريكي وموظفي السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس"[(١)] .

وقد استثار هذا الموقف السلطات الإسرائيلية، فأعلنت في ١٦ مارس (آذار) سنة ١٩٥٣، بأنها لن تقبل سفراء أو وزراء مفوضين، لا يقدمون أوراق اعتمادهم في القدس، وشجعها على ذلك تأييد بعض الدول الغربية، التي سايرت إسرائيل في التمسك بسياسة الأمر الواقع، ولا سيما بريطانيا- التى صرح ناطقها الرسمي حينئذ "بأن تقديم أوراق الاعتماد إلى السلطات الإسرائيلية في القدس، ليس معناه حتماً الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"[(٢)] .

ومع ذلك حرصت إسرائيل على أن تنقل وزارة خارجيتها إلى القدس في ١١ من يوليو (تموز) سنة ١٩٥٣، حتى تضطر سفارات

(١) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، نشرة بعنوان وثائق في قضية فلسطين، القاهرة، ١٩٥٥، ص٤٦ .

(٢) المصدر نفسه، ص٥٠، ونذكر على سبيل المثال قصة وزير إيطاليا المفوض الجديد وقتئذ لدى إسرائيل، ورفضه تقديم أوراق اعتماده في القدس، وكيف تم التحايل على ذلك، بأن قدم أوراق اعتماده لرئيس الدولة في مكان استجمامه بطبرية، وتفاصيل ذلك في:

Eytan, Walter: The First Ten Years, N.Y., 1958, pp. 191- 212.

الدول إلى الانتقال معها، فيكون ذلك اعترافاً ضمنياً بنقل العاصمة[1].

ولكن لم يمر عام وبعض عام على تصريحات الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية، حتى عينت كل منهما سفيراً لها في إسرائيل في نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٥٤، وصدرت إلى كل من السفيرين بأن يقدما أوراق اعتمادهما إلى رئيس جمهورية إسرائيل في القدس، وعلى هذا النحو كان الاتحاد السوفيتي[2] أولاً، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثانياً، من أسبق دول العالم إلى تقديم أوراق اعتماد سفرائها في القدس، وبررت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تصرفهما بأنهما قد اتخذتا هذا الموقف من قبيل المجاملة، "إذ جرت العادة على أن تقدم أوراق الاعتماد إلى رئيس الدولة أينما وجد"[3].

في منتصف شهر أغسطس (آب) عام ١٩٥٥، ألقى دالاس وزير الخارجية الأمريكية خطاباً مسهباً، أعلن فيه أن بلاده سوف تتقدم بمبادرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كما أشار إلى بعض الملامح من الخطة التي عرفت وقتذاك باسم (ألفا)، والتي اشترك في وضعها الجانبان الأمريكي والبريطاني بشأن ذلك الصراع، ومع أن اسم القدس العربية لم يرد في أي من التصريح ولا الخطة، لأنها لم تكن قد وقعت بعد في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، فإن موسى شاريت رئيس

---

(١) د. صلاح العقاد: الشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٧٩، ص٤٣٩.

(٢) استؤنفت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي في الوقت الذي نقلت فيه إسرائيل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس.

(٣) أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار المعارف، ١٩٥٥، ص ص٢٦٩– ٢٧٠.

وزراء إسرائيل، أشار إليها في حديثه مع السفير الأمريكي في تل أبيب "لوسون"، ورجا عدم تناوله، طالباً من الولايات المتحدة، إذا تطورت مبادرتها يوماً، وأدت إلى إدخال الأمم المتحدة في جهود التسوية، ألا يكون هناك إقحام لموضوع القدس في أي شيء مع الأمم المتحدة[1]، ويعني هذا بإيجاز أن إسرائيل كانت تتربص بالقدس، وترغب في اقتناصها بعيداً عن المجتمع الدولي الممثل في هيئة الأمم المتحدة.

ومع أن إسرائيل أمعنت في فرض سياسة الأمر الواقع، وأذعنت لها بعض الدول الكبرى، إلا أن المصاعب التى اعترضت وضع القدس عاصمة لإسرائيل، لم تكن لموقف غالبية الدول الأجنبية، التي عارضت هذا الإجراء فحسب، وإنما كان لأسباب داخلية، تتعلق بوضع المدينة المقدسة كمركز روحي وديني، ووضعها الجغرافي والاقتصادي على حدود الهدنة الشائكة بين العرب وإسرائيل، وقد عالجت الصحافة الإسرائيلية هذا الوضع، وأفصحت عن أسبابه، فهذه صحيفة (لاحاف) الإسرائيلية، تعلق في ١٩ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٦ على وضع القدس المحتلة (الجديدة) كعاصمة لإسرائيل، فقالت "فالقدس تجابه ظروفاً جغرافية وطبوغرافية تؤثر على تطورها الاقتصادي، ويلزم بذل الجهد للتغلب على هذه المصاعب، فهي لا تقع اليوم في منتصف إسرائيل، وما تزال تفتقر إلى الربط السريع

---

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص٨٧– ٨٨.

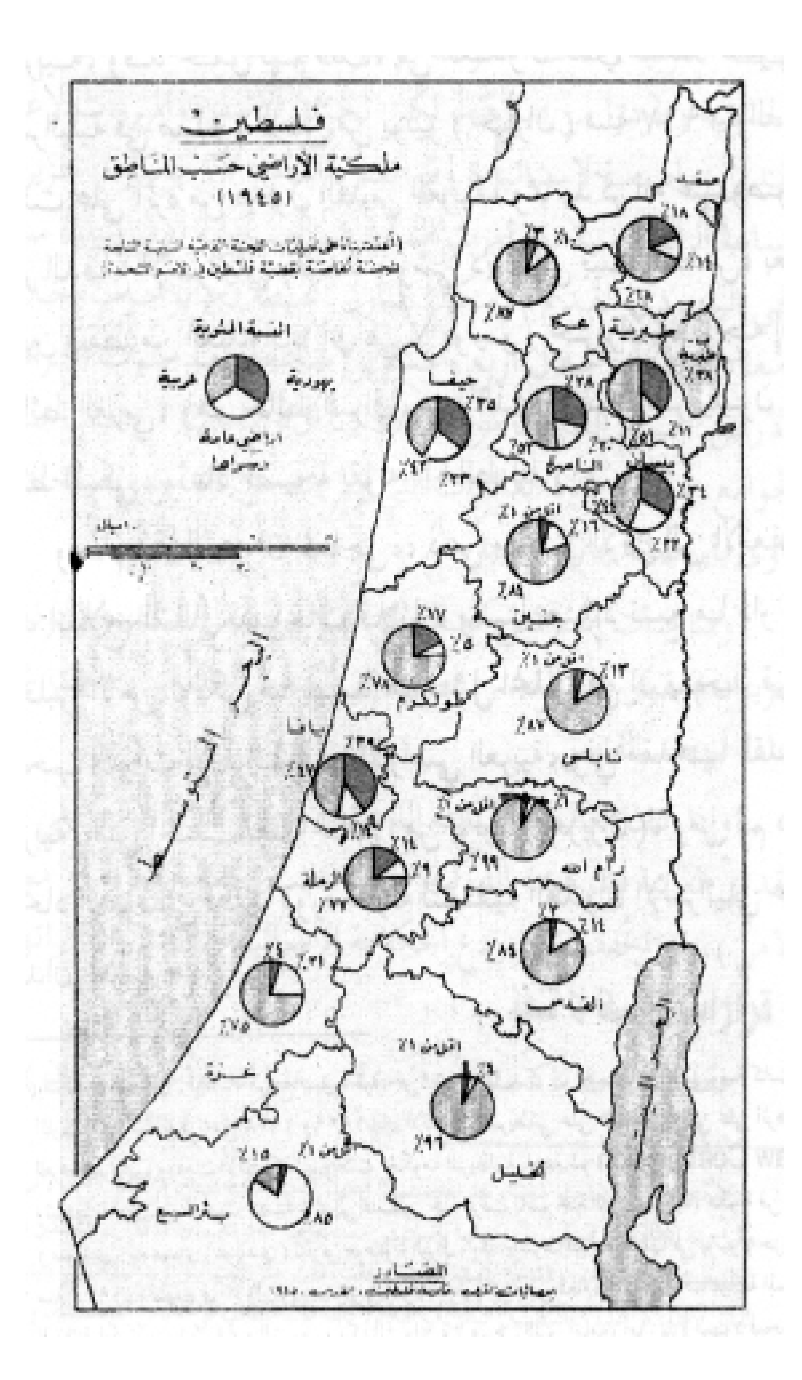
والجيد بمراكز إسرائيل الأخرى، كما لا يزال الكثير من المؤسسات والجهات العليا، تعتبر أن القدس هي مدينة على الحدود في كل شيء، تنقصها القاعدة الاقتصادية الواسعة، كما تنقصها الوفرة في الأرض"[1].

ولعل ما ذكرته الصحيفة الإسرائيلية، كان تعبيراً عن رغبة كامنة لدى الإسرائيليين وساستهم في ضم المزيد من الأرض، حتى يتحقق لهم ما ترنو إليه أبصارهم من جعل القدس بكاملها العاصمة لدولتهم، وهل نعد ذلك أحد الأسباب التي دفعت إسرائيل لشن عدوانها المباغت في سنة ١٩٦٧؟!.

وعلى كل حال، لم تعد قضية القدس كعاصمة لإسرائيل قبل عدوان يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧، أن تكون قضية عاطفية متفق عليها في السياسة الإسرائيلية، أي أنها اتسمت بالرمزية لا الواقعية.

---

(١) جامعة الدول العربية: منشورات مكتب الجامعة في القدس، في ٢ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٦.


فلسطين
ملكية الأراضي حسب المناطق
(١٩٤٥)
النسبة المئوية
يهودية
عربية
أراضي عامة وغيرها
صفد
عكا
طبرية
حيفا
الناصرة
بيسان
جنين
طولكرم
نابلس
يافا
الرملة
رام الله
القدس
غزة
الخليل
بئر السبع
المصادر

(٦) القدس الشريف بعد عدوان ١٩٦٧

أخذ الإسرائيليون يتحينون الفرص، للاستيلاء على القدس العربية، وقد تحقق لهم ذلك، في العدوان الذي شنته القوات الإسرائيلية في صباح الخامس من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ والذي تمكنت على أثره من دخول القدس العربية، ومما يذكر أنه عند وصول وزير الدفاع الإسرائيلي وقتئذ موشي ديان إلى بيت المقدس، بعد يومين فقط من العدوان (أي في ٧ يونيو / حزيران)، توجه إلى الحائط الغربي، وهو حائط البراق، وهو الذي يزعم الإسرائيليون أنه حائط المبكي، وأعاد الصيحة بقوله "الحائط لنا" (١).

وأمام هذا العدوان المفاجيء، دعى مجلس الأمن إلى الانعقاد بعد اندلاع القتال بساعات قلائل، ولسنا بصدد تتبع ما دار في مجلس الأمن، ولكن ما يهمنا هو فشل المجلس في ان يتخذ قراراً لسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية، وفي مقدمتها القدس العربية، التي احتلت بعد الخامس من يونيو (حزيران)، ومن ثم دعا الاتحاد السوفيتي لعقد دورة طارئة لتصفية العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية(٢).

---

(١) محمود العابدي: قدسنا، مرجع سبق ذكره، ص١٦٩، ومما يذكر أن الجماعات الصهيونية كانت قد أثارت هذه المسألة في عام ١٩٢٨ و١٩٢٩ إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي على أثرها قام العرب بطردهم، ووقعت الاشتباكات، وبعثت الحكومة البريطانية بلجنة شو Shaw Commission وتبعتها بأخرى، ثم أوفدت عصبة الأمم إلى فلسطين لجنة عرفت باسم لجنة البراق الدولية، مكونة من ثلاثة (سويدي، سويسري، هولندي) لدرس موضوع البراق، وقد باشرت اللجنة عملها في يونيو (حزيران) سنة ١٩٣٠، وانتهت في الأول من ديسمبر (كانون الأول) من نفس العام، إلى الاعتراف بملكية المسلمين للحائط لكونه جزءاً من الحرم الشريف، وكذلك ملكية الرصيف الذي أمامه، أما زيارة اليهود فيجب أن تقتصر على الوجه الذي كان في بدء الاحتلال (البريطاني)، من دون أبواق وستائر ومقاعد، وصدر في إثر ذلك قانون في مجلس ملك بريطانيا، الخاص بوضع تواصي اللجنة موضع التنفيذ، محمد علي حُلة: الثورة الفلسطينية الكبري، رسالة دكتوراة، أجيزت في جامعة الأزهر، ١٩٨١.

(٢) جورج أديب: العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، بيروت، ١٩٦٨، ص٧٣.

وقد عقدت هذه الدورة في السابع عشر من نفس الشهر (يونيو / حزيران)، وبينما القضية الفلسطينية ما زالت مطروحة أمام الهيئة الدولية، قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة سكان القدس بوحشية وطردوا من ديارهم، لكي تختلق الأسس والمبررات لإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وفي نفس اليوم (١٧ يونيو / حزيران) الساعة الرابعة صباحاً، أمرت السلطات العسكرية الإسرائيلية سكان الحي اليهودي القديم، وسكان المنازل المحيطة به، بوجوب إخلائها ومغادرة المكان خلال أربع وعشرين ساعة، وقد سوت الجرافات بالأرض القسم القريب من حائط البراق، بما فيه من المساجد أو الجوامع، ويقدر عدد العائلات التي شردت من القدس وأصبحت بلا مأوى بأربعمائة عائلة تقريباً[١].

وفاجأت إسرائيل العالم في ٢٨ من نفس الشهر (يونيو / حزيران) بقرار ضم القدس العربية إلى القدس المحتلة[٢]، تحت شعار إعادة توحيد القدس[٣].

وإذا كان العالم قد انتابته الدهشة، من الإعلان الإسرائيلي بضم القدس العربية فإن هيئته الدولية(سواء كانت الجمعية العامة أو مجلس الأمن)، قد اخفقت في ردع الحكومة الإسرائيلية للامتثال لقراراتها.

- قرارات دولية لا تنفذ

فقد تقدمت باكستان[٤] –عقب عدوان يونيو (حزيران) سنة

---

(١) د. فيكتوريا والتز: يواخيم شيشا، لقد اغتصبتمونا أرضاً، ترجمة سليم نصار، الرباط، ١٩٩٣، ص٢٠٣، والباحثة الألمانية د. فيكتوريا وزميلها يأتيان في مقدمة الباحثين الغربيين المدققين والمنصفين للقضية الفلسطينية بصفة عامة، والقدس بصفة خاصة، ولقد وقفت على السياسة الإسرائيلية التي تتبنى المنطق القائل "كلما قل عدد الفلسطينيين الباقين في البلاد، كلما قلت المطالب في الأرض الفلسطينية، وكلما قل عدد الفلاحين الفلسطينيين، كلما كان حل مشكلة الأرض أسهل، وتهويد الضفة الغربية أسرع"، نفس المرجع: ص٢٠٤.

(٢) يعني بها الأحياء الجديدة خارج سور المدينة القديمة، والتي سيطرت عليها القوات الإسرائيلية في عام ١٩٤٨.

(٣) الأهرام: ٢٩ يونيو ١٩٦٧.

(٤) بالاشتراك مع غينيا وإيران ومالي والنيجر وتركيا.

١٩٦٧– بمشروع قرار، وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة[(١)]، نص علي ما يأتي:

"إن الجمعية العامة، إذ تعرب عن قلقها العميق على الوضع السائد في القدس، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، لتغيير وضع هذه المدينة:

١– تعتبر أن هذه الإجراءات باطلة.

٢– تدعو إسرائيل إلى إبطال جميع الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن، كما تدعوها أن تكف من الآن فصاعداً عن القيام بأي عمل من شأنه أن يغير وضع القدس.

٣– نطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن عن الوضع وعن تنفيذ هذا القرار في مدة أقصاها أسبوع من تاريخ الموافقة على هذا القرار، الذي صدر في ٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٧[(٢)].

وبعد أسبوع واحد (أي في ١٢ يوليو/ تموز) عادت الجمعية واستأنفت جلساتها، لتستمع إلى تقرير الأمين العام حول الوضع في القدس، والذي كان خلاصته أن إسرائيل لم تمتثل لتطبيق القرار

---

(١) بأغلبية ٩٩ صوتاً ضد لا شيء، واستنكفت عشرون دولة عن التصويت، وتغيبت إسرائيل عن الاجتماع.

(٢) القرار رقم ٢٥٣: الدورة الطارئة الخامسة، A/2253 (ES-V). نقلاً عن: هنري كتن:

Cattan,H: The Question of Jerusalem, London 1980 , p. 75,

المذكور (رقم ٢٢٥٣ في ٥ يوليو / تموز سنة ١٩٦٧)، والقاضي بإبطال كل ما من شأنه أن يغير وضع القدس[١] .

ولذا قدمت باكستان[٢] في نفس اليوم (١٢ يوليو / تموز) مشروع قرار، تضمن تأكيد القرار المتعلق بالقدس، ودعوة الجمعية العامة لمجلس الأمن أن تضمن تنفيذ هذا القرار.

وتمت مناقشة المشروع، وتم التصويت عليه[٣] ، وأقرته الجمعية العامة، وصدر تحت رقم ٢٢٥٤، بتاريخ ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٧، وكان نصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة إذ تذكر بقرارها رقم ٢٢٥٤، بتاريخ ٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٧، واستلامها تقرير الأمين العام، تأخذ علماً بأسف وقلق عميقين، بعدم امتثال إسرائيل للقرار رقم ٢٢٥٣ .

١- تستنكر فشل إسرائيل لتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ .

٢- تؤكد دعوتها لإسرائيل في ذلك القرار، لإبطال جميع الإجراءات المأخوذة، والامتناع من الآن فصاعداً عن القيام بأي عمل، يؤدي إلى تغيير وضع القدس.

٣- تطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، عن الوضع وعن تنفيذ هذا القرار[٤] .

---

(١) وثيقة الأمم المتحدة: رقم (A/6763-S/8052) نقلاً عن المصدر نفسه .Ibid.: p. 75.

(٢) بالاشتراك مع أفغانستان وغينيا وإيران ومالي وماليزيا والصومال وتركيا.

(٣) فاز المشروع بأغلبية ٩٩ صوتاً ضد لا شيء، واستنكاف ١٨ عضواً عن التصويت.

(٤) المصدر نفسه: هنري كتن: نفس الصفحة. Ibid.: Cattan, p. 76.

وفور إعلان هذا القرار (رقم ٢٢٥٤)، صرح أبا إيبان Abba Eban وزير خارجية إسرائيل في ١٦ من نفس الشهر (يوليو / تموز)، أن إسرائيل سوف تمضي قدماً في إجراءات ضم القدس العربية والقرى المحيطة بها، حتى لو صوتت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضد هذه الإجراءات[(١)].

ومضت السلطات الإسرائيلية في تأكيد دعواهم بشأن الأماكن المقدسة في القدس والخليل، ولذا فقد عين الأمين العام (أوثانت) مبعوثاً شخصياً هو السفير أرنستو تالمان A.Thalman (سويسري)، في مهمة لتقصي الحقائق في مدينة القدس، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة (أرقام ٢٢٥٣ و٢٢٥٤)[(٢)]، وقدم تالمان تقريره إلى الأمين العام، ويلاحظ بعد دراسته ما يلي:

١- إن تصريحات المسئولين الإسرائيليين، ودعاوي الشخصيات اليهودية، والخطط المعدة لمنطقة (الهيكل)، كان لها آثار مقلقة ومفزعة[(٣)].

٢- إن السكان المسلمين صعقوا من الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك قدسية الحرمات والمزارات الإسلامية، وإن زيارة الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي مع مرافقيه للحرم الشريف، وقيامهم بالصلاة في منطقته، هي بمثابة استفزاز لمشاعرهم، كما أن

---

(١) د. جورج أديب: العدوان الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.

(٢) استغرقت مهمة المبعوث الفترة بين ٢١ أغسطس (آب) و٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٧، وقد التقى فيها بالمسئولين الإسرائيليين، وبعض العرب من سكان القدس العربية.

(٣) Cattan: The Question, op. Cit., p. 75.

الإسرائيليين يأتون بتصرفات شاذة، لا تتوافق مع التقاليد العربية والإسلامية.

٣- إن الأماكن المقدسة المسيحية لم تنج من عبث السلطات الإسرائيلية، حيث جرى تدنيس المزارات والممتلكات الدينية والمقابر على جبل صهيون، وشكا المسيحيون العرب من السلوك الشائن وغير المناسب للإسرائيليين أثناء زيارتهم للأماكن المسيحية، وأن منشأ ذلك انفراد إسرائيل بالنظرة الأحادية إلى طبيعة القدس.

٤- إن إسرائيل تعتبر أن عملية ضم القدس مسألة لا رجوع عنها، أما فيما يتعلق برعاية الحقوق العربية والإسلامية والمسيحية أيضاً في الأماكن المقدسة، فهي مسألة ترفض إسرائيل المناقشة حول ضمانها في الوقت الحاضر، وإن قبلت ذلك مستقبلاً[١].

وقد عرض الأمين العام تقريره على الجمعية العامة[٢]، الذي تضمن أيضاً تقرير مبعوثه (تالمان)، وأكد الأمين العام أن إسرائيل تقوم فعلاً باتخاذ جميع الخطوات لتضع القدس العربية تحت إدارتها، وأن السلطات الإسرائيلية أعلنت بأن ضم القدس عمل لا يمكن الرجوع عنه، وغير قابل للمفاوضة[٣].

---

(١) المصدر نفسه: Ibid.: pp. 83- 97. ، د. عزالدين فودة: مرجع سبق ذكره، ص٧٢، فيكتوريا والتز وآخر: لقد اغتصبتمونا أرضاً، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤ .

(٢) قبيل انتهاء أعمال دورتها الطارئة (الخامسة)، التي بدأت في السابع عشر من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ .

(٣) وثيقة الأمم المتحدة (A/6793-S/8746):

نقلاً عن: Cattan: The Question, op. Cit., p. 75.

ومما يذكر في هذا المجال، أن موقف السلطات الإسرائيلية هذا، أعطى للأحزاب الدينية وحاخامات إسرائيل وبعض شرائح المجتمع، فرصة للمزايدة والدعاوي، أكثر مما كانت عليه من قبل، حتى أن ليفي أشكول[١] أثار غضب هذه الطائفة، عندما أعلن في ٤ أغسطس (آب) سنة ١٩٦٧، أنه لن يسمح بوضع حواجز بين الرجال والنساء عند حائط (المبكي)، كما يفعل في المعابد اليهودية التقليدية، وأفصح (أشكول) في هذا الصدد، عن رأيه "باعتبار حائط (المبكي) موقعاً تاريخياً، وليس مزاراً يهودياً مقدساً"[٢].

وعلى كل حال، فقد راحت السلطات الإسرائيلية تنتهك قدسية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وصارت أعمال الإرهاب تعمل على التقدم في تغيير سريع للوضع الديموجرافي (السكاني) المنشود، وفي تغيير أوضاع امتلاك الأراضي[٣]، ورفضت دائماً القبول ببرنامج اللاجئين نتيجة عدوان سنة ١٩٦٧[٤]، ولم تخف إسرائيل خططها،

---

(١) رئيس وزراء إسرائيل وقتذاك.

(٢) الأهرام: ٥ أغسطس (آب) سنة ١٩٦٨، نقلاً عن: وكالة الأسوشيتبرس.

(٣) الخليج: يومية تصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٥٨٥٩، الصادر في ١ يونيو (حزيران) سنة ١٩٩٥، لقاء مع خليل توفكجي الخبير الفلسطيني في شؤونالاستيطان (الإسرائيلي)، والذي أشار (أيضاً) إلى أن بلدية القدس قامت بعد حرب ١٩٦٧ بتوسيع حدودها في مناطق غير مأهولة من أراضي الضفة الغربية، وتحديداً في أراض تتبع قضاء القدس، وأن الذي وضع خارطة توسيع القدس هو (رحعبام زئيفي) وقد كان (جنرالاً) في الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧، ويشغل منذ عام ١٩٩٥ رئيس حركة تسوميت الدينية.

(٤) وتحت ضغط المحافل الدولية، سمحت السلطات الإسرائيلية بعودة حوالي ٢١و٠٠٠ فلسطيني إلي المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، تحت غطاء جمع الشمل، وعلى كل حال كان مجموع من تقدموا بطلبات العودة إلى أوطانهم ١٧٠و٠٠٠ طلب، وهذا لا يعادل حتى نصف جميع الذين هربوا منها، فيكتوريا والتز: لقد اغتصبتمونا، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٤،

Cattan, H.: The Question, op., cit., p. 97.

لاجتذاب مئات الألوف من المهاجرين، لتوطينهم في القدس، في محاولة منها لتحقيق هدف مزدوج:

سياسي لتهويد سكان المدينة كلياً.

عسكري لتطويق القدس الشريف بمستوطنات ومبان على شكل الحصون، شحنت فيها أكثر الإسرائيليين تطرفاً.

- القرار ٢٤٢

وأمام هذا الموقف المتشدد والعدواني للسلطات الإسرائيلية، من رفض قرارات الأمم المتحدة (أرقام ٢٢٥٣ و٢٢٥٤)، ظهرت اتجاهات قوية في عالمنا العربي والإسلامي، بضرورة تحرير القدس العربية، واستخدام مختلف الوسائل المتاحة، تبدأ من مناشدة هيئة الأمم المتحدة، لإجبار إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية، مروراً بخروج مسيرة إسلامية سلمية إلى القدس[1]، وانتهاءً باستخدام القوة إذا لزم الأمر.

ومن ثم، أعلن الرئيس الأمريكي جونسون، عن مباديء خمسة ضرورية لإحلال السلام في المنطقة العربية[2]، وعندما استؤنفت

---

(١) وكان تصور المسيرة وقتها (عام ١٩٧٥) يقضي بتجميع مليونين أو أكثر من المسلمين، ليعبروا نهر الأردن في مسيرة شعبية، يواكبها في الوقت نفسه إعلان عشرة أو أكثر من رؤساء الدول الإسلامية عزمهم على دخول القدس براً أو جواً، في يوم محدد تخطر به -قبل المسيرة- كل من الأمم المتحدة وكافة وسائل الإعلام، وعن هذه المسيرة كتب محمد حسن التهامي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي وقتذاك، قائلاً "لقد رحب الرؤساء الذين تحدثت إليهم بذلك، ويكفي الإشارة إلى علي بوتو، الذي صرح بأن باكستان يمكنها أن تقدم في سبيل الوصول إلى القدس ثلاثة ملايين متطوع، ومليون شهيد إذا اقتضى الأمر"، أنظر: مقال التهامي في: الأهرام: ١٣ أبريل ١٩٧٩م.

(٢) وهي الاعتراف بالحق في الحياة القومية، والعدالة للاجئين، والمرور البحري البريء، ووضع حدود لسباق التسلح، وأخيراً الاستقلال السياسي، والتكامل الإقليمي للجميع.

مناقشات الأمم المتحدة في أواخر أكتوبر (تشرين أول)سنة ١٩٦٧، أيدت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً يقضي بـ "انسحاب قوات مسلحة من أراض محتلة"، وكان الغموض مقصوداً، وصدر في ٢٢ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٦٧ قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ [١]، والذي نص على "انسحاب قوات مسلحة إسرائيلية من أراض محتلة في النزاع الأخير (عدوان سنة ١٩٦٧)، وإنهاء كافة دعاوي الحرب، واحترام السيادة والتكافل والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وحرة من التهديدات وأعمال القوة".

ولكن السلطات الإسرائيلية ضربت –كعادتها– بالقرار الدولي عرض الحائط، وأعلنت رئيسة وزراء إسرائيل (جولدا مائير) "أن إسرائيل لا يمكن أن تكرر ما فعلته في عام ١٩٥٧ [٢]، فلن نتنازل عن شئ، ولن نتحرك خطوة إلى الوراء، لقد دفنت حدود ٤ يونيو (حزيران)، كما دفنت حدود تقسيم سنة ١٩٤٧" [٣].

وهكذا بدا واضحاً مع نهاية عام ١٩٦٧، أن الأوضاع في

---

(١) لأجل كسب قبول الأردن للمشروع، أعطى السفير الأمريكي في الأمم المتحدة آرثر جولد بيرج للأردن تأكيدات بأن الولايات المتحدة سوف تعمل علي إعادة الضفة الغربية إلي السلطة الأردنية ، وعندما زار جورج بول –الذي أصبح سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة في يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٨– الشرق الأوسط في منتصف يوليو (تموز)، فوض من قبل الإسرائيليين في إبلاغ الملك حسين، أنهم مستعدون لإعادة الضفة الغربية إلي سلطته مقابل السلام، مع تعديلات طفيفة، وليم كونت: أمريكا والعرب وإسرائيل ١٩٦٧– ١٩٧٦، ترجمة عبدالعظيم حماد، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ص٩٥– ٩٦.

(٢) مشيرة بذلك إلى انسحابها من سيناء بعد العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، تحت ضغط من الرئيس الأمريكي وقتذاك (أيزنهاور).

(٣) الأهرام: ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٩، نقلاً عن مراسل وكالة رويتر في تل أبيب.

القـدس الشـريف دخلت مـرحلة جـديدة، أخـذت أحـداثهـا منحنى خطيراً، ليس فقط لإصرار إسرائيل على ضم القدس العربية، وما فيها من أماكن مقدسة إسلامية ومسيحية، بل ومحاولاتها المستمرة لتغيير الوضع السكاني لهذه المدينة المقدسة، وأعـمال القمع الذي مارسته تلك السلطات ضـد السكان المدنيين، وانتـهـاكـاتهـا المتـعـمـدة للمـقـدسـات، مما أفسح المجال لقيـام المتطرفين الإسـرائيليين بمزيد من أعمال التخريب لتلك المقدسات.

(٧) القدس العربية تحت الحكم الإسرائيلي (١٩٦٨ - ١٩٩٧)

نود أن نؤكـد بأننا لسنا بصـدد تتبع السيـاسـة الاسـرائيليـة في القدس العربية، ولكننا سنعرض فقط لبعض أهم ملامح تلك السياسة، مما يدخل في إطار هذه الدراسة، ويمكننا أن نوجزها في اتجاهين اثنين:

أولاً : الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الدينية

وعندنا أن الانتهاكات تسير وفق مخطط مرسوم بدقة، ولا فرق بين قـيـام جـمـاعـات تزعم السلطات الإسـرائيليـة أنهـم متطرفـون، أو أصـاب بعض أفـرادها خـبل أو جنون، أو أن تقـوم تلك السلطات نفسـهـا بهـذه الانتـهـاكـات، فـهي في النهـاية مـؤامـرة لتـهـويد تلك الأماكن، والاستحواذ على الحرم القدسي بأكمله، وتشييد هيكل إسرائيلي كبير على أنقاضه، ثم مواجهة العالم فيما بعد بالأمر الواقع، وهذه هي بعض خيوط المؤامرة:

١– في الحادي عشر من أغسطس (آب) سنة ١٩٦٩، أقدم الإسرائيلي (الاسترالي الأصل) مايكل روهن، على حرق المسجد الأقصى[١]، وإذا كانت السلطات الإسرائيلية قد اتهمته بالجنون[٢]، فإن الحريق كان عملاً مدبراً، يدخل في إطار المخطط الإسرائيلي الموضوع للتهويد[٣].

٢– في العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٧٢، قامت مجموعة من الإسرائيليين باحتلال (معبد الجبل)، وهو جزء من الحرم الشريف، لإقامة احتفال ديني يهودي، تحت رعاية جرشون سلومون (مستشار المجلس البلدي الإسرائيلي)[٤].

٣– في النصف الأول من شهر أبريل (نيسان) سنة ١٩٨٢، أقدم إسرائيلي (من أصل أمريكي) باقتحام الحرم الشريف، ومعه مجموعة من جماعة (جوشيم إمونيم) شديدة التطرف، وقاموا بإطلاق نيران أسلحتهم الرشاشة على عدد كبير من المصلين، ثم أطلق الجنود الإسرائيليون وابلاً من الرصاص كغطاء، هربت من

---

(١) وقد أتى الحريق على منبر صلاح الدين، ومحراب زكريا، والقبة، وجزء كبير من الجانب الشرقي للمسجد الأقصى.

(٢) الأهرام: ٢٢ و٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٩، نقلاً عن وكالات الأنباء.

(٣) روحي الخطيب: الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ – ١٩٧٥، دراسة نشرت في مجلة شؤون فلسطينية، العددين ٤١ و٤٢، بيروت، ١٩٧٥.

(٤) الأهرام: ٢١ يوليو ١٩٧٢، نقلاً عن وكالات الأنباء في القدس في ٢٠ يوليو،
Nuseibeh, H.Z.: Palestine and The United Nations, London, 1981 p. 91

خلاله المجموعة الإسرائيلية المعتدية، وادعت السلطات الإسرائيلية –كعادتها– أن المعتدي رجل مضطرب ومجنون[١].

٤– في أبريل (نيسان) سنة ١٩٨٤، وضعت السلطات الإسرائيلية قوات من حرس الحدود داخل المسجد الأقصى بحجة الحراسة، ولكن هذه القوات أخذت تتحرش بالمصلين[٢]، ولذا تعرض المسلمون لمعاناة شديدة من مساءلة وتفتيش أثناء تأدية مناسك الصلاة في المسجد الأقصى، وقد تناست هذه السلطات أن المسجد للعبادة فقط.

٥– قيام جماعة شديدة التطرف تسمى (أمناء جبل الهيكل)، بمحاولات شتى لاقتحام المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين، كما حدث في بداية عام ١٩٩٠، عندما دخلوا المسجد بالقوة، وعندما تصدى لهم المسلمون، استشهد منهم ١٨ مسلماً[٣]، واستمرأت هذه الجماعة هذه الأعمال العدوانية، بل وطالبت في أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٥ شمعون شتريت وزير الأديان الإسرائيلي بوضع أنظمة تمكن اليهود من إقامة الشعائر

(١) جريدة مايو: أسبوعية، القاهرة، ١٩ أبريل ١٩٨٢، من رسالة لمندوبة الصحيفة في القدس، أجرت خلالها بعض الأحاديث مع حرس المسجد وبعض المصابين من عرب فلسطين، ثم مع شمعون بيريز –زعيم حزب العمال وقتذاك– وتيدي كوليك عمدة القدس، وقد نفى شهود العيان تهمة الجنون عن المعتدي، ودليلهم على ذلك أنه فور دخوله ساحة المسجد، طلب إلى جميع الحاضرينٍ من الأجانب واليهود فقط الخروج وليبق العرب، ولولا اختلاطهم بالأجانب لوقعت كارثة محققة، فضلاً عن أن المعتدي كان يحمل قنابل لو انفجرت لأتت على قبة الصخرة المشرفة إلى الأبد.

(٢) الأهرام: ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٨٤، من حديث أجرته مندوبة الأهرام مع الشيخ سعدالله العلمي، رئيس الهيئة الإسلامية العليا (التي تشكلت بعد عدوان ١٩٦٧ لإدارة شؤون المسلمين)، وقد أشار الشيخ العلمي إلى قيام هؤلاء الجنود بسرقة كل نفيس من المسجد، فضلاً عن ممارسات لهم مع فتيات إسرائيليات، تتنافي وقدسية المسجد الأقصى.

(٣) المصدر نفسه: ١٤ أكتوبر ١٩٩٤، من حديث للشيخ حسن فطين طهبوب –رئيس الهيئة الإسلامية العليا بالقدس– لمندوب الأهرام في القدس.

الدينية في المسجد الأقصى، على غرار الحرم الإبراهيمي في الخليل، كما حاولت تلك الجماعة إقامة نصب تذكاري لهيكلهم المزعوم داخل المسجد الأقصى المبارك[١].

ومن الواضح، أن هذه الجماعة المتطرفة، تعمل بتخطيط من السلطات الإسرائيلية، ففي الثالث من شهر أغسطس (آب) سنة ١٩٩٥، سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية لهذه الجماعة (أمناء جبل الهيكل) بالصلاة في ساحة الحرم القدسي الشريف، للاحتفال بما يزعمون أنه ذكرى تدمير الهيكل، وإن كانت المحكمة قد اشترطت بألا يترتب على ذلك أي توتر مع المسلمين[٢]، فإن السلطات الإسرائيلية تدرك بأن التوتر قائم، طالما العدوان الإسرائيلي على القدس العربية مستمر، وأن السماح للإسرائيليين بهذا العمل لا يرفضه الفلسطينيون المسلمون والمسيحيون فحسب، بل يرفضه العالم كله.

– ومما يدخل في هذا الإطار أيضاً، ما أعلنه عضو الكنيست الإسرائيلي رحعبام زئيفي[٣] في التاسع من أغسطس (آب) سنة

---

(١) المصدر نفسه: ٨ أبريل (نيسان) ١٩٩٥، القدس، وكالات الأنباء، وقد أشار الشيخ عكرمة صبري مفتي القدس والديار الفلسطينية، أن هذه الجماعة تعمل على وضع مجسم بناء للهيكل الثاني مكان المسجد الأقصي وقبة الصخرة المشرفة، أنظر: حديث المفتي الفلسطيني في أهرام ٤ يونيو (حزيران) ١٩٩٥، وكذلك المذكرة التي وضعتها وزارة الأوقاف بالمملكة الأردنية الهاشمية، في ملاحق الدراسة، ملحق رقم ١.

(٢) الأهرام: أيام ٥ و٧ و١٠ و٢٠ أغسطس (آب) ١٩٩٥، رسائل من مراسلي الأهرام في القدس، وقد أكد السيد فيصل الحسيني (مسؤول شؤون القدس في السلطة الفلسطينية)، بأن الإسرائيليين لن يزوروا حرم المسجد الأقصى إلا على جثث الفلسطينيين، ثم أوضح المراسل (الأهرام: ٥ أغسطس) أن المحكمة الإسرائيلية أعطت للإسرائيليين حقاً قانونياً بزيارة الحرم، وأنه سيعقب ذلك أنهم سيصلون فيه، ثم يدعون إلى تقسيمه مثلما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وأن ذلك قد يمهد إلى إزالة آثار ثالث الحرمين الشريفين، لإقامة الهيكل المزعوم.

(٣) وهو أيضاً زعيم حركة (تسوميت الدينية) المتطرفة.

١٩٩٥، حيث دعا الشرطة الإسرائيلية إلى اقتحام المسجد الأقصى، والسماح لليهود بالصلاة فيه، وزعم في مقال له بصحيفة (إيديعوت أحرونوت) بعنوان "فلنتقدم لاحتلال الأقصى"، أن هناك إمكانية للسيطرة على الأقصى بقوة صغيرة، وذلك طبقاً لمعلوماته كقائد منطقة عسكرية، ومستشار سابق لرئيس الوزراء لشؤون الإرهاب[١].

وقد ذهبت إحدى الجماعات الإسرائيلية[٢] إلى تحذير مسؤولي الأوقاف الإسلامية، من استمرار التمسك بالحرم القدسي الشريف، وطلبت منهم الرحيل عنه، كما حذرت من منع أي يهودي من الصلاة بالحرم القدسي، ووزعت تلك الجماعة منشوراً باللغة العربية، وعليه رسم المسجد الأقصى، وفوقه الرمز اليهودي الشمعدان[٣].

كما قامت حركة (هذه أرضنا) الاستيطانية المتطرفة، بالدعوة إلي توجيه مظاهراتها إلى القدس، وحشدت من ورائها جماعات أخرى للتظاهر أمام مكتب إسحق رابين (رئيس وزراء إسرائيل)، احتجاجاً على اتفاق السلام مع الفلسطينيين، هذا في الوقت الذي أصدر فيه الحاخام إلياهو بيكش[٤] فتوى شرعية يهودية، تحرم على شركات السياحة الإسرائيلية تشجيع زيارة المسلمين للحرم القدسي، بدعوى أن ذلك يمثل مساساً بقدسية هيكل سليمان!، وأن الزيارة

---

(١) المصدر نفسه: ١٠ أغسطس ١٩٩٥، من مراسل الأهرام في القدس.

(٢) وهي حركة (حي وقيام) المتطرفة.

(٣) المصدر نفسه: ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

(٤) كبير حاخامات الطائفة اليهودية الشرقية في إسرائيل.

تعزز من صلة المسلمين بالحرم القدسي، وقد تعرض الوجود اليهودي للخطر![1].

وهكذا، لم تقتصر أعمال الانتهاكات على أفراد مسهم الجنون، أو جماعات متطرفة تطلق مزاعمها من حين لآخر، لكن السلطات الإسرائيلية كانت وراء تلك الانتهاكات، التي بدأت بعد عدوان سنة ١٩٦٧، الذي يعد في حد ذاته انتهاكاً صارخاً لأمن العالم العربي كله.

كما أن الحرم الأقصى المبارك تعرض لانتهاكات من نوع آخر، أعمق أثراً وأخطر تأثيراً، إذ قامت السلطات الإسرائيلية بأعمال الحفريات، إمعاناً في تغيير معالم المدينة المقدسة، بدأت منذ عام ١٩٦٩، وحتى عام ١٩٧٤، من خلال أربع مراحل، كان هدفها – كما أعلنت السلطات الإسرائيلية– البحث عن الهيكل[2]، وقد فشل الإسرائيليون حتى عام ١٩٩٥ في التوصل إلى أي آثار تدل على وجود يهودي بالقدس، على الرغم من الحفريات المكثفة، وعلى مدى زمن يزيد على ربع قرن (١٩٦٩– ١٩٩٥)[3].

وقد بسط وليام درايمبل في كتابه عن القدس بعنوان "المدينة المسحورة"، تفاصيل موثقة عن الجهد الذي بذلته الدولة الإسرائيلية من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٩٥، في التنقيب عن آثار تدل على تاريخ يهودى في فلسطين يمكن الإشارة إليه وإشهاره في وجه المتشككين

---

(١) الأهرام: ١٧ أغسطس ١٩٩٥، من مراسل صحيفة الأهرام في غزة.

(٢) العربي: شهرية، الكويت، العدد ٢٨٢، مايو (آيار) ١٩٨٢.

(٣) الأهرام: ٢٣ أبريل ١٩٩٥ و٣ أغسطس ١٩٩٥، لقاء أجراه مندوبا الصحيفة مع الشيخ عكرمة صبري، الأحرار: أسبوعية، ٢٠ مارس ١٩٩٥، نقلاً عن صحيفة الإندبندنت.

في القصص الأسطوري، ويعطي درايمبل مثالاً لذلك، قصة التنقيب عن "بقايا هيكل سليمان"، ويقول كان تقرير العلماء الإسرائيليين أن موقع الهيكل قريب من أسوار قبة الصخرة، وبدأت الحفريات واستمرت رغم اعتراضات اليونسكو (منظمة الثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة)، وعثرت البعثات الإسرائيلية على بقايا معالم أعلنت عنها وهللت لها، ثم اضطرت إلى تغطية الاكتشاف كله بساتر من الصمت، لأن البقايا التي عثر عليها لم تكن إلا آثار قصر لأحد الخلفاء الأمويين، وهو أمر يدحض الدعاوي اليهودية من الأساس، ويكشف أنه ليس هناك ماض ينبني عليه حاضر ومستقبل، وكان تعليق العالمة اليهودية الشهيرة الدكتورة "شولاميت جيغا" أستاذ الدراسات اليهودية في جامعة تل أبيب، قولها بالنص "إن علم الآثار اليهودي أريد له تعسفاً أن يكون أداة للحركة الصهيونية، تختلق بواسطته صلة بين التاريخ اليهودي القديم والدولة اليهودية المعاصرة"(١).

ولكن السلطات الإسرائيلية –وقد استمرأت هذه الانتهاكات– قامت في الساعات الأولى من صباح يوم الثلاثاء الثاني عشر من جمادى الأولي ١٤١٧هـ (٢٤ من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦)، وتحت إشراف الجيش الإسرائيلي ورئيس بلدية القدس (إيهود أولمرت)، بفتح النفق الممتد أسفل الرواق الغربي للحرم الشريف، والموصل إلى منطقة باب الغوانمة، وهو الباب الرئيسي، والوحيد أيضاً، الذي لا

---

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول، القاهرة، ١٩٩٦، هامش ص٦٧.

يزال مفتوحاً أمام الفلسطينيين لارتياد المسجد[1]، وعندما تصدى عرب القدس لهذا العمل الأخرق، وقعت أحداث دامية، راح ضحيتها أكثر من خمسة وثمانين شهيداً، وألف وخمسمائة جريح، بالإضافة إلى أربعة عشر قتيلاً إسرائيلياً[2].

ونتفق في الرؤي لما بسطه أحد الباحثين[3]، من أن المسجد الأقصى يعد (شاهد ملك) على حضور الإسلام في فلسطين، وعلى الهوية الحقيقية لتلك المنطقة، والذين يريدون استكمال اغتصاب فلسطين، وطمس هويتها، وإعادة كتابة تاريخها، لكي يناسب التحولات في الجغرافيا السياسية لصالحهم، أولئك يظل المسجد الأقصى شوكة في حلوقهم، وسكيناً في خاصرتهم.

وفيما يتصل بالمقدسات المسيحية، فقد تميزت القدس العربية بآثارها الدينية المسيحية، ولا غرابة في ذلك، فعلى أرض فلسطين ولد السيد المسيح (عليه السلام)، ومن هذه الأرض المباركة نفذت المسيحية إلى كل بقاع العالم، يحمل لواء دعوتها تلاميذه ورسله (عليه السلام)، ومن الطبيعي أن يكون لبناء الكنائس والأديرة المسيحية[4] أهمية كبيرة في مدينة كانت مهداً للمسيحية بطوائفها

---

(١) أما الباب الرئيسي الآخر فهو باب المغاربة، فقد وقع تحت السيطرة المباشرة للحكومة الإسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧، بدعوى أنه مفتوح على ساحة ما يزعمون أنها ساحة حائط المبكي، وهو الحائط الخارجي الغربي للمسجد، واسمه الحقيقي هو حائط البراق.

(٢) الأهرام: العددان ٤٠١٠٥ و٤٠١٠٦، في ٢٥ و٢٦ سبتمبر ١٩٩٦، ص٨.

(٣) فهمي هويدي: النفق ليس القضية، الأهرام، العدد ٤٠١١٨، ٨ أكتوبر ١٩٩٦، ص١١.

(٤) وأهمها على الإطلاق كنيسة القيامة، وإليها يحج النصارى من كافة أرجاء العالم، منذ بنتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين في سنة ٣٣٥م.

العديدة[١]، بيد أن هذه المقدسات المسيحية تعرضت للانتهاك من قبل السلطات الإسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧، وقد بسط أحد الأساقفة من الأقباط المصريين[٢]، ما ارتكبته وما اغتصبته هذه السلطات من تلك المقدسات، فقال "تظهر فظائع أعمال الإسرائيليين في طبرية، حيث دنسوا مصلى الكنيسة وقلبوا المذبح... ،كما استولت القوات الإسرائيلية على العديد من الأديرة والكنائس على جبل صهيون في القدس، وسلبت زخارف ومحتويات الكنائس من الفضة والذهب، وحولت هذه المقدسات إلى مواقع عسكرية للقوات الإسرائيلية المسلحة"، وضرب مثلاً بما حدث في كنيسة المخلص، وذكر أن تلك القوات خربت مقبرتي الأرمن والروم الأرثوذكس، ونبشت قبور أربعة عشر من البطاركة، وأن القوات الإسرائيلية قصفت عدداً كبيراً من الكنائس في القدس العربية، وفتحت أبواب كنيسة القيامة للإسرائيليين، الذين اندفعوا إلى داخل أقدس مكان عند المسيحيين في العالم، بثياب غير محتشمة، وتصرفوا بغير احترام، وصبوا جام الكراهية والشتائم ضد المسيحية والسيد المسيح (عليه السلام) داخل كنيسة القيامة، وعلى مقربة من قبر السيد المسيح (عليه السلام).

ويستطرد في وصف الأضرار البالغة التي نزلت بالمقدسات المسيحية على يد القوات الإسرائيلية، مثل الضرر الذي ألحق بكنيسة

---

(١) ومنهم جماعة الروم (أرثوذكس، كاثوليك) والفرنسيسكان والدومينكون والآباء الكرمليون والأرمن (أرثوذكس، كاثوليك) والأقباط المصريون والأحباش والسريان والموارنة والروس والألمان (بروتستانت، كاثوليك)، ولكل طائفة من هذه الطوائف معابدها وكنائسها ومؤسساتها الدينية والاجتماعية.

(٢) الأنبا غريغوريوس (أسقف البحث العلمي): الآثار المسيحية التي اغتصبها اليهود، دراسة ضمن كتاب الهلال الذهبي، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٣٨.

(حنة) وهي المعروفة بالصالحية، والتي يشير السرداب الخاص إلى مكان ولادة (مريم العذراء)، كما عاثوا فساداً في كاتدرائية الأسقفية البروتستانتية، وهدموا المدرسة الأسقفية للبنين، وحطموا ونهبوا جمعية الشبان المسيحيين، وكذلك المستشفى اللوثري الكبير، الذي كانت تستعمله الأمم المتحدة، كما لقيت مقبرة الكاثوليك على جبل صهيون المعاملة نفسها، من التخريب والانتهاك على أيدي القوات الإسرائيلية .

ويتابع وصف الأضرار، فيذكر أن القوات الإسرائيلية احتلت قرى (بالو، بيت نوبا، عمواس)، التي كانت معروفة منذ عهد السيد المسيح (عليه السلام)في ٩ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧، وقد نسف الإسرائيليون جميع المنازل والمباني في القرى الثلاث بما فيها الكنيسة الكاثوليكية، والدير، ومسجدين إسلاميين حتى سووها بالأرض، فأصبح أكثر من خمسة آلاف إنسان بدون مأوى، فضلاً عمن قتلوا .

ويؤكد ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه تحقير مباشر للعالم المسيحي قاطبة، ولما كان المسيحيون من غير العرب، ليس لهم صلة مباشرة بالنزاع الإسرائيلي، فالإنسان يتساءل : ماذا يمكن أن يكون السبب في تدنيس الجبانات والكنائس، ثم يسدي النصح بقوله "فمنذ الحرب الأخيرة –أكتوبر ١٩٧٣– أفصح الإسرائيليون بكل الوضوح أنه بينما بعض المناطق المحتلة يمكن أن يجري التفاوض بشأنها، إلا أن القدس القديمة (العربية) لا يقبلون فيها أية مساومة، وأنهم ينوون البقاء...، هنا تلزم المسيحيين في القدس وقفة للتفكير على ضوء ما أصاب ممتلكاتهم في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وأنه يجب عليهم أن ينظروا

إلي المستقبل بتبصر، مهما حاولت الحكومة الإسرائيلية أن تؤكد لهم نواياها الطيبة وخيريتها.

وإذا كنا قد استعرضنا بعض الانتهاكات للمقدسات الدينية (إسلامية ومسيحية)، فإن القرارات المستمرة التي أصدرها الكنيست الإسرائيلي، وكذلك التصريحات التي أطلقتها القيادات الإسرائيلية، كانت في مجملها تحريضاً على ارتكاب المزيد من الانتهاكات[1]، ولعلنا نؤكد أن السلطات الإسرائيلية كانت تتربص بالقدس منذ قيام دولتهم في مايو (آيار) سنة ١٩٤٨، وحينما تمكنت من اغتصاب أحيائها الغربية في نفس العام (١٩٤٨) أنكرت أية نوايا لديها لضم المدينة أو محاولة تغيير وضعها القانوني[2]، ثم جاء تأكيد ذلك على لسان ممثل دولة إسرائيل أبا إيبان Abba Eban "أن الوضع القانوني للقدس مختلف عن وضع الأراضي التي تقوم فيها سيادة إسرائيل"[3].

ولما حصلت إسرائيل على عضوية المنظمة الدولية، تنكرت لقراراتها، وسارعت إلى ضم الأحياء الغربية من القدس، وعقدت الجلسة الأولى للكنيست في القدس في ١٣ ديسمبر (كانون أول)

---

(١) أنظر الدراسة التي وضعها د. مايكل دامبر بجامعة اكستر البريطانية وقدمها إلى الندوة العالمية حول القدس بمدينة الرباط المغربية (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، وكان لصاحب هذا القلم شرف حضورها ممثلاً لشيخ الأزهر الشريف.

Dr. Dumper, M.: Church, State Relations in Holy City 1967-1993 Rabat, 1993

(٢) حدث هذا في الوقت الذي كانت هيئة الأمم المتحدة تنظر في طلب العضوية التي قدمته إسرائيل.

(٣) Cattan, H.: The Question, op. Cit., p. 31.

سنة ١٩٤٩، وبعد عشرة أيام أعلن في الكنيست أن القدس عاصمة إسرائيل[١].

وفي أعقاب عدوان الخامس من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧، احتلت إسرائيل فيما احتلت القدس العربية، وقامت بضمها[٢]، تحت شعار إعادة توحيد القدس، وضربت إسرائيل عرض الحائط بالقرارات الدولية، التي توجب إعادة الأراضي المحتلة، بما فيها القدس العربية.

وتوالت سلسلة من قرارات الكنيست الإسرائيلي، كانت في مجملها تكريساً للاحتلال، وضم القدس العربية إلي إسرائيل، وفي الثلاثين من يوليو (تموز) سنة ١٩٨٠، صدر قرار الكنيست باعتبار القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل[٣]، وذلك للحيلولة دون إعادة المدينة المقدسة إلى أصحابها عرب فلسطين.

ومنذ هذا التاريخ وحتى بداية عام ١٩٩٥، لم تعترف دولة في العالم بقرار الكنيست (المحلي)، لأنه يتعارض كلياً مع قرارات (دولية) سابقة ولاحقة عليه.

ولكن السلطات الإسرائيلية استمرت في غيها، وملأت الدنيا ضجيجاً بأن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل، وكانت القيادة الإسرائيلية تهتبل أية فرصة لتكرار تلك المزاعم، حتى وهي تطلب السلام، وعلى سبيل المثال:

---

(١) د. خيرية قاسمية: قضية القدس، بيروت، ١٩٧٩، ص٨٦.

(٢) صدر قرار الضم في ٢٨ من نفس الشهر الذي وقع فيه العدوان.

(٣) الأهرام: ٣١ يوليو ١٩٨٠.

١– قال إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل في بيان حكومي صدر يوم ٢٤ يونيو (حزيران) سنة ١٩٩٣[١] "القدس قلب الشعب اليهودي وروحه، ومن ثم فإن حكومة إسرائيل لا يمكنها التنازل في شأن القدس الموحدة، التي ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمتها".

٢– وهو نفسه الذي قال في حفل توقيع إعلان المباديء بواشنطن[٢] يوم ١٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٩٣ "أتينا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي".

٣– قال شيمون بيريز لمحطة CNN يوم ٢٨ من نفس الشهر (سبتمبر/ أيلول) "ستظل القدس عاصمة إسرائيل، يمكن لعرفات أن يأتي للصلاة فيها، ولكنها ستبقى موحدة وعاصمة لإسرائيل".

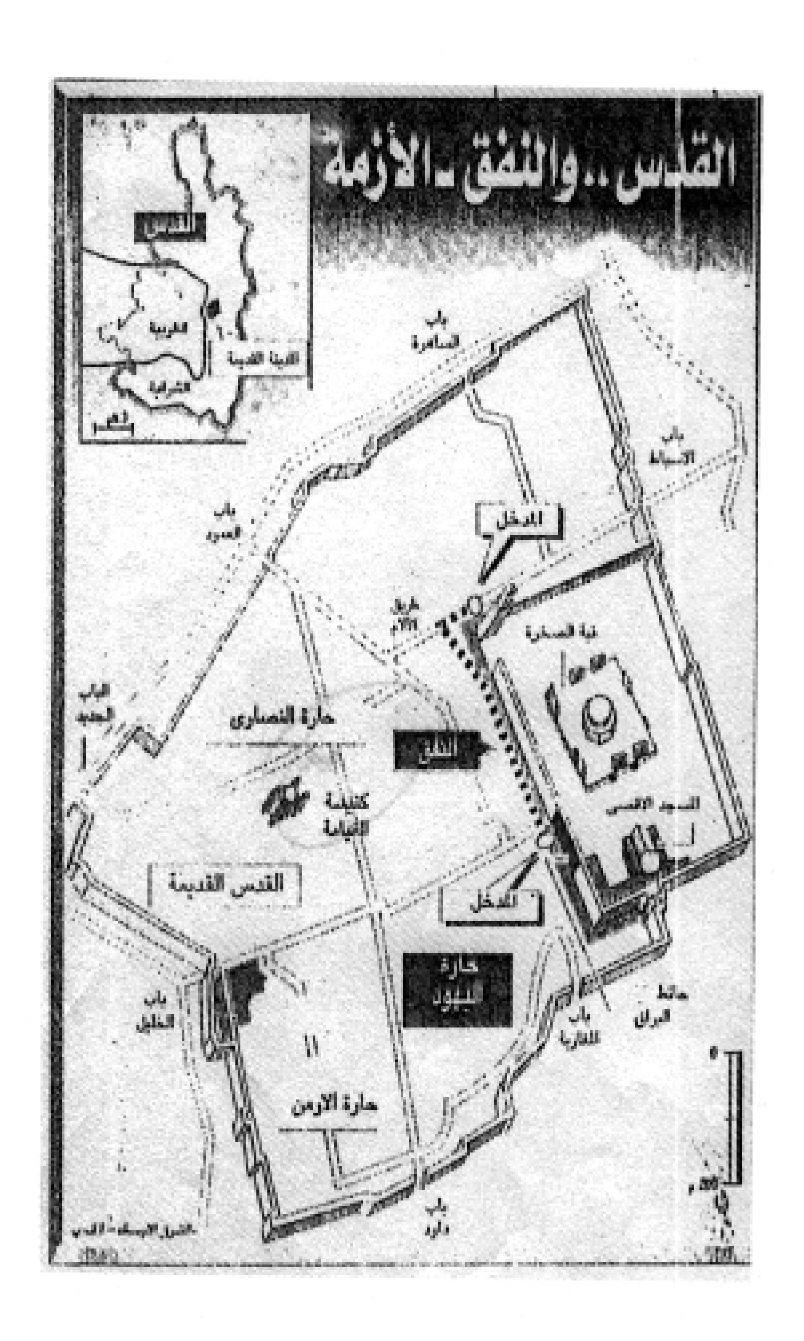
وأعتقد بأننا –بعد هذه التصريحات– لسنا في حاجة إلى تأكيد أن القيادات الإسرائيلية مصممة على اغتيال القدس العربية.

هنا تأتي أهمية ماقلناه في البداية من أن القدس أقدم من العبرانيين وأقدم من ابراهيم واسحق ويعقوب وموسى وداود وسليمان عليهم السلام، وأن التوراة تصرح مراراً بأنها مدينة كنعانية يبوسية.

---

(١) من حديث وجهه لأنصار الصندوق القومي اليهودي، نقله الأهرام في اليوم التالي (٢٥ يونيو/حزيران ١٩٩٣).

(٢) المصدر نفسه: ١٤ سبتمبر ١٩٩٣.



القدس .. والنفق ـ الأزمة
القدس
الغربية
الشرقية
باب الساهرة
باب الأسباط
المدخل
باب العمود
طريق الآلام
قبة الصخرة
الباب الجديد
حارة النصارى
النفق
كنيسة القيامة
المسجد الأقصى
القدس القديمة
المدخل
حارة اليهود
باب الخليل
باب المغاربة
حائط البراق
حارة الأرمن
باب داود

ثانياً : زرع المستوطنات الإسرائيلية في القدس العربية

للمستوطنات الإسرائيلية دور متعاظم في المشروع الصهيوني، لأنها أسلوبه وأداتــه على الأرض العربية الفلسطينية، ومن خلال تلك المستوطنات يتم الاستيلاء على الأرض، وإليها يتم جلب المهاجرين، وعليها يقام الاقتصاد الإسرائيلي المستقل، ولأن هذه المستوطنات قامت على أساس استلاب الأرض من أصحابها الشرعيين، فإن تسليحها هو -في نظر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة- الضمان لبقائها، ومن ثم تتحول هذه المستوطنات إلى ثكنات اقتصادية معسكرة، وبقوة سلاحها تتوسع حينما تأتي الفرصة المناسبة، سواء حانت إبان الحرب، أو في فترات الهدوء النسبي.

وقد عملت إسرائيل منذ احتلالها للقدس العربية في عام ١٩٦٧، على تغيير الوضع الجغرافي والديموغرافي (السكاني) في تلك المدينة المقدسة، في محاولة منها لإقناع المجتمع الدولي أن القدس أضحت إسرائيلية الهوية (أرضاً وبشراً)، حتى إذا حان وقت التفاوض عليها، لا يجد العرب ما يتفاوضون عليه.

ومن ثم قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بنشاط محموم، لتكثيف عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، حيث قامت بمصادرة مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية تحت مختلف الأشكال، للاستيلاء على ما تبقى من أراض للعرب، عن طريق المصادرة ووضع اليد، أو بواسطة تزوير عمليات شراء وبيع الأراضي، وفي الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى ٣١ مارس (آذار) سنة ١٩٨٤

بلغت جملة ما استولت عليه تلك السلطات حوالي ٧٥٠ و ٣٠٩ دونماً من أراضي الضفة الغربية (أي ما نسبته ٤٢٪ من إجمالي مساحتها، وفي بعض التقارير حوالي ٦٠٪)، وكان عدد المستوطنات في منطقة القدس وحدها سبعة وثلاثين مستوطنة[١] .

وفي تقرير عن المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، تأكيد على "أن إسرائيل أنشأت خلال ثمانية وعشرين عاماً (١٩٦٧– ١٩٩٥) ٤٢ مستوطنة في القدس العربية، يسكنها ١٦٥ ألفاً من المستوطنين الإسرائيليين، وأنها صادرت ٧٩٪ من أراضي القدس، وطردت ٦٠ ألف فلسطيني من سكانها الأصليين[٢] .

وهذه الإحصائية تشير إلي أن السلطات الإسرائيلية تعمل بكل نشاط على تغيير وضع القدس العربية، وتفسير ذلك فيما يلي :

في ١٥ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٩٣[٣] ، صرح إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس[٤] بأنه "سيعمل على تعزيز الوجود الإسرائيلي في كل أجزاء القدس، حتى تقل مخاطر تقسيمها"[٥] ، وقد نشرت إحدى الصحف

---

(١) من تقرير وزارة العمل الأردنية في أبريل (نيسان) ١٩٨٤م

(٢) الأهرام: ١٥ مارس ١٩٩٥، من مقال للأستاذ صلاح الدين حافظ، ولمزيد من التفصيل، أنظر: الدراسة الرصينة التي وضعها الأستاذ فايز جابر الأمين العام للجنة الملكية لشؤون القدس في كتابه الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، ط١، عمان، ١٩٨٧، ص ص٧٢– ١١٦، Nuseibeh: op. Cit., p. 94.

(٣) أي بعد بضعة أسابيع من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.

(٤) وعضو حزب الليكود الذي يرفض إعادة القدس العربية لأصحابها عرب فلسطين.

(٥) المصدر نفسه: ١٧ نوفمبر ١٩٩٣، من حديث لأولمرت مع مندوبة الصحيفة عقب فوزه بعمودية القدس خلفاً لـ "تيدي كوليك".

الأمريكية[١] تقريراً مفصلا عن السياسات التوسعية التي تتبناها إسرائيل، بعد وضع القدس تحت تصرف الجناح اليميني بشقيه السياسي والديني، حيث يجري دفع الخطط اللازمة لتوسيع القدس بضم أحياء ومناطق عربية جديدة، وأن (أولمرت) رئيس البلدية أعلن أن هدفه هو منع إعادة تقسيم القدس، ووافق على خطة لبناء مساكن بالقرب من منطقة جبل الزيتون العربية، وهو ما كان قد خصص لبناء مدرسة للفتيات الفلسطينيات، كما اعتمدت الحكومة المبالغ اللازمة لبناء حوالي خمسة عشر ألف شقة في شمال وشرق القدس، بمعنى المضي في مشروعات تهويد المدينة المقدسة بخطى سريعة، لفرض أمر واقع يصعب تغييره فيما بعد[٢].

- في ٢٥ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٤، أشار ولي عهد الأردن الأميرالحسن بن طلال، إلى أن المستوطنات الإسرائيلية أصبحت جزءاً من الاستثمار الاقتصادي والسياحي الإسرائيلي، وأن نسبة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل بلغت حتى الآن (نهاية سنة ١٩٩٤) ٥١٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية[٣].

---

(١) New York Times: March, 1994.

(٢) وقد أوردت صحيفة الرأي الأردنية في عددها رقم ٨٦٣١، الصادر في ٥ أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٤، بعض هذه المشروعات التي بديء في تنفيذها، ومنها علي سبيل المثال إنشاء بيشيغا –معهد الدراسات الدينية اليهودية– على جبل الزيتون في القدس، وإقامة حي يهودي جديد في رأس العامود في القدس العربية، وأن هناك محاولات لتوسيع حدود المدينة، والمقال المذكور بقلم مايكل باركس من صحيفة (لوس أنجيلوس تايمز).

(٣) الأهرام: ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، من ندوة نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نشرته الصحيفة في يومي ٢٦ و٢٧ أكتوبر.

وهذه صورة نسجلها لشاهد عيان زار القدس العربية في شهر مايو (آيار) سنة ١٩٩٤[١]، ونقتطف منها ما يلي:

– أن جميع المناطق الواقعة إلى الشرق من القدس، ما بين القدس وأريحا، قد أصبحت مغطاة تغطية كاملة بسلسلة متصلة من الاستيطان، بحيث أصبحت تلقي بظلالها القاتمة على كامل المنطقة، التي لم يكن للإسرائيليين فيها أي وجود على الإطلاق، حتى احتلالها عام ١٩٦٧، وإن المعنى الاستراتيجي لذلك هو عزل القدس عن سائر المشرق العربي وأعماق العالم الإسلامي، بحيث لا يمكن الوصول إليها، إلا عبر تواجد مدني وعسكري إسرائيلي مكثف[٢].

– هذا في الوقت الذي أوقفت فيه السلطات الإسرائيلية عبر ربع قرن من الزمان أي عمران أو بناء عربي يستحق الذكر، حتى تفرض حالة من الاختناق والحصار والتطويق على القدس العربية، وإن السياسة الإسرائيلية كانت حريصة على ألا تزيد نسبة السكان العرب في القدس العربية عن ٢٦٪ من مجموع السكان[٣].

---

(١) هو الدكتور حازم نسيبة، من أبناء القدس الشريف، وقد شغل عدة مناصب هامة في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد كان وزيراً للبلاط الملكي، ووزيراً للإنشاء والتعمير، ووزيراً للخارجية، فضلاً عن عمله كمندوب الأردن الدائم لدي الأمم المتحدة لمدة سبع سنوات.

((٢) يذكر وزير الدولة التونسية للشؤون الخارجية (سعيد بن مصطفي) أنه إبان زيارته للسلطة الوطنية الفلسطينية في غزة، متخذاً الطريق البري من الأردن، عرج على بعض المدن الفلسطينية، ورأي حمى مسعورة لبناء المستوطنات الإسرائيلية، ولاحظ أن الهدف ليس لإسكانها، وإنما لتكون معسكرات حربية، سواء من حيث موقعها على رؤوس الجبال والمواقع الحاكمة، أو من حيث أسلوب بنائها وتسليحها، فيما عدا المستوطنات التي تبني بالقدس العربية، فإنها تستهدف عزل المدينة المقدسة بسياج من عمران بشرى إسرائيلي، أنظر: جريدة الأهرام: العدد ٤٠٣٣١، ٩ مايو ١٩٩٧، في حوار بين الوزير التونسي والكاتب الصحفي الأستاذ محمود مراد، ص٥ من الملحق.

(٣) د. حازم نسيبة: القدس في ضوء الأوضاع الراهنة، دراسة مقدمة إلي الندوة السنوية التي عقدها المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس في عمان في شهر يونيو (حزيران) سنة ١٩٩٤، وقد شرف صاحب هذا القلم بحضور الندوة مندوباً عن الإمام الأكبر شيخ الأزهر.

وفي تقـرير من الأرض المحـتلة، مـا يؤكـد على تسـارع مشروعات الاستيطان الإسرائيلي في القدس العربية، وأنه خلال الفـتـرة من اتفـاق أوسلو (أغـسطس / آب سنة ١٩٩٣) حـتى اتفـاق القـاهرة –غـزة / أريحـا (مـايو / آيار سنة ١٩٩٤)، تم مصادرة اثنين ونصف من الكيلومترات المربعة من أراضي القدس العربية، بدعوى فتح الطرق والإسراع بعمليات البناء الإسرائيلي في المناطق المختلفة بالمدينة العربية، وأبرز هذه المشاريع الإعلان عن بناء سبعة آلاف وخمسمائة وحدة سكنية على أرض تمت مصادرتها عام ١٩٩٠ بحجة أنها محمية طبيعية، وتبلغ مساحتها الإجمالية ألف وثمانمائة وخمسين دونماً في بيت ساحور، جنوب شرقي القدس، بهدف عزل بيت لحم وبيت ساحور تماماً عن القدس، ويعد هذا في حد ذاته شاهد إثبات على أن إنشاء سلطات الاحتلال للمحميات لا يستهدف حماية البيئة كما تزعم عند مصادرتها لأراضي العرب، وإنما بهدف منع الفلسطينيين من استخدام أراضيهم، والإبقاء عليها كاحتياطي للاستيطان الإسرائيلي.

ويشير نفس التقرير أن وزير الإسكان الإسرائيلي، قد بحث مع رئيس بلدية القدس، مشروعاً آخر لبناء مائتيُ وحدة سكنية فوق أرض صودرت عام ١٩٦٨ من أصحابها العرب في منطقة الشيخ جراح بالقدس العربية، كما تم إقرار مشروع للطرق، وصودرت مساحة ألف وسبعين دونماً لصالحه، بهدف ربط

المستوطنات الجنوبية والشرقية مع الشمالية الشرقية عن طريق أنفاق وجسور[1].

وفي تقرير لوزارة الإسكان الإسرائيلية، ورد ما يلي:

أنه في عام ١٩٩٥، ستقام ٣٢٣٠ وحدة سكنية، أغلبها بالمناطق المحيطة بالقدس، وأن بلدية القدس ستبني ١٠ آلاف مسكن داخل القدس العربية، وأن تمويل تلك المشروعات يتم من قبل صندوق أنشأه المستوطنون الذين يجمعون منذ عامين ملايين الدولارات من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا[2].

يحدث هذا في الوقت الذي يصدر فيه الكنيست الإسرائيلي قانوناً يحظر على منظمة التحرير الفلسطينية ممارسة أي نشاط في القدس[3].

وليس قرار مصادرة الأرض في القدس العربية في شهر مايو (آيار) عام ١٩٩٥ ببعيد، ثم خطوة السلطات الإسرائيلية المفاجئة بتعليق ذلك القرار، لأسباب أغلب الظن أنها داخلية، ولكن هذه السلطات لم تذهب إلى حد إلغاء هذا القرار نهائياً، أو تقطع على نفسها عهداً بتجميد الأوضاع في القدس العربية مما يؤكد ما ذهبنا إليه، أن السلطات الإسرائيلية تتربص بالقدس منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا.

---

(١) الأهرام: ٢١ فبراير ١٩٩٥.

(٢) الأهرام: ٣٠ يناير ١٩٩٥، من رسالة مندوب الصحيفة في غزة، ومن المعروف أن القرض الأمريكي للإسراع بعمليات الاستيطان بلغ عشرة مليارات دولار.

(٣) المصدر نفسه: ٥ يناير ١٩٩٥.

وتفسير ذلك هو في قيام السلطات الإسرائيلية في تنفيذ مخططاتها السابقة، وقد تمثلت في ثلاثة مشروعات استيطانية خطيرة:

- المشروع الأول:

هو إقامة مستوطنة في جبل (أبو غنيم) جنوب القدس العربية، ويعد أول قرار استيطاني في القدس منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وقد أطلقت عليها السلطات الإسرائيلية اسم (مستوطنة هارحوما)، وستنضم إلى تسعة أحياء إسرائيلية أخرى تم إقامتها في القدس منذ عام ١٩٦٧، من حي جيلو الإسرائيلي في أقصى الجنوب الغربي، إلى راموت في الشمال الغربي، ووفقاً للخرائط التي أصدرتها معاهد الدراسات السياسية في العاصمة الأمريكية[١]، فإن حلقة المستوطنات الإسرائيلية ستكتمل حول القدس العربية تماماً مع مشروع البوابة الشرقية Eastern Gate، الذي وصل إلى مراحل متقدمة في التخطيط بوزارة البنية التحتية التي يرأسها إريل شارون الجنرال السابق في الجيش الإسرائيلي، وصاحب مشروع النجوم السبع لمصادرة الأراضي العربية.

ومن المقرر أن تشمل (مستوطنة هارحوما) ستة آلاف وخمسمائة وحدة سكنية، سيقيم بها ثلاثون ألف مستوطن إسرائيلي، وقد حذر وزير الداخلية الإسرائيلي (أفيجدور كهلاني) من أي رد فعل عنيف عندما تبدأ أعمال بناء تلك المستوطنة، وفي

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٢٦٦، ٥ مارس ١٩٩٧.

تحد صارخ قال "إذا أراد العرب التصعيد فلدينا الوسائل للرد، وعلى العرب ألا يستسلموا للأوهام فالشقق في (هارحوما)سيتم بناؤها"[(١)]، وتحسباً لرد الفعل العربي الغاضب، وفي يوم الثلاثاء التاسع من ذي القعدة عام ١٤١٧هـ/ ١٨ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧م، بدأت السلطات الإسرائيلية في تنفيذ أعمال البناء في ذلك المشروع الاستيطاني في الأرض العربية بجبل أبوغنيم تحت حراسة قوات ضخمة من الشرطة والجيش الإسرائيلي[(٢)].

ووفقاً لرؤية أحد الباحثين الفلسطينيين المعاصرين للأحداث في الداخل[(٣)]، فإن الأهداف التي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تحقيقها في بناء تلك المستوطنة ترمي إلى:

أولاً: هدف جغرافي، حيث صادرت منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٧ مساحة أربعة وعشرين كيلومتر مربع، وهو ما يمثل ٣٤٪ من مساحة القدس العربية.

ثانياً: هدف سكاني (ديموجرافي)، فإن إسرائيل تعمل على وضع ربع مليون مستوطن داخل حدود القدس العربية، سعياً منها لتحويل عرب القدس إلى مجرد جالية فلسطينية تسكن في القدس.

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٧٧، ١٦ مارس ١٩٩٧، ص٦.

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٨٠، ١٩ مارس ١٩٩٧، ص ٧ .

(٣) هو الأستاذ خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في بيت الشرق بالقدس العربية، وقد التقى الباحث بسيادته في العاصمة الأردنية (عمان) في يونيو (حزيران(سنة ١٩٩٦، ثم في القاهرة في أكتوبر (تشرين أول) من نفس العام.

ثالثاً : هدف أمني، هو فصل مدينة بيت لحم عن القرى الفلسطينية الواقعة في منطقة القدس العربية، وهكذا تتحقق أهداف الحكومة الإسرائيلية في فصل التجمعات العربية، بحيث لا يتم الدخول إلى القدس إلا عن طريق الشارع الرئيسي الموضوع تحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية(١) .

وتدعونا الأمانة التاريخية إلى أن بعض الأصوات الإسرائيلية التي لا يمكننا تجاهلها، أخذت تدعو الحكومة الإسرائيلية بوقف عمليات الاستيطان في القدس العربية، وفي مقدمة أولئك (موسى ساريد) زعيم حركة ميريتس اليسارية الإسرائيلية، الذي أكد في رسالته إلى نيتانياهو "أنه سيكون مخطئاً إذا اتخذ قرار البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم، وأن الشعب الإسرائيلي كله سيدفع ثمن ذلك" ، وأثناء الزيارة التي قام بها لقطاع غزة، طالب (فرنكل تال)أمين عام الحركة الدينية الصهيونية (سبل السلام)، بوضع مدينة القدس تحت السيطرة الفلسطينية الإسرائيلية، وقال إن المناطق العربية في القدس يجب أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية، وأعلن عن استنكاره للاستيطان، مؤكداً أنه يدفع بالمنطقة إلى حملة عنيفة جداً من المواجهات وإراقة الدماء(٢) .

- المشروع الثاني :

في شهر ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٦ أعد (إيلي سويا)

---

(١) أخبار اليوم: العدد ٢٧٥١، ٢٦ يوليو ١٩٩٧، رسالة من مندوبة الصحيفة د. سونيا دبوس.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٢٧٧، ١١ مارس ١٩٩٧، ص٦، من مراسل الأهرام في غزة.

وزير داخلية إسرائيل آنذاك خطة استيطانية تقضي ببناء مائة واثنين وثلاثين وحدة سكنية للإسرائيليين في حي رأس العامود الواقع في القدس العربية المحتلة، في قلب منطقة سكنية فلسطينية، وقد أقرت السلطات الإسرائيلية هذه الخطة في الثاني عشر من نفس الشهر (ديسمبر/ كانون أول)[1]، وبدأت تنفيذها في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٩٧، وأشرف على تلك العملية رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت[2].

ولماذا رأس العامود؟، الإجابة وردت في مقال نشرته إحدى الصحف الغربية[3]، وهي أن تلك المنطقة بالذات هي الموقع الذي يربط بين قرية (أبو ديس) الواقعة على حدود وخطوط بلدية القدس المعمول به حالياً (١٩٩٧)، وطبقاً لما ورد في نفس الصحيفة، فإن هذه القرية سيتخذها الفلسطينيون عاصمة إدارية لهم، بعد إيصالها وربطها بالقدس، وذلك في إطار التسوية التي اتفق عليها قبل عامين (أي في عام ١٩٩٧) بين كل من يوسي بلين عضو الكنيست نائباً عن رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتذاك شيمون بيريز، وأبو مازن نائباً عن الرئيس ياسر عرفات، وحسبما جاء في الصحيفة نفسها، فإن منطقة رأس العامود بالذات هي الموقع الذي يربط بين قرية (أبو ديس) حيث العاصمة الإدارية (المقترحة) للفلسطينيين، وبين القدس العربية التي ترتبط بوجدان العرب والمسلمين، ومن هنا تحرك المتطرفون الإسرائيليون ليجهضوا أي فرصة لتسوية مقبولة لهذه المشكلة الملتهبة،

(١) د. مفيد شهاب: البعد القانوني لقضية القدس، دراسة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة الأزهر في أكتوبر ١٩٩٧.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٤١٠، ٢٧ يوليو ١٩٩٧، ص١.

(٣) نيويورك تايمز الأمريكية: نقلا عن جريدة الأهرام، العدد ٤٠٤٧٣، ٢٦ سبتمبر ١٩٩٧، ص١٠ .

وفـي الوقت الذي يعملون فيه على نسف الاتفاق السري الذي تم بين أبو مازن ويوسي بيلين.

بيد أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تشر إلى مثل هذا الاتفاق، وقالت في بيان لها "أنها فوجئت بالقرار الخطير الذي اتخذه رئيس بلدية القدس المحتلة إيهود أولمرت، ببناء حي استيطاني في رأس العامود الواقع في القدس العربية، في قلب منطقة سكنية فلسطينية يزيد عدد قاطنيها على عشرين ألف فلسطيني"، وخلصت السلطة الفلسطينية في بيانها إلى أن القرار الإسرائيلي بمباشرة الاستيطان في القدس العربية، يعني فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني، لقطع الطريق على حقه في استرداد أرضه المحتلة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف[1].

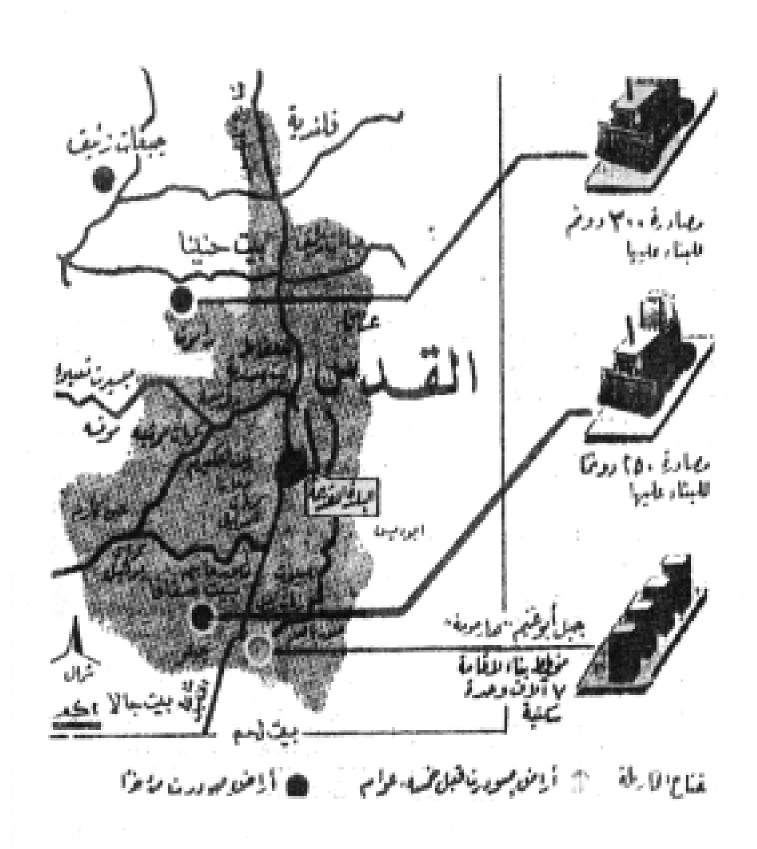
ج- المشروع الثالث:

وهو آخر ما حملته لنا وكالات الأنباء، ومضمونه أن وزارة الإسكان الإسرائيلية –بالتعاون مع بلدية القدس– تعتزم تنفيذ خطة جديدة لتطوير الحي اليهودي في القدس العربية، ووصفت الخطة التي تتكلف أحد عشر مليون دولار، بأنها أكبر وأهم مشروع يتم تنفيذه في المدينة المقدسة منذ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧، وتقضي الخطة بفتح باب في سور البلدة القديمة في مكان يقع على بعد خمسين متراً من بوابة النبي داود، وإضافة طوابق للمباني القائمة، وتحسين الأماكن الإسرائيلية في المدينة[2].

---

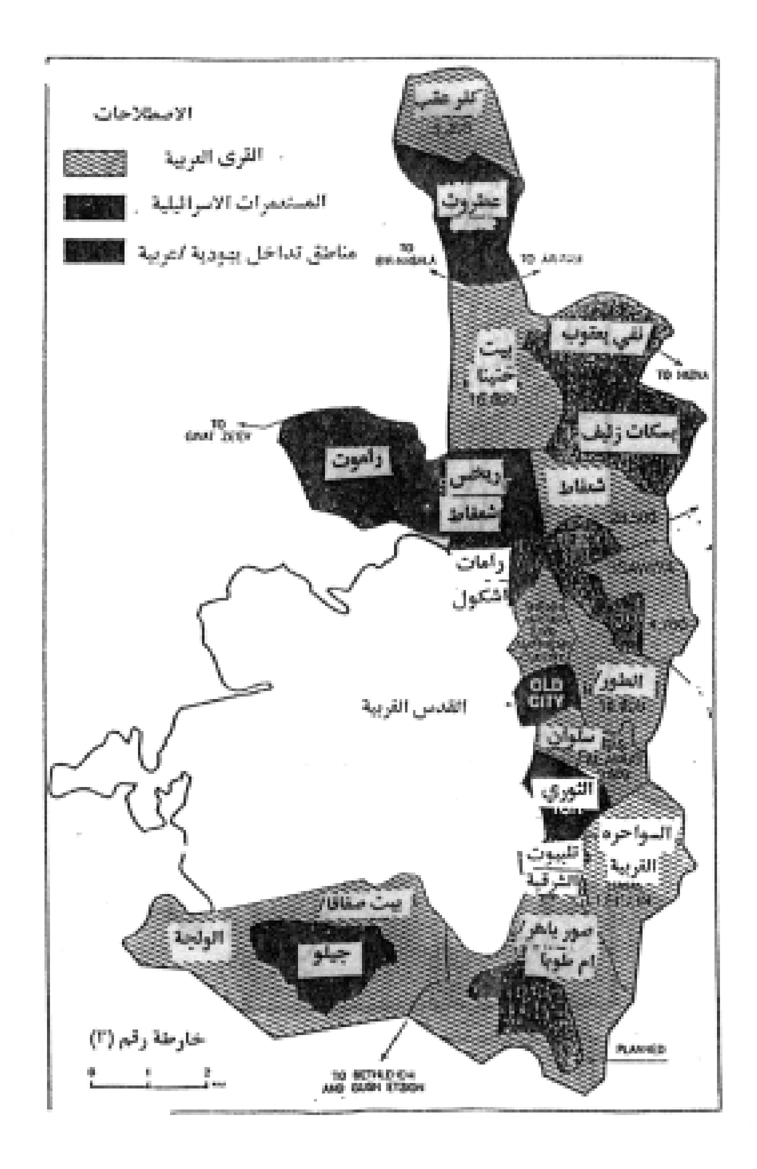
(١) الأهرام: العدد ٤٠٤١٠، ٢٧ يوليو ١٩٩٧.

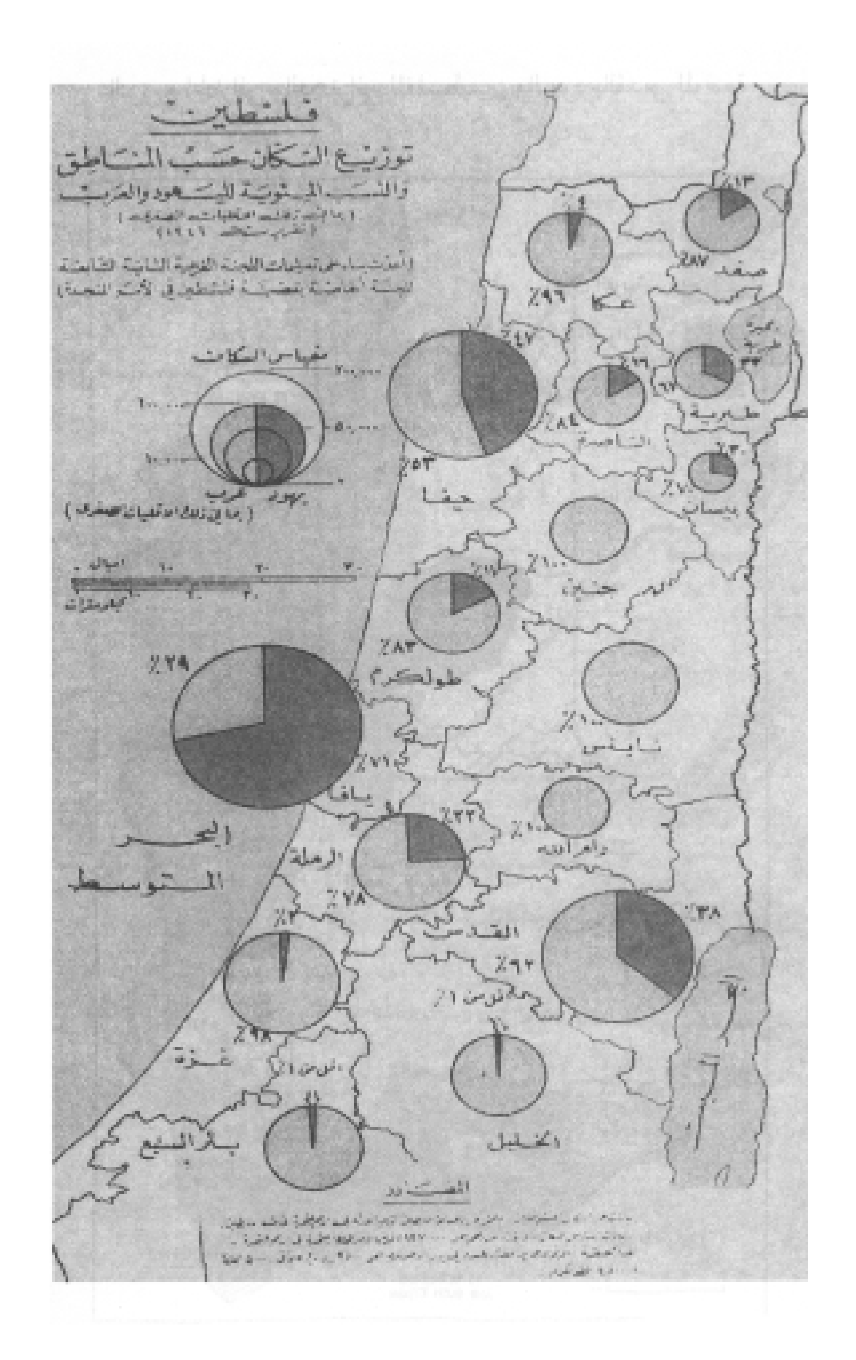
(٢) أخبار اليوم: العدد ٢٧٦٥، ١٠ نوفمبر ١٩٩٧، نقلا عن صحيفة أيديعوت أحرونوت الإسرائيلية.



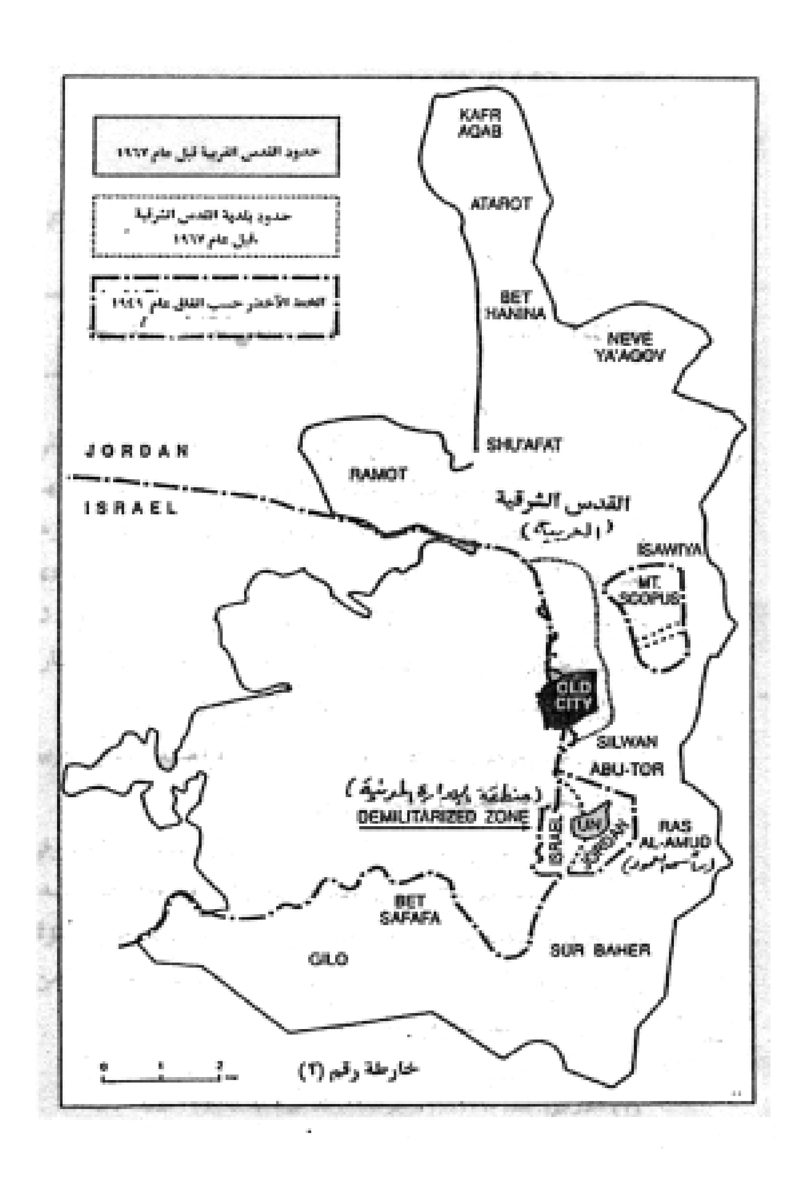
خريطة نشرتها صحيفة « معارف » تحدد المناطق التى صودرت فيها اراض فلسطينية في القدس العربية مؤخرا وكذلك ما قبل خمس سنوات نقلاً عن جريدة الأهرام ١٠ / ٥ / ١٩٩٥م

التوزيع الجغرافي والديمغرافي للفلسطينيين واليهود بالقدس الموسعة





فلسطين
توزيع السكان حسب المناطق
والنسب المئوية لليهود والعرب
مقياس السكان
صفد
٪١٣
٪٨٧
عكا
٪٩٦
حيفا
٪٤٧
٪٥٣
الناصرة
٪٨٤
طبرية
بيسان
٪٣٠
٪٧٠
جنين
٪١٠٠
طولكرم
٪٨٣
نابلس
٪١٠٠
يافا
٪٧١
٪٢٩
الرملة
٪٢٢
٪٧٨
رام الله
القدس
٪٣٨
٪٦٢
غزة
٪٢
٪٩٨
الخليل
بئر السبع
البحر المتوسط


حدود القدس الغربية قبل عام ١٩٦٧
حدود بلدية القدس الشرقية
قبل عام ١٩٦٧
الخط الأخضر حسب اتفاق عام ١٩٤٩
KAFR
AQAB
ATAROT
BET
HANINA
NEVE
YA'AQOV
SHU'AFAT
RAMOT
JORDAN
ISRAEL
القدس الشرقية
ISAWIYA
MT.
SCOPUS
OLD
CITY
SILWAN
ABU-TOR
DEMILITARIZED ZONE
ISRAEL
UN
JORDAN
RAS
AL-AMUD
BET
SAFAFA
GILO
SUR BAHER
0
1
2

خارطة رقم (٢)

(٨) الموقف الدولي من
الاحتلال الإسرائيلي للقدس العربية

الاتحاد البرلماني الدولي :

يعد الاتحاد البرلماني الدولي أكبر تجمع برلماني، حيث يضم ممثلي شعوب العالم، يمثلون حوالي مائة وثلاثين دولة، وإذا كانت قراراتهم غير ملزمة في غالب الأحيان للحكومات فإنه يجب النظر إليها باعتبارها تعبر عن رأي الشعوب، بكل ما تملكه من الثقل السياسي والاقتصادي والثقافي، والشعوب في النهاية هي مصدر كل السلطات، ومن ثم يجب النظر إلي قرارات ذلك الاتحاد بكل احترام، وأخذها في الاعتبار، بل وإبرازها عند الحديث عن قضايا عالمنا العربي والإسلامي.

وبرصد موقف الاتحاد البرلماني وقراراته تجاه قضية القدس العربية عبر تاريخين متباعدين، يتضح ما يلي:

في الخامس والعشرين من سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨٠، وفي نهاية اجتماعه رقم ٦٧، الذي عقد في برلين الشرقية وقتذاك، أصدر الاتحاد قراراً بإدانة إسرائيل لقرارها ضم القدس العربية، وطالب المؤتمر إسرائيل بالعدول فوراً عن هذا القرار، واحترام قرارات مجلس الأمن، والأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن[١].

في العاشر من أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٧، الثالث من ذي

---

(١) أكتوبر: أسبوعية، العدد ٢٠٥، الأحد ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠، ص ١٤ .

الحجة سنة ١٤١٧هـ، وفي الاجتماع الذي عقده الاتحاد في العاصمة الكورية (سول)، تقدمت كل من مصر والمغرب بإدراج موضوع القدس على جدول أعمال المؤتمر، ومطالبة العالم بالتدخل الفوري لوقف سياسات تهويد القدس، وقد أصدر المؤتمر قراراً أدان فيه سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في القدس العربية، وطالب إسرائيل بالتوقف عن القيام بأي عمل استيطاني أو تغيير في طبيعة الأرض، مما قد يوجد أمراً واقعاً، يؤثر بالتالي على موضوع التفاوض النهائي حول القدس العربية، كما نص القرار على ضرورة أن تحترم إسرائيل –بوصفها دولة احتلال– المسئوليات المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي، وجنيف الرابعة عام ١٩٤٩، والخاصة بعدم إجراء أي تغييرات في صفة الأرض أو تركيبة السكان في الأراضي تحت الاحتلال، ودعا المؤتمر البرلماني الدولي إسرائيل إلى التوقف فوراً عن اتخاذ أي إجراء يمس وضع الفلسطينيين في القدس، وأن تمتنع عن محاولة سحب الهويات الشخصية وبطاقات الإقامة للسكان العرب، وأعرب ممثلو شعوب العالم عن قلقهم المتزايد لما يحدث في منطقة جبل أبو غنيم (مشروع مستوطنة هارحوما)، وأكد القرار على ما تضمنته قرارات الأمم المتحدة، من أن كل الممارسات التي تتخذها إسرائيل في الأراضي المحتلة باطلة، ومنعدمة الأثر، كما أكد الاتحاد البرلماني الدولي مساندته للسلام، باعتباره الهدف الذي يجب أن يسعى إليه الجميع في منطقة الشرق الأوسط،

وأن عدم التوصل إلى السلام، هو الذي يفتح الباب للعنف المضاد، وإلى التصعيد الذي يؤثر على حياة ومستقبل سكان هذه المنطقة[١].

ب- رأس الكنيسة الكاثوليكية (الفاتيكان)

رفضت بريطانيا باديء ذي بدء رغبة الفاتيكان سنة ١٩١٧، بوضع الأماكن المقدسة (المسيحية بالطبع)[٢] تحت إشراف إدارة دولية، وقد هدف الفاتيكان بذلك إلى عدم وضع مصالح الكاثوليك تحت رعاية دولة بروتستانتية من جانب، وإلى الرغبة في عدم إخضاع هذه الأماكن وطرق حجاجها إليها للسيطرة اليهودية، عند إنشاء ما عرف بالوطن القومي وقتذاك من جانب آخر.

وطوال فترة الانتداب (١٩٢٠- ١٩٤٨)، أبدى الفاتيكان حذراً شديداً، فهو يرفض فكرة دولة يهودية، ومما زاد ارتباكه أن القوى الكاثوليكية (فرنسا، إيطاليا، أمريكا اللاتينية) كانت تستجيب لمطالبه، وهكذا وجد الفاتيكان نفسه عاجزاً كلياً إزاء قرار التقسيم، ثم إزاء الحرب التي اندلعت عام ١٩٤٨، في الوقت الذي كانت نداءات المسيحيين الفلسطينيين فيه تبلغه تطورات الأحداث، وطرد آلاف الفلسطينيين من منازلهم وبلادهم، ولذا صدر البيان البابوي في أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٤٨، يعبر

(١) الأهرام: العدد ٤٠٣١٢، رسالة من مندوب الصحيفة بالعاصمة الكورية في ٢٠ أبريل ١٩٩٧.

(٢) د. عزالدين فودة: قضية القدس، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤ .

عن حزن البابا إزاء العنف والتدمير الحاصل في فلسطين، ويدعو إلى السلام والعدل[١].

ثم جاء عدوان عام ١٩٦٧، لتعيد طرح قضية الأماكن المقدسة (المسيحية)، حيث إن احتلال إسرائيل للقدس العربية، قد دفع (الكرسي الرسولي) إلى تبني حماية السكان المسيحيين، وأكد البابا بولس السادس[٢] على أن البعد الوطني القومي في القدس العربية، يتأتى من وجود شعب حرم من أرضه، ومن البدهي أن يدعم هذا التأكيد افتراض ضرورة وجود كاثوليكي فلسطيني في الأرض المقدسة، ويعتبر البابا الحالي (يوحنا بولس الثاني) في هذا المجال ملتزماً بخط سلفه، ومتابعاً له[٣].

وفي أعقاب صدور قرار الكنيست الإسرائيلي في يوليو (تموز) سنة ١٩٨٠ بضم القدس العربية، صرح البابا بأن "الفاتيكان يدين التصرفات غير المسؤولة التي صدرت من جانب واحد هو إسرائيل، ويعتبر هذا الإجراء كشفاً عن مدى غياب الشعور بالمسؤولية إزاء المجتمع الدولي"، ثم استطرد قائلاً "كما لا يستطيع الفاتيكان أن ينكر الارتباط الشديد للدين الإسلامي بالقدس، لأن بها أهم الآثار والمساجد الإسلامية، وقد سميت (بيت المقدس)، بل من الإنصاف أن نذكر هنا، أن الإسلام له المكانة الأولى في القدس منذ عام ٦٣٨،

---

(١) هنري لورانس: الفاتيكان، رهانه على دولة إسرائيل، مقال نشر في لوموند ديبلوماتيك، ونشر في جريدة الدستور (الأردنية)، في يوم الثلاثاء ٥ أبريل (نيسان) ١٩٩٤.

(٢) توفي سنة ١٩٧٨.

(٣) المرجع نفسه.

ومن أهم مزارات الإسلام العظيمة في المدينة المسجد الأقصى وجامع عمر، ولهذا يحظى موضوع القدس بالاهتمام البالغ في عقول وقلوب ملايين الملايين من المسلمين في أنحاء العالم" .

وأضاف البابا قائلاً "ويرفض الفاتيكان بشدة ما يتردد من أنه يكفي فقط حماية حق المرور إلى الأماكن المقدسة للجميع، على أن تبقى مدينة موحدة يهودية الطابع والحكم"[1] .

وفي شهر أبريل (نيسان) سنة ١٩٨٢ ، أكد بابا الفاتيكان حق الشعب الفلسطيني في الوجود والعيش بسلام في أرض فلسطين، وكان لهذا التأكيد مغزى خاص، إذ إنه لأول مرة تحدث عن فلسطين بصفة مباشرة[2] .

وفي شهر أغسطس (آب) سنة ١٩٨٨ ، بذل الكرسي البابوي نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً، حيث استقبل أعضاء مجلس الشؤون العامة للكنيسة بالفاتيكان مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في إيطاليا (نمر حماد)، وكان موضوع الحديث الحالة الناشئة بعد قرار الملك حسين بإلغاء كل صلة إدارية وقانونية للأردن مع الضفة الغربية، ووصف المتحدث الرسمي للفاتيكان الأب جيوفاني داكوبي زيارة المندوب الفلسطيني في إيطاليا، بأنها زيارة عمل، مشيراً في هذا الصدد إلى ما ذكره البابا يوحنا بولس الثاني في ١٧ يناير (كانون ثان) سنة ١٩٨٨ ، في مقر جمعية الصحفيين الأجانب بروما، من أن الكرسي

---

(١) الأهرام: ٢٤ ديسمبر ١٩٨٠ ، من حديث خاص لبابا روما مع مندوب الصحيفة.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢ أبريل ١٩٨٢ ، من مندوب الصحيفة في مدينة الفاتيكان.

البابوى يساند حق اليهود فى الحصول على وطن لهم، ولكنه يساند في نفس الوقت شعباً آخر هو الشعب الفلسطينى وحقه في الحصول كـذلك على وطن لهم وفي نفس الوقت أذاع راديو الفـاتيكان نص وثيقة اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام للقدس، التي شددت على حق الفلسطينيين في الحصول على وطن، ومسؤولية إسرائيل في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، كما نشرت صحيفة الفاتيكان الرسمية "لو أوبزرفاتوري رومانو" مقتطفات من هذه الوثيقة، ومما ورد فيها "أن الفلسطينيين أخذوا يدفعون ثمناً باهظاً بأرواحهم وآلامهم من كل نوع، ومن خلال هذه الآلام دعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وحدة قومية جديدة لم يجربها إطلاقاً من قبل على هذا النطاق الواسع، وبالتالي لا يوجد أي طريق ممكن للعودة إلى الحالة التي كانت قائمة قبل شهر ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٨٧، أي تاريخ بدء الانتفاضة الفلسطينية"[١].

ومع بدء عملية السلام، التي تمت في مدريد في يوليو (تموز) سنة ١٩٩٢، بذلت إسرائيل مساعيَ مكثفة لتحطيم العزلة بينها وبين الفاتيكان[٢]، انتهت باعتراف الفاتيكان بإسرائيل في ٣٠ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٣، وفي حديث البطريرك ميشيل صباح[٣]

---

(١) المصدر نفسه: ٢٠ أغسطس ١٩٨٨، من مندوب الصحيفة في روما.

(٢) وذكر من ذلك على سبيل المثال زيارة حاخام إسرائيل الأكبر (مائير لو) إلى الفاتيكان في أول أكتوبر (تشرين أول) من عام ١٩٩٣، الأهرام: ٢ أكتوبر ١٩٩٣، من رسالة مندوب الصحيفة في روما.

(٣) البطريرك اللاتيني (الكاثوليكي) للأراضي المحتلة والأردن وإسرائيل وقبرص.

تفسير لذلك الاعتراف، حيث صرح بأن العلاقة بين الكنيسة الكاثوليكية (الفاتيكان) كانت معرقلة دائماً بسبب الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، إلا أنه من حيث المبدأ فقد تم إزالة هذا الظلم، من خلال اتفاقية واشنطن[1]، ومن ثم بدا للكنيسة أن تتحدث مع جميع الأطراف المعنية (إسرائيل، فلسطين، الأردن)، كما استطرد البطريرك قائلاً "إن مدينة القدس والأماكن المقدسة لهما وضع خاص وفريد، ومهما كان الحل السياسي، فيجب أن يحترم الوضع المقدس والفريد"[2].

وفي المادة الثانية من الفصل الثاني للاتفاق، الذي وقع بين الفاتيكان وإسرائيل، نص يقول "إن الكرسي الرسولي يظل خارج نطاق المشكلات الحدودية فيما يتعلق بالأمور القانونية والفنية، ولكنه لا يتخلي في الآن ذاته عن رسالته وعن حقه في التعبير عن موقفه حول البعد الأخلاقي الذي تمسه هذه الأمور...".

ولأن نص المادة يحتمل أموراً كثيرة، يمكن أن تثار وتصبح مجالاً للجدل وسوء الفهم، حول موقف الفاتيكان من قضية القدس، فقد قدم المتحدث الرسمي باسم الكرسي الرسولي في مؤتمر صحفي، عقد يوم إعلان الاتفاق تصريحاً أكثر تفصيلاً، جاء فيه "إن المسائل العملية والواقعية التي تتعلق بمدينة القدس لا تزال منذ أمد بعيد موضع اهتمام الكرسي الرسولي، وهذه المسائل لم يشر إليها الاتفاق المبرم، نظراً لما لها من سمات عالمية وجماعية، لا تسمح بالتصدي

---

(١) يقصد توقيع إعلان المباديء بواشنطن في ١٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٩٣.

(٢) الأهرام: ٢٥ يناير ١٩٩٤، من مندوبة الصحيفة في القدس.

لحلها في اتفاق بين الطرفين الموقعين، لكنها تظل دوماً مسائل مهمة وحيوية بالنسبة للكرسي الرسولي، الذي لم يتغير موقفه منها.

وإذا كان الكرسي الرسولي قد أقام علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فقد اختار تل أبيب موقعاً لسفارته، أما المندوب الرسولي البابوي المقيم في القدس، فمهمته ليست سياسية، وإنما روحية، وهذا عرف قائم منذ ١١ فبراير (شباط) سنة ١٩٤٨، أي قبل قيام دولة إسرائيل[١]، وفي هذا اعتراف صريح بأن الفاتيكان لا يعتد بما اتخذته السلطات الإسرائيلية، بل ولا يعترف بمزاعم تلك السلطات وأطماعها السياسية في القدس العربية.

وفيما يتصل بوجهة نظر الفاتيكان مؤخراً، تلك الورقة المؤرخة في مايو (آيار) سنة ١٩٩٣، وتحت عنوان (القدس)، وفيها أفكار الفاتيكان، ولعل أهم ما ورد فيها أن الكرسي البابوي لا يزال "يرى أن هناك عاملين يجب أخذهما في الاعتبار، وهما متصلان بكل تأكيد، ولكن يمكن النظر إليهما كلٌ على حدة:

أ- عامل جغرافي سياسي، ويتعلق بهوية المدينة وقيمتها، ويتعلق بمن له حق السيادة علي المدينة.

ب- عامل أكثر شمولية، ويتعلق بهوية المدينة وقيمتها، بكل خصائصها الدينية والتاريخية والحضرية والديموجرافية.

ومجمل القول، إن نظرة الفاتيكان هذه تقوم على التفرقة بين الولاية الدينية والولاية السياسية[٢].

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٣٣٤، ١٢ مايو ١٩٩٧، من مقال كتبه د. الأنبا يوحنا قلته النائب البطريركي للأقباط الكاثوليك بمصر.

(٢) الأهرام: ١٠ مارس ١٩٩٥، وقد عرض الورقة المذكورة الصحفي الأستاذ أحمد نافع.

وقد طالب بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني، بأن تكون القدس عاصمة لكل من فلسطين وإسرائيل!، مع وضع الضمانات الكافية لحرية الأديان الثلاثة، وكان ذلك إبان المقابلة التي تمت في الفاتيكان بين البابا ورئيس وزراء إسرائيل نيتانياهو Netanyahu في الثالث من فبراير (شباط) سنة ١٩٩٧[١].

وفي تطور جديد بين إسرائيل والفاتيكان، تم عقد اتفاقية تعد الأولى من نوعها، التي توقعها الكنائس المسيحية مع إسرائيل، حيث وقع الطرفان اتفاقاً لمنح الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها في الأراضي المقدسة وضعاً قانونياً، وينص هذا الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية الإسرائيلي (دافيد ليفي) David Livy، والقاصد الرسولي (أندريا كوردير لانذا)، على مبدأ استقلالية الإدارة الداخلية للمؤسسات الكاثوليكية في إسرائيل، وعلى تطبيق القانون الإسرائيلي في علاقاتها الخارجية، وقال سفير الفاتيكان في تل أبيب، إن الاتفاق يشكل مرحلة جديدة في عملية تطبيع العلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل[٢].

والرأي عندنا أن إسرائيل بهذه الاتفاقية تحاول استرضاء الفاتيكان رأس الكنيسة الكاثوليكية، وبالتالي أتباع الكنيسة في العالم، وهي خطوة أولى لتأكيد مزاعمها، بأنها تكفل الحرية الدينية لغير اليهود، وها هي تبدأ بالكاثوليك، ومن ثم فليس هناك حجة أمام العالم الغربي ليرفض الاعتراف بالقدس العربية كعاصمة لدولة إسرائيل!.

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٣٧، ٤ فبراير ١٩٩٧، من مندوب الصحيفة في روما.

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٥١٧، ١١ نوفمبر ١٩٩٧، وكالات الأنباء.

والدليل على ذلك، تلك المؤتمرات التي عقدها الأساقفة في فرنسا والمانيا والمجر وبولندا، وصدر عنها بيانات تعرب عن الندم والاعتراف بالذنب، فيما يتعلق بمسئولية العمل على إيجاد مناخ أخلاقي فاسد، ساعد النازية على ارتكاب ما ارتكبته من فظائع في حق اليهود!، ولقد تناسى المنظمون والقائمون على أمر تلك المؤتمرات، أن جرائم النازية لم تقتصر على اليهود فقط بل تعدتها إلى جنسيات وشعوب شتى، ولعل ما وقع على اليهود كان أقل وطأة من غيرهم، وكان ذلك بحكم تعدادهم، والتي أكدها مؤخراً الكاتب المسلم الفرنسي روجيه جارودي في كتابه (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ١٩٩٦).

ليس هذا فقط، بل لأن الألمان، وعلى رأسهم أدولف هتلر، كانت لديهم قناعة بأن اليهود هم السبب وراء هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨)، وفي حين التزمت كل الأجناس الصمت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، فإن الحركة الصهيونية ملأت الدنيا ضجيجاً بما أسمته الهولوكست Holocaust، أي المحرقة التي تعرض لها اليهود في المانيا.

وعلى كل حال، فإن الجهود الإسرائيلية التي لا تعرف الكلل أو الملل، تساندها مجموعات ضغط ومؤسسات وتنظيمات أوربية، ذات تأثير واضح في السياسة العالمية، استطاعت أن تستصدر وثيقة هامة من الفاتيكان، جاءت تحت عنوان (نحن نتذكر).

وقصة هذه الوثيقة أن الفاتيكان استضاف في نوفمبر

(تشرين ثان) سنة ١٩٩٧ مؤتمراً حضره ستون من كبار رجال الكنائس العالمية، لبحث وثيقة دينية مهمة تحمل اسم (جذور معاداة اليهودية في الأوساط المسيحية)، والتي سبق الإعداد لها لفترة استطالت أربعة عشر عاماً، وقام بصياغتها في شكلها النهائي الكاردينال (إدوارد كاسيدي)، الذي كان البابا يوحنا بولس الثاني قد اختاره لرئاسة لجنة العلاقات المسيحية اليهودية.

وفي صباح السادس عشر من مارس (آذار) سنة ١٩٩٨، أعلن رسمياً عن محتويات تلك الوثيقة، التي نصت على "أنه في نهاية الألفية الثانية، فإن الكنيسة الكاثوليكية ترغب في الإعراب عن عميق أسفها لفشل أبنائها وبناتها من كل الأعمار، في وقف المذابح التي تعرض لها يهود أوربا".

وتضمنت الوثيقة أن البابا والكنيسة الكاثوليكية سيعملان جاهدين لاستئصال معاداة اليهود والسامية من قلب أي إنسان في هذا العالم، ثم ذكرت الوثيقة "أنه من الصعب إغفال الأخطاء التي وقع فيها بعض المسيحيين في القرن الحالي (العشرين)، ولا ننسى أن جزءاً كبيراً منهم قد قام بمساعدة اليهود، أما الباقون فلم يصغوا إلى صوت الحق والعدل، ويجب علينا جميعاً أن نحول الخطيئة والندم إلى مستقبل جديد مشرق على أساس العدل والمساواة، وبعيداً عن الاضطهاد بين المسيحية واليهودية"، ثم اختتمت الوثيقة بإدانة وشجب كل المذابح التي ارتكبها العالم من إبادة الشعب الأرميني، ومذابح أمريكا الجنوبية وأفريقيا والبلقان، والملايين الذين راحوا ضحية الديكتاتورية في الصين وكمبوديا والاتحاد السوفيتي سابقاً.

وبعد إعلان محتويات الوثيقة، أعرب البابا عن أمله في أن تكون نهاية لسوء الفهم، وشفاء لكل الجروح التي أصابت الإنسانية من جراء الظلم وغياب العدالة، كما أعرب عن أمله في تعاون أبناء المسيحية واليهودية، من أجل إقامة عالم جديد، تحترم فيه حقوق أي إنسان، بعيداً عن أي دين أو عقيدة أو لون، ثم وصف البابا الوثيقة بأنها "طلب غفران" للأخطاء التي ارتكبها بعض المسيحيين في حق اليهود إبان الحرب العالمية الثانية.

وفي مؤتمر صحفي، قال الكاردبنال كاسيدي "أن الوثيقة هي إقرار بالندم واعتراف بالخطيئة"، ورداً على سؤال مفاده: هل الاعتراف بالندم هو اعتذار؟!، قال "بل إنه أكثر من ذلك، فالندم والاعتراف بالأخطاء هو أكبر من الاعتذار"، وعن خلو الوثيقة من أية إدانة أو اعتذار عن سلبية البابا بيو الثاني عشر (الذي تربع على كرسي البابوية خلال الفترة من ١٢ مارس سنة ١٩٣٩، وحتى وفاته في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨)، وعدم اعتراض الفاتيكان على المحارق النازية (الهولوكست)، رد الكاردينال بأن اللجنة قد عثرت على شكر رسمي من جانب اليهود، موجهاً إلى البابا بيو الثاني عشر، منشور في أحد أعداد الجريدة الرسمية للفاتيكان (لو أوبزر فاتوري رومانو) عام ١٩٤٥، ثم ختم كاسيدي تصريحاته، بأن القصة والكلمة الأخيرة لم تأت بعد، فهناك مؤتمر سيقام في الفاتيكان تحت رئاسة ورعاية البابا خلال العام القادم (١٩٩٩)، سيتم خلاله بحث تنظيم العلاقة

وزيادة التعاون والحوار بين الأديان الثلاثة، المسيحية واليهودية والإسلام، في إطار استعداد الفاتيكان لاحتفالات الألفية الثالثة[1] .

وعلى الرغم من أن كلاً من بابا الفاتيكان (حنا بولس الثاني)، ورئيس لجنة العلاقات الدينية الكاردينال (كاسيدي)، قد وصفا وثيقة (نحن نتذكر) بأنها كانت تعبر عن الندم وطلب الغفران، فإن أصوات عبرية أبدت عدم رضائها عن وثيقة الفاتيكان، وأعرب الحاخام الأكبر في الدولة العبرية (مائير لو) عن خيبة أمله الكبيرة، ووصف الوثيقة بأنها عاقة، وهروب من المسؤولية، وبأنه كان يأمل في أن تتضمن تفسيراً وتوضيحاً عن المساعدات التي قدمتها الكنيسة (الكاثوليكية) وأبناؤها المسيحيون، بخصوص هروب أغلب مجرمي النازية من أوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

أما الحاخام اليهودي الأمريكي (دافيد روزين)، الذي كانت جهوده سبباً في اعتراف الفاتيكان بإسرائيل، والتبادل الدبلوماسي بينهما، فقد أعرب عن تقبله شخصياً بما جاء في الوثيقة، إلا أنه أظهر اعتراضه الشديد على تباين تصريحات بابا الفاتيكان، الذي اعترف منذ سنوات بتعاون بعض أفراد الكنيسة (الكاثوليكية) مع النازية من أجل القضاء على اليهود، وأضاف (روزين) أن هناك تجاهلاً تاماً من جانب إسرائيل للمسيحيين، وأن أغلب حاخامات إسرائيل ما زالوا يعارضون فتح أي حوار مع تلك الكنيسة، ويشترك معهم في ذلك حاخامات أمريكيون وفرنسيون، وطالب (روزين)

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٦٥٠، من رسالة لمندوب الصحيفة في روما بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٩٨، ص٦ .

الفاتيكان لفتح أرشيفه التاريخي الخاص بالمحارق (الهولوكست) أمام لجنة دولية محايدة، تمهيداً للتوصل إلى حقائق التاريخ[1] .

وبالنظر إلى إعلان وثيقة الفاتيكان (نحن نتذكر)، وما صاحبها من تصريحات المسئولي فيه، وعدم الرضا الذي أظهره الحاخامات، فإن الموضوع لا يزال قابلاً للجدل، وأزعم أن ذلك في صالح الدولة العبرية، فهي من جانب ضمنت رضاء –بل وطلب غفران– رأس الكنيسة الكاثوليكية (الفاتيكان)، مما يعني المزيد من التأييد من جانب الدول الكاثوليكية، وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا، ومن جانب آخر، فإن العقيدة البروتستانتية، التي حمل لواءها منذ خمسة قرون المصلح الديني مارتن لوثر، تتضمن العودة إلى أصول الدين المسيحي في العهد القديم (التوراة)، فضلاً عن العهد الجديد (الإنجيل)، ولعل في هذا ما يلقي بعض الضوء على جانب من جوانب التأييد الذي تتلقاه الدولة العبرية من الدول ذات الأغلبية البروتستانتية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بل والمانيا أيضاً، على الرغم من كل الاتهامات التي تدق على رأسها من جراء المزاعم التي يسوقها العبريون ضد النازية، وهي الفترة التي حكم فيها هتلر والتي يكرهها الألمان، ويحاولون التطهر منها، وما التعويضات التي دفعتها المانيا سوى نوع من التكفير، اضطروا لذلك تجنباً لإزعاج وسائل الإعلام الصهيونية المنتشرة كالأخطبوط في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى كل حال، فقد طالب بابا الفاتيكان مؤخراً بتدويل

---

(١) نفس المصدر.

القدس قبل حلول الألفية المسيحية، على اعتبار أنها من أهم المدن المقدسة في العالم، وعبر عن أمله في أن تكون مركزاً للقاء جميع شعوب العالم المتدينة[(١)].

وإذا كان هذا موقف الدول البروتستانتية، فإن الدول التي تتبع المذهب الأرثوذكسي تعترض على ما تقوم به سلطات الدولة العبرية، من اعتداءات على أملاك كنائسها، وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة اليونانية أبلغت تلك السلطات احتجاجاً رسمياً، بسبب الاعتداء على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية في القدس، ومطالبتها بتنفيذ قرار المحكمة، الذي ينص بإخلاء هذه الأملاك من المستوطنين الإسرائيليين فوراً، وكان وزير خارجية اليونان قد عبر في الحادي عشر من أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٠، الذي توافق مع العدوان الإسرائيلي على أملاك مار يوحنا الأرثوذكسية اليونانية، وبطريرك الطائفة الأرثوذكسية في الشرق الأوسط (تيودوروس) عن امتعاض اليونان من الأحداث التي حصلت تحت سمع وبصر قوات الأمن الإسرائيلية، وقد طالب في حينه الحكومة العبرية بالتدخل لمنع الاعتداء على الكنيسة الأرثوذكسية[(٢)].

ج- موقف الشرعية الدولية :

إذا كانت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مجرد

---

(١) نفس المصدر: العدد ٤٠٧١٧، ٣٠ مايو ١٩٩٨، ص١، وكان هذا عقب لقاء البابا بسفير الأردن في الفاتيكان.

(٢) الشرق الأوسط: العدد ٤١٦٢، ٢١ أبريل ١٩٩٠.

توصيات، فإنها تتمتع بقيمة أدبية عالية، باعتبارها تعبر عن رأي المجتمع الدولي، من خلال أكبر هيئة عالمية مسئولة عن السلم والأمن الدوليين، وتكاد هذه القيمة تقترب –عملاً– من حد الإلزام القانوني.

وكانت الجمعية العامة قد أصدرت قرارها رقم (٢٢٥٤) في ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٧، استنكرت فيه فشل إسرائيل في تنفيذ قرارها السابق رقم (٢٢٥٣)، الذي كانت قد أكدت فيه عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة، وكررت دعوتها لها لإلغاء جميع الإجراءات، والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

ومن ذلك التاريخ، توالت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تؤكد هذه المعاني، فمن خلال بند ثابت سنوياً على جدول أعمالها، كانت تقرر كل عام أن الضفة الغربية –بما فيها القدس العربية– وقطاع غزة أراض محتلة، يحظر على السلطة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) إدخال أي تعديلات قانونية أو إدارية أو سكانية فيها، مع اعتبار أي تعديلات تتم باطلة قانوناً وكأنها لم تكن.

ومع بدء مسيرة التسوية السلمية في مدريد عام ١٩٩١، ظلت الجمعية العامة تتابع باهتمام تطورات المفاوضات، معلنة في عدة قرارات أهمية استمرارها، وفقاً لأسس الشرعية الدولية.

وفي ١٢ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٦، أصدرت الجمعية العامة قراراً، أكدت فيه بأغلبية مائة وتسعة وخمسين صوتاً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعبرت عن أملها في أن يستطيع الفلسطينيون إنجاز ذلك في أقرب فرصة ممكنة في عملية المفاوضات الراهنة.

وفي ١٢ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧، أصدرت الجمعية العامة قراراً بأغلبية مائة وثلاثين صوتاً، ضد صوتين فقط (هما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل)، أكدت فيه أن إسرائيل تشكل قوة قائمة بالاحتلال، وأنها تخالف الأحكام الدولية، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ في سياستها الاستيطانية، وأن القدس العربية جزء من الأراضي المحتلة الخاضعة للقانون الدولي، وأحكامه الملزمة، كما دعت إسرائيل إلي التوقف عن البناء في مستوطنة (هارحوما) بجبل أبو غنيم.

وأمام تلك الممارسات غير الشرعية، التي استمرأت السلطات الإسرائيلية في القدس العربية المحتلة، وسائر الأراضي الفلسطينية، وبناء على طلب تسع وعشرين دولة عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة في ١٤ أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٧، تحت صيغة (الاتحاد من أجل السلام)، لتدارس الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي أعقاب مشروع مستوطنة (هارحوما)، وأعلنت الجمعية العامة مجموعة قرارات، كان من أهمها:

أ- إدانة قيام السلطة الإسرائيلية المحتلة بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، وسائر التدابير غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل في جميع الأراضي المحتلة.

ب- التأكيد على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، والتي من شأنها أن تغير -أو التي ترمي إلى تغيير- الطابع والمركز القانوني والتكوين السكاني للقدس، هي تدابير باطلة ولاغية.

ج- التأكيد من جديد على أن المستوطنات الإسرائيلية في جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام.

د- المطالبة بالموقف الفوري والكامل لما يجري إنشاؤه في جبل أبي غنيم، ولجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الأخرى، فضلاً عن جميع التدابير والإجراءات غير القانونية في القدس[(١)].

هـ- ضرورة التنفيذ الدقيق للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والفلسطينيين، وحث الجهات التي ترعى عملية السلام والأطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره على بذل جميع الجهود اللازمة لإحياء عملية السلام وضمان نجاحها.

و- التوصية بضرورة أن يتضمن أي حل شامل وعادل ودائم لمسألة مدينة القدس -وهو ما ينبغي التوصل إليه في مفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف- أحكاماً مضمونة دولية، تكفل حرية الديانة والمعتقدات لسكانها، وكذلك إتاحة حرية الوصول الدائم بغير عوائق إلى الأماكن المقدسة لمعتنقي جميع الأديان من جميع الجنسيات.

ويؤكد أحد أساتذة القانون الدولي[(٢)]، أن قرار الجمعية العامة هذا يفوق في وضوحه وحسمه وشموله كل ما سبق من قرارات، فهو أول قرار يصدر من تلك الجمعية تحت صيغة (الاتحاد من أجل السلم) بشأن القضية الفلسطينية، الأمر الذي يجعله قراراً ملزماً من الناحية القانونية، وكما لو كان قد صدر عن مجلس الأمن.

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٣١٨، في ٢٦ أبريل ١٩٩٧، ص١.

(٢) د. مفيد شهاب: جوانب قانونية في قضية القدس، الأهرام: العدد ٤٠٣٦٠، في ٧ يونيو ١٩٩٧، ص١٠.

فضلاً عن تأكيده للأحكام القانونية الصحيحة تجاه القدس العربية، باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة، تخضع لجميع أحكام الأراضي المحتلة، وكذا إدانته لكل المستوطنات الإسرائيلية التي تم إنشاؤها بالمدينة أو بغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب سنة ١٩٦٧، وحتى الآن (أي تاريخ صدور القرار في ٢٤ أبريل/ نيسان سنة ١٩٩٧)، باعتبارها غير قانونية، ولا تتفق وعملية السلام، هذا إلي جانب إدانته الصريحة للموقف الإسرائيلي الخاص بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبي غنيم، ومطالبته بالوقف الفوري لعملية الإنشاء، بل ولجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية.

وفيما يتصل بمجلس الأمن :

إن مجلس الأمن له دور متعاظم في رسم معالم الشرعية للمجتمع الدولي، وباتت قراراته في حكم الاتفاق الواجب الإلزام بها، بوصفها مصدراً مهماً من مصادر الشرعية الدولية.

ولأن حق عرب فلسطين في قدسهم الشريف لا يشوبه أي لبس أو غموض، فإن مجلس الأمن سجل لهم في قراراته التاريخية هذا الحق، وهذا يعني أن الشرعية الدولية تدعمه.

وقد رصد أحد الكتاب(١) تلك القرارات، وكان من أهمها :

- القرار رقم (٢٥٠) لعام ١٩٦٨، والذي دعا إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس بتاريخ الثاني من مايو

---

(١) إبراهيم نافع: في مقاله الأسبوعي بجريدة الأهرام، يوم الجمعة ١٩ مايو ١٩٩٥، ص٣.

(آيار) سنة ١٩٦٨، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير للمجلس في هذا الشأن، ولما لم تمتثل إسرائيل بهذا القرار، صدر القرار رقم (٢٥١) في نفس العام، وفيه أبدى المجلس أسفه لإقامة العرض العسكري الإسرائيلي في القدس.

- القرار رقم (٢٥٣) لنفس العام (١٩٦٨)، والذي اعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، إجراءات باطلة، ولا يمكنها تغيير الوضع فيها، ودعا القرار إسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل آخر من شأنه تغيير الوضع في القدس.
- القرار رقم (٢٦٧) لعام ١٩٦٩، وقد عبر عن الأسف لفشل إسرائيل في إظهار الاحترام لقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقدس، وشجب بشدة جميع الإجراءات التي اتخذت لتغيير وضع مدينة القدس، كما أكد القرار على أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير وضع المدينة، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، هي أعمال باطلة، ودعا القرار إسرائيل مرة أخرى بإلحاح إلى الاعتراف بأن أي تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة، أو المباني أو المواقع الدينية في القدس، وأن أي تشجيع على مثل هذه الأعمال أو تواطؤ للقيام بها، يمكن أن يهدد بشدة الأمن والسلام

الدوليين، كما يقرر أن العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى، يؤكد الحاجة الملحة لامتناع إسرائيل عن خرق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، كما طالبها بإبطال جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس العربية، كما دعا إلى الامتناع عن إعاقة المجلس الإسلامي الأعلى للقدس عن القيام بمهامه، بما في ذلك أي تعاون يطلبه المجلس من دول أكثرية شعوبها من المسلمين، أو مجالس إسلامية، فيما يتعلق بخططها من أجل صيانة وإصلاح الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

- القرار رقم (٢٩٨) لعام ١٩٧١، الذي عبر عن الأسف أيضا لعدم احترام إسرائيل للقرارات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة، فيما يتعلق بأعمال إسرائيل التي تؤدي إلى التأثير في وضع القدس، كما أكد المجلس بأوضح العبارات الممكنة، أن جميع الأعمال الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان، والتشريع الهادف إلى ضم القطاع المحتل لاغية تماماً، ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع، ودعا المجلس إسرائيل بإلحاح إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة، وإلى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس[١]، الذي قد يفهم منه تغيير وضع المدينة، أو قد يجحف بحقوق السكان، وبمصالح المجموعة الدولية والسلام العادل والدائم.

(١) هذا القطاع يمثل القدس العربية، والذي يطلق عليه أحياناً المدينة القديمة، وذلك قبل احتلال إسرائيل لها، ومحاولة طمس معالمها بإحاطتها بالمباني.

- القرار رقم (٤٦٥) لعام ١٩٨٠، الذي دعا إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة، ورغم أن هذا القرار لم يذكر القدس تحديداً، إلا أن جميع القرارات السابق الإشارة إليها تحدد بلا لبس اعتبار القدس العربية أرضاً محتلة، لذلك فإن القرار يشملها بالقطع.
- القرار رقم (٤٧٨) لعام ١٩٨٠، والذي دعا جميع الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، مع اعتبار جميع التدابير، والإجراءات التشريعية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي.
- القرار رقم (٦٧٢) لعام ١٩٩٠، والذي أدان إسرائيل، لارتكابها أعمال عنف ضد الفلسطينيين، وذلك بمناسبة المذبحة التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى في ٨ أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٩٠، وطالب القرار إسرائيل بصفتها قوة احتلال، بالوفاء بمسئولياتها القانونية المقررة، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إرسال بعثة لتقصي الحقائق في المنطقة.
- القرار رقم (٦٧٣) لنفس العام (١٩٩٠)، وجاء رداً على رفض إسرائيل للقرار السابق، وأكد فيه مجلس الأمن إصراره على امتثال إسرائيل للقرار رقم (٦٧٢)، وأن تسمح لبعثة تقصي الحقائق بأداء مهمتها المقررة بموجب القرار السابق صدوره عن المجلس، وقد رفع تقرير إلى المجلس قبل نهاية أكتوبر (تشرين أول) من نفس العام (١٩٩٠) عن الوضع في الأراضي المحتلة.

– القرار رقم (٩٠٤) لعام ١٩٩٤، وقد أدان بقوة المذبحة التي ارتكبت في مدينة الخليل،وطلب من إسرائيل اتخاذ إجراءات من بينها مصادرة الأسلحة، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين، وفي الفترة التمهيدية للقرار وصفت (القدس) بأنها محتلة.

وكانت اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣ قد تضمنت نصاً صريحاً هو المادة (٥ / ٣)، والذي يقضي بأن قضية القدس مؤجلة[١] إلى مرحلة لاحقة من التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويعني هذا من وجهة نظر القانون، أن هناك تعهداً من إسرائيل يحرم عليها القيام بأي إجراء منفرد في مدينة القدس، منذ لحظة توقيع هذا الاتفاق، ويطلق على هذا الأثر في القانون الأثر الواقف، أي أن هناك فترة لتجميد وضع القدس على ما كانت عليه منذ لحظة توقيع الاتفاق، حتى لحظة تقرير الوضع النهائي الذي يتم التوصل إليه في التفاوض، ومن ثم فأي تغيير في هذا الوضع بالمصادرة أو ببناء مستوطنات، يعد –فضلاً عن مخالفته لقرارات الشرعية الدولية– مخالفاً أيضاً لالتزام إسرائيل نفسها بقواعد هذا الاتفاق[٢].

ويرى أحد الباحثين القانونيين[٣] أن التناقض الصارخ بين تحدي إسرائيل للشرعية الدولية في القدس، وإصرار المجتمع الدولي على

---

(١) والقضايا المتبقية الأخرى هي (اللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود).

(٢) د. مفيد شهاب: جوانب قانونية، مرجع سبق ذكره.

(٣) د. عبدالله الأشعل: القيمة القانونية لمشروع قرار القدس في مجلس الأمن، الأهرام: ٢٧ مايو ١٩٩٥.

تأكيد هذه الشرعية، يخلق نزاعاً يدخل في صميم اختصاص محكمة العدل الدولية، ولما كان من المحقق أن إسرائيل لن تقبل اختصاص المحكمة من هذا النزاع، مادام تحفظها هو استبعاد ولاية المحكمة في المسائل المتعلقة بحدودها، أي بمجمل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي -والقدس في مقدمتها-، فإنه من الممكن طلب رأي استشاري حول المركز القانوني للقدس بموجب الإحالة الواردة في صلب القرار رقم (١٨١)، حيث تختص المحكمة بالفصل في المنازعات الناشئة عن تغيير القرار وتطبيقه، وبالذات فيما يتصل بالمركز الدولي للقدس، ومن المعلوم أن طلب الرأي الاستشاري يصدر بقرار من الجمعية العامة، وهذا أمر في مقدور الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز، فلا مناص من التمسك بالشرعية الدولية في مواجهة مظاهرة القوة، وإن بدت أكثر غلبة وجلبة في الأفق الدولي.

ومن الواضح حتى الآن (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، أن إسرائيل لن تعير الشرعية الدولية الاهتمام المطلوب، حيث إنها أعلنت عن توسيع حدود بلدية مدينة القدس الشريف من ١٣٢كم إلى ٦٥٠كم، ويعني هذا اقتطاع مساحة تمثل ١٥٪ من الضفة الغربية، وتحقيق التواصل الإقليمي بين المستوطنات الإسرائيلية في الحدود البلدية الحالية للقدس والمستوطنات القريبة منها، والربط بينها بشبكة من الطرق، وفصلها كلية عن بقية الأراضي الفلسطينية.

وبناء على الشكوى التي قدمتها المجموعة العربية في الأمم المتحدة، طالب مجلس الأمن إسرائيل في الرابع عشر من يوليو (تموز)

سنة ١٩٩٨ إسرائيل بعدم المضي في قرارها الخطير والضار بتوسيع حدود القدس، مؤكداً ضرورة عدم اتخاذ أية خطوات أخرى من شأنها استباق نتيجة مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين، التى كان من المقرر أن تكتمل بحلول مايو (آيار) سنة ١٩٩٩، وأشار المجلس في بيان رئاسي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء، أن قرار إسرائيل يعني توسيعها (مظلة السلطة)، لتشمل مستوطنات إسرائيلية قريبة من الضفة الغربية، وتغيير التوازن السكاني في المدينة المقدسة، وفي حين رحبت السلطة الفلسطينية ببيان مجلس الأمن، فقد رفضته الحكومة الإسرائيلية، وزعمت بأنه يتعارض مع اتفاقيات أوسلو[١].

د- موقف الدول الكبرى:

أولاً: بريطانيا:

في خطاب ألقاه في لندن في الثالث والعشرين من مايو (آيار) سنة ١٩٩٦، أعلن وزير الخارجية البريطاني مالكولم ريفكند[٢] بكل وضوح، موقف بلاده تجاه عدد من القضايا الشائكة التي تواجهها مسيرة السلام بالشرق الأوسط، وأكد على أن القدس (العربية) تعد أرضاً محتلة عسكرياً من قبل إسرائيل، وأنها تملك السلطة بحكم الواقع فقط على غرب القدس، مشيراً إلى أن الحل الدائم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يصادق عليه، يجب أن يحترم الطموحات الشرعية للأطراف المعنية، وأن يحترم الطبيعة

(١) الأهرام: العدد ٤٠٧٦٣، ١٥ يوليو ١٩٩٨، ص١، من مندوب الصحيفة في نيويورك.

(٢) في حكومة المحافظين التي رأسها جون ميجور.

الخاصة للأماكن المقدسة، التي هي موضع اهتمام الكثيرين في العالم أجمع، واستطرد (ريفكند) قائلاً "ولكي تدوم التسوية يجب ألا تفرض على الفلسطينيين فرضاً، بل المهم أن يقبلها الفلسطينيون بمحض إرادتهم، فإن فرضت التسوية عليهم يكون فعلاً قصير النظر، وحتى تدوم التسوية عليها أن تحترم حقوق الفلسطينيين الأساسية، ولا سيما حقهم في تقرير المصير، وقيام دولة لهم"، وأكد (ريفكند) أن قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)[١]، والذي وضعت نصه بريطانيا، هو مفتاح السلام بين إسرائيل وجيرانها[٢].

وفي الثالث من نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٩٦، وعقب اجتماعه في غزة مع ياسر عرفات، انتقد (ريفكند) المشروعات الاستيطانية الإسرائيلية، ووصفها بأنها إجراء غير مشروع، وينبغي ألا يستمر، وأكد مرة أخرى عن اعتقاده بأنه لا يمكن استبعاد احتمال إقامة دولة فلسطينية، وبعد لقائه بنتينياهو، طالب (ريفكند) الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتبني أسلوب جديد في المفاوضات، ينطوي على إدراك الفوائد الكبرى من الاتفاق، مشيراً إلى أن هناك أموراً أخرى رئيسة يتعين إحراز تقدم بشأنها، وهي إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، ورفع الطوق الأمني عن الأراضي الفلسطينية[٣].

واستمرت بريطانيا في معارضتها لقيام إسرائيل ببناء المستوطنات، وأكدت على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية عدم شرعيتها،

---

(١) أنظر ص ٤٣ من هذه الدراسة.

(٢) الأهرام: العدد ٣٩٩٨٦,٢٩ مايو ١٩٩٦، ص ٢٣ .

(٣) المصدر نفسه: العدد ٤٠١٤٦,٥ نوفمبر ١٩٩٦، ص ٨ .

لأنها عقبة أساسية وكبيرة في طريق السلام، وقال إن بلاده سوف تستمر في الضغط على إسرائيل لإيقافها، وخصوصاً في جبل أبي غنيم[1].

وفي شهر مارس (آذار) من عام (١٩٩٨)، ذي القعدة سنة ١٤١٨هـ، قام وزير الخارجية البريطانية روبين كوك Robin Cook[2] بزيارة إلى المنطقة، اجتمع خلالها والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في يوم الأحد ١٧ مارس (آذار) سنة ١٩٩٨، حيث تم بحث الأفكار الأوربية لإنقاذ عملية السلام، كان من بينها وقف الاستيطان الإسرائيلي، وبقية الإجراءات أحادية الجانب[3]، كما ذكر كوك لمسؤولي الحكومة الإسرائيلية أن القدس عاصمة لدولتين، وأنه لا يجوز الاستيطان بها.

ومن اللافت للنظر، أن الوزير البريطاني قام بزيارة استطلاعية للمستوطنة، التي يجري إنشاؤها في جبل أبي غنيم، مستهدفاً

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٤٠٦، ٢٣ يوليو ١٩٩٧، ص٧، من حديث الوزير البريطاني ديريك فاشيت مع مدير مكتب صحيفة الأهرام في لندن.

(٢) وزير الخارجية في حكومة العمال التي يرأسها توني بلير، وترأست بلاده -حينذاك- رئاسة الاتحاد الأوربي.

(٣) وإلي جانب وقف الاستيطان، تضمنت الأفكار الأوربية خمسة بنود أخرى هي:

١- قيام إسرائيل بإعادة انتشار واسع لجيشها، وإن لم تحدد نسباً معينة، فإنها أظهرت رغبة أوربا في رؤية انسحاب إسرائيل من مناطق متصلة، وليست جزراً منفصلة.

٢- التزام إسرائيل بتنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، حسب التوقيت والمضمون الوارد بالاتفاقات الموقعة.

٣- استكمال بقية قضايا المرحلة الانتقالية والميناء والمطار والمنطقة الصناعية والممر الآمن والإفراج عن المعتقلين.

٤- الالتزام بالتعاون الأمني.

٥- التوجه للمفاوضات حول الحل النهائي بعد ذلك.

الأهرام: العدد ٤٠٦٤٤، ١٨ مارس ١٩٩٨، ص٨.

تسجيل عدم مشروعية السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بشكل عام، وفي القدس العربية على وجه الخصوص، بيد أن الحكومة الإسرائيلية صبت جام غضبها على الوزير البريطاني، ودفعت غلاة المتطرفين والمستوطنين للقيام بالمظاهرات وقذف موكبه بالحجارة، وبلغ الأمر إلي اختصار اجتماع نيتينياهو مع كوك، بل وإلغاء مأدبة العشاء التي كان من المقرر أن يقيمها لضيفه البريطاني، والذي كان يمثل في نفس الوقت الاتحاد الأوربي[1]، ولعل الحكومة الإسرائيلية أرادت اغتيال الوزير البريطاني سياسياً ومعنوياً.

ولعل هذه الأحداث هي التي دفعت توني بلير Tony Blair رئيس الوزراء البريطاني لزيارة منطقة الشرق الأوسط، بعد شهر واحد فقط، والتي أكد فيها من جديد موقف بلاده، التي ستواصل العمل مع الاتحاد الأوربي من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي، وقال إنه يتعين على الحكومة الإسرائيلية الالتزام بالاتفاقات القائمة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية، وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، وقال بلير "إن الأوربيين معنيون بعملية السلام، ولكننا نعمل إلى جانب الأمريكيين"[2].

ولكن زيارة توني بلير باءت بالفشل، مما دعاه إلى توجيه الدعوة لكل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي نيتانياهو إلى الاجتماع في لندن، بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية

---

(١) المصدر نفسه، وأيضاً العدد ٤٠٦٥٥، ٢٩ مارس ١٣٩٤هـ/ ١٩٩٨ص٧.

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٦٧٦، ١٩ أبريل ١٩٩٨.

مادلين أولبرايت M. Albright، ولكن مفاوضات لندن التي عقدت في السادس من مايو (آيار) سنة ١٩٩٨ باءت أيضاً بالفشل، كما كان متوقعاً لها، نظراً لتعنت وعسف الحكومة الإسرائيلية.

ثانياً : فرنسا :

بعد الهجوم الإسرائيلي المباغت في صباح الخامس من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧، ونشوب الحرب، واحتلال إسرائيل لأراض عربية (في مصر وسوريا والأردن)، اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة شارل ديجول De Gaulle في ١٥ من نفس الشهر (يونيو / حزيران)، وأصدر بياناً أعلن فيه حياد فرنسا في الصراع الدائر، ورفض الاعتراف بأية مكاسب إقليمية أو أمر واقع في الشرق الأوسط تترتب على الحرب، وأن تسوية يجري التفاوض بشأنها وتقبلها جميع الأطراف المعنية وتقرها الأسرة الدولية، هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بحل كافة المشكلات المعلقة.

وعلى الرغم من انتقاد ديجول لإسرائيل، لأنها كانت البادئة بالعدوان، فقد استمر يؤيد حقها في الوجود والبقاء ولكنه –وعلى الجانب الآخر– وقف إلى جانب مجموعة الدول الاشتراكية، في تأييد مشروع القرار اليوغوسلافي الداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة نتيجة حرب يونيو (حزيران) دون شروط مسبقة[١].

وفيما يتصل بموضوع الدراسة مباشرة، فإن فرنسا عارضت ضم إسرائيل للقدس العربية متحدية بذلك المجتمع الدولي، وأعلنت فرنسا

(١) د.محمود حسن صالح منسي: فرنسا وإسرائيل، ط١، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٣٠.

–في بيان رسمي– عدم التزامها بالقرار الإسرائيلي بتوحيد القدس، مما دفع إسرائيل إلي تصعيد انتقاداتها لفرنسا، حتى لقد اعتبر ليفي أشكول Eshkol رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن هذا الموقف من جانب فرنسا يعد خطأً اقترفته الحكومة الفرنسية في حق إسرائيل، وأبلغ أشكول السفير الفرنسي في تل أبيب فرانسوا هوريه Haure "أن فرنسا التي كانت صديقة، أصبحت الآن تقف في الصفوف الأولى مع أعدائنا"(١).

وقد سارت فرنسا في عهد الرئيس جورج بومبيدو (١٩٦٩– ١٩٧٤) على نفس المباديء التي وضعها سلفه الرئيس ديجول، وهي التأكيد على عدم شرعية احتلال الأراضي بالقوة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كما عارض بومبيدو –شأنه شأن ديجول– ضم إسرائيل للقدس العربية(٢).

وفي أثناء زيارة بومبيدو للولايات المتحدة الأمريكية في فبراير (شباط) سنة ١٩٧٠، تحدث عن حق الفلسطينيين في إقامة دولة "إلى جانب إسرائيل وليس مكانها"(٣).

وعندما نشبت حرب رمضان سنة ١٣٩٣هـ/ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٣، اتخذت فرنسا موقفاً صريحاً من الصراع، ففي

(١) د. أحمد سعيد نوفل: العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، ط١، دار كاظمة، الكويت، ١٩٨٤، ص ص١١٩– ١٢١ .

(٢) د. محمود حسن صالح منسي: فرنسا وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٧ .

(٣) المرجع نفسه: ص٢٤٨ .

أول تصريح له عقب نشوب القتال، تساءل ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا، قائلاً "هل من يحاول وضع أقدامه في بيته يعتبر معتدياً؟"، كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية بيير بسمير في الجمعية الوطنية بأنه "كيف يمكن تصور شعوب مفعمة بالمشاعر الوطنية أن تقبل احتلال أراضيها إلى ما لا نهاية"، وطالب بأن يكون قرار وقف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن نقطة انطلاق لإجراء مفاوضات جادة، تسمح بالوصول إلى حل نهائي للصراع، على أن يكون هذا الحل مقبولاً من جميع الأطراف، وبه كل الضمانات اللازمة لتطبيق القرار رقم (٢٤٢)[١].

وعندما تولي فرانسوا ميتران Francois Mitterrand رئاسة الجمهورية الفرنسية (١٩٨١- ١٩٩٥)، انتاب الدول العربية تخوفٌ من تعديل سياسة فرنسا، نظراً لأن ميتران لم يكن معروفاً بالقدر الكافي للعرب، وكانت خلفيته السياسية تؤهله للتقرب من إسرائيل، حيث ارتبطت المدرسة الاشتراكية التي يمثلها ميتران بصداقة تاريخية مع حزب العمل الإسرائيلي، إلا أن موقفاً لميتران -حدث قبل توليه الرئاسة وسجله في يومياته- أكد أن الرجل لن يكون منحازاً لإسرائيل على حساب مصلحة بلاده، ففي شهر مارس (آذار) من عام ١٩٧١ عقد مؤتمراً صحفياً في قاعة الزراعيين في باريس، وتحدث فيه عن الفلسطينيين، الذين يبحثون عن وطن، ويذكر ميتران أن ذلك قد كلفه منذ وصوله إلي تل أبيب هجوماً شديداً من

(١) حمدي الطاهري: حرب أكتوبر في الإعلام العالمي، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٥، ص١١٢.

الصحافة الإسرائيلية، ولكن ذلك لم يثنه عن التصريح بأنه فوجيء بقرار الكنيست إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وأن هذا القرار جاء من جانب واحد، واستطرد ميتران قائلاً "وأضفت بعد ذلك في تصريح وحوار صحفي في باريس، فقلت: إن هذا القرار الذي أصدره الكنيست بإعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، إلى جانب أنه جاء من جانب واحد، فإن فيه شيئاً من الاستفزاز غير المفيد، وأني لأندهش أن الكنيست لم يضع أي اعتبار للوضع الديني والسياسي الخاص بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية"[(١)].

وعندما قام بزيارة إلى مصر لأول مرة في عام ١٩٧٤[(٢)]، عارضت بعض قيادات حزبه الاشتراكي قيامه بهذه الزيارة، على اعتبار أن مصر تقف موقفاً معادياً من إسرائيل، فرد قائلاً "إن حزبي له علاقات مع الطرفين، فالحزب الاشتراكي ليس معادياً للعرب"[(٣)].

وبعد أن تولى ميتران الرئاسة في فرنسا في مايو (آيار) سنة ١٩٨١، أرسل مستشاريه إلى العالم العربي، الذي كان يتصور أنه بوصول ميتران إلى قمة السلطة فإن الصهيونيين يحكمون فرنسا، وكانت مهمة هؤلاء المستشارين طمأنة الدول العربية على معالم السياسة الخارجية لفرنسا.

وكان الرئيس ميتران أول رئيس فرنسي يقوم بزيارة إسرائيل في

---

(١) المصور: أسبوعية، العدد ٣٠٣٣، ٢٦ نوفمبر ١٩٨٢، عرض ليوميات فرانسوا ميتران بعنوان "القمح والقش" The Wheat and the Chaff.

(٢) بدعوة من جريدة الأهرام ورئيس تحريرها الأستاذ محمد حسنين هيكل.

(٣) د. محمود حسن صالح منسي: فرنسا وإسرائيل، ص٢٦٤.

مارس (آذار) سنة ١٩٨٢، وقد سجل لنا في كتابه "تأملات في سياسة فرنسا الخارجية"[١] الخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي، حيث تكلم عن الدولة الفلسطينية، وعن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويذكر أنه دافع في القدس عن حق هذا الشعب في أن يكون له وطن وبالتالي أرض، وأن يبني فيها هياكل الدولة التي يقع اختياره عليها، وقال أيضاً حدود آمنة معترف بها، وفقاً لتعبير الأمم المتحدة، وقد طالب ميتران الجميع بأن يقبلوا علانية قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)[٢].

وأكد ميتران مرة أخرى على إدانته لأية تغييرات تجريها الحكومة الإسرائيلية على الوضع الديمغرافي (السكاني) في الضفة الغربية، وتعد القدس الشريف أهم مناطقها، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في فلوريدا ليلة ٢٠ أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٠، أعرب الرئيس ميتران عن معارضته لتوطين المزيد من اليهود السوفيت في الضفة الغربية المحتلة، قائلاً إن هذا سيزيد من التوتر بالمنطقة، الأمر الذي لا يمكن أن يسهم في تحقيق المصالحة بين العرب وإسرائيل[٣].

ويمكننا القول بأن فرانسوا ميتران لم يندفع في تأييد إسرائيل، بل اتبع سياسة متوازنة، واضعاً في اعتباره مصلحة بلاده فرنسا.

---

(١) ضم خمسة وعشرين خطاباً ألقاها ميتران في العالم وفي مناسبات مختلفة منذ توليه الحكم في ١٠ مايو (آيار) سنة ١٩٨١.

(٢) أنظر: عرض الكتاب للأستاذ شريف الشوباشي مدير مكتب الأهرام في باريس في نفس الجريدة، ٩ فبراير ١٩٨٦.

(٣) الشرق الأوسط: العدد ٤١٦٢، ٢١ أبريل ١٩٩٠.

وفي مايو (آيار) سنة ١٩٩٥ تولى جاك شيراك Jacques Chirac الرئاسة في فرنسا[١]، وإبان زيارته للقدس العربية في أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٦، دعا ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية بفرنسا (ليلي شهيد) إلى مرافقته في تلك الزيارة، وحين حاولت تذكير الرئيس شيراك بأن هناك إسرائيل، فإذا به يرد قائلاً "تزورين القدس الشرقية (العربية) معي، فهي أرض محتلة"[٢].

وكان الرئيس شيراك قد قام بجولة في الشرق العربي (١٧- ٢٦ أكتوبر/ تشرين أول سنة ١٩٩٦)، زار خلالها كلاً من مصر والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين (المحتلة) وإسرائيل، ولقد أثارت هذه الجولة كثيراً من ردود الفعل الإيجابية على الساحة العربية، حيث حملت في مجملها معاني الإعجاب والتأييد للعودة الفرنسية في ثوب جديد إلى المنطقة، وصل بعضها إلى حد الانبهار العاطفي والحماسي بالموقف الشجاع والجريء الذي أخذه الرئيس الفرنسي أثناء زيارته للقدس، في مواجهة رجال الأمن الإسرائيليين، الذين حاولوا منع بعض أهل القدس العربية من الحديث إليه.

وأصبح التساؤل المطروح عربياً يكمن في إمكانية وحدود الدور الفرنسي على سير المفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية، وهل يمكن لهذا الدور أن يؤثر في مسار تلك المفاوضات في ظل صلف وتشدد حكومة الليكود الإسرائيلية، إن الإجابة على هذا التساؤل لا تنفصل

(١) في عام ١٩٦٧ تولى شيراك وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية في عهد الرئيس شارل ديجول، وفي عام ١٩٧٤ كان أول رئيس وزراء في عهد فاليري جيسكار ديستان، وقدم استقالته في عام ١٩٧٦ ثم تولى منصب وزير الزراعة على عهد جورج بومبيدو، وشغل منصب عمدة باريس في عهد الرئيس السابق ميتران.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٦٥٥، ٢٩ مارس ١٩٩٨، من مراسل الأهرام في غزة.

إلى حد كبير عن حدود القدرات والإمكانات الفرنسية، لأن حدود الدور الفرنسي الحالي تتوقف –إلى حد كبير وفي ضوء قدرته– على الإضافة أو الخصم إلى بناء أعد سلفاً، وليس بالضبط في قدرته على نسيج بناء مستقبل خاص به.

والموقف الفرنسي من بناء مستوطنة إسرائيلية في منطقة جبل أبي غنيم بالقدس العربية، جاء مخالفاً لكل التوقعات المنتظرة من الدور الفرنسي، حيث وصف هيرفيه دوشاريت القرار الإسرائيلي بأنه كارثة تعرقل الثقة المطلوبة لنجاح عملية الســــلام، وراح البعض[1] يفسر ذلك الموقف بالوضع الداخلي في فرنسا وقتذاك، فالانتخابات التشريعية القادمة تدفع الرئيس شيراك إلى الحذر، وهناك أيضاً قوة الجالية اليهودية في فرنسا التي لا ترى بعين الاستحسان اتخاذ مواقف فرنسية إزاء إسرائيل، واما على الصعيد الخارجي فان الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ترفضان رفضاً قاطعاً اى دور فرنسي او اوروبي فعال فى عملية السلام ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية تركت لفرنسا حرية التحرك الكاملة في المجال الثقافي، لكنها تسعي للحد من الوجود السياسي والاقتصادي لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ثم فإنه بالرغم مما عرف عن شيراك من اهتمامات بالعالم العربي، واتسمت علاقاته مع عدد كبير من المسؤولين العرب بالدفء، فسوف تظل السياسة الفرنسية محكومة في النهاية إلى ثوابت ومحددات تحكمها الجغرافيا والمصالح، واتجاهات اتساق علاقات الدول الكبرى المؤثرة مع المنطقة وتخومها.

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٢٩٨، ٦ أبريل ١٩٩٧، والعدد ٤٠٣١٢، ٢٠ أبريل ١٩٩٧.

وعلى هذا ظلت السياسة الفرنسية تؤكد على حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهو ما يعني حقهم في إنشاء دولة لهم، وهو ما أشار إليه الرئيس شيراك في مقاله بالأهرام[(١)]، والذي أوضح فيه المباديء التي يرتكز عليها التحرك الفرنسي، حيث قال "فلكي يكون السلام دائماً، لابد أن يكون عادلاً وشاملاً"، وكذلك المبدأ القائل بالأرض مقابل السلام، وقال "إن على إسرائيل التي أتفهم رغبتها في الأمن، والتي تقيم بلادي معها أفضل العلاقات، أن تثبت رغبتها في السلام".

وفيما يتصل بالقدس العربية، أكد شيراك على "أن كل تحرك يهدف إلى تغيير الوضع الراهن في هذه المدينة، كما أن أي حكم مسبق على نتائج المفاوضات حول الوضع النهائي، ولا سيما بشأن المستوطنات، هو عمل يجب أن يعد باطلاً، وعلينا ألا ننسى أن هذه المفاوضات التي ستتناول أصعب القضايا، وهي عودة اللاجئين، ووضع القدس والحدود، لابد أن تبدأ بروح العدل والانفتاح.

وفي أعقاب زيارة الدولة التي قام بها الرئيس حسني مبارك لفرنسا في مايو (آيار) سنة ١٩٩٨، وجه - بالاشتراك مع الرئيس جاك شيراك- نداءً من أجل السلام، أكدا فيه بحزم على التزام الطرفين (المصري والفرنسي) تجاه عملية السلام التي بدأت في مدريد، وعلى إيمانهما بقوة أن الأمن لا يمكن ضمانه إلا من خلال إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يرتكز على التنفيذ الأمين لأحكام وقرارات مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥)، فضلاً عن ضمان

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٧٠٥، ١٨ مايو ١٩٩٨.

الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وشددا على ضرورة الامتناع عن اتخاذ الإجراءات أحادية الجانب، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالأنشطة الاستيطانية (الإسرائيلية)، واقترح الرئيسان (مبارك وشيراك) عقد مؤتمر للدول التي تصر على إنقاذ السلام، على أساس أن يؤكد ويدعم كل المباديء والاتفاقات القائمة[(١)] .

وإن كانت مبادرة الرئيسين قد لقيت قبولاً وتشجيعاً من العالم العربي والإسلامي، فإن الدول الغربية –وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية– ما تزال حتى كتابة هذه السطور (يوليو / تموز سنة ١٩٩٨) تلتزم الصمت، وأما حكومة الليكود الإسرائيلية فإن رغبة نيتانياهو هو عقد مؤتمر دولي تطرح فيه القضية الفلسطينية على بساط البحث من جديد، بما يعني إلغاء الاتفاقات السابقة، سواء التي تمت في مدريد أو في أوسلو أو القاهرة.

ثالثاً : دول أخرى :

ووفقاً لما أمدتنا به وسائل الإعلام، فإن روسيا دعت الحكومة الإسرائيلية للتخلي عن بناء مستوطنة إسرائيلية في جبل أبي غنيم بالقدس، وقال السفير سيرجي كيرييتشينكو أن ما يمس القدس الشرقية (العربية) يمس عقول ومشاعر المسلمين في كل أنحاء العالم، ولذلك فإن مصيرها لابد وأن يتقرر من خلال المفاوضات الفلسطينية / الإسرائيلية، كما نصت على ذلك الاتفاقات الموقعة بين الجانبين[(٢)] .

(١) الأهرام: العدد ٤٠٧٠٦، ١٩ مايو ١٩٩٨.

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٩٣، ١ أبريل ١٩٩٧ .

وفي الصين، أكد تشيان تسينش رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية أن الخطة الإسرائيلية لبناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية لا تتفق وروح قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة القدس، كما أنها تخالف الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأعرب وزير الخارجية الصيني عن أمله في أن تتصرف إسرائيل بترو وتتوقف عن بناء المستوطنات الجديدة، لتفادي مزيد من تفاقم الوضع، وأكد أيضاً على أن إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة هي لب مشكلة الشرق الأوسط، التي يناضل من أجلها الشعب الفلسطيني، لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، والعودة إلي الديار(١).

وإبان زيارته لمصر، أكد مستشار النمسا فيكتور كليما Viktor Klima على أنه يضم صوته إلى صوت الرئيس حسني مبارك في مطالبته بالتزام إسرائيل بمباديء الشرعية الدولية، على أساس الأرض مقابل السلام(٢).

وهذا أيضاً ما أكده رئيس وزراء أسبانيا خوسيه ماريا، إبان زيارته لمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في يونيو (حزيران) عام ١٩٩٨، حيث أكد على ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة وأسس اتفاقيات أوسلو ومدريد، واحترام المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، التي تشكل أساساً لكل المفاوضات(٣).

---

(١) نفس المصدر: في نفس التاريخ.

(٢) The Egyptian Gazette: Issue No. 39, 394, p. 1.

(٣) الأهرام: العدد ٤٠٧٤٧، ٢٩ يونيو ١٩٩٨، ص٨.

وفي يوغوسلافيا جدد البرلمان موقفه الرافض لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين يوغوسلافيا وإسرائيل، حتى تغير الأخيرة سياستها العدوانية في الشرق الأوسط، وتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، وفي ٢٠ يونيو (حزيران) عام ١٩٨٨ أصدر البرلمان اليوغوسلافي بياناً رسمياً، أدان فيه استمرار إسرائيل باحتلال الأراضي العربية، ورفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وحقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة[(١)] .

وعندما دعت جمعية صداقة شعوب دول البحر المتوسط – بالتعاون مع الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي– إلى مؤتمر عرف بمس فريمين في أغسطس (آب) عام ١٩٨٦، الذي خصص يوماً كاملاً[(٢)] للمناقشة حول السلام، والحوار من أجل الاستقرار بين شعوب المنطقة، وقد أكد وزير الخارجية الإيطالي (أندريوتي) أن مشكلة الأمن التي تتذرع بها إسرائيل، لا يمكن أن تتجاهل القانون الدولي باستمرار احتلال الأراضي العربية، وتتجاهل الخريطة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة (يقصد التقسيم)[(٣)] .

وأما نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا عزيز بهادر، فقد انتقد بشدة القرار الإسرائيلي الخاص بتوسيع حدود مدينة القدس، ووصفه بأنه عملية استفزازية تهدد عملية السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[(٤)] .

---

(١) الأنباء: يومية كويتية، ٢٢ يونيو ١٩٨٨ .

(٢) دعيت إليه مصر وحضره من الأرض المحتلة إلياس فريج عمدة بيت لحم.

(٣) المصور: أسبوعية، القاهرة، العدد ٣٢٣٠، ٥ سبتمبر ,١٩٨٦

(٤) الأهرام: العدد ٤٠٧٤٧، ٢٩ يونيو ١٩٩٨ .

(هـ) موقف الإدارة الأمريكية

استنكرت الإدارة الأمريكية في ٩ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ ، المحاولات التي بذلتها السلطات الإسرائيلية لنقل وزارة الخارجية إلى القدس، وأكدت على أنها لا تنوي نقل السفير الأمريكي وموظفي السفارة الأمريكية في إسرائيل إلي القدس[١] .

وبعد العدوان الإسرائيلي في الخامس من يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ ، أعلنت الإدارة الأمريكية في الشهر التالي (يوليو / تموز) على لسان ممثلها في الجمعية العامة (آرثر جولدبرج)، أنها تعتبر القدس الشرقية (العربية)، التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل عليها أية تغييرات، ولذلك فإن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة تعتبر باطلة، ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة[٢] .

وفي الأول من يوليو (تموز) سنة ١٩٦٩ ، أكدت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن –مرة أخرى– على لسان السفير شارلز يوست (مندوبها الدائم في الأمم المتحدة)، أن القدس التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ ، مثلها مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل، تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي، الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال، التي تقضي بأن دولة

---

(١) جامعة الدول العربية : نشرة بعنوان "وثائق في قضية فلسطين" ، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٤٦ .

(٢) وليم كوانت : أمريكا والعرب وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص٩٦ .

الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات في القوانين أو الإدارة[١].

وفي إطار عملية السلام، التي تمت في كامب دافيد في عام ١٩٧٨، أكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[٢] "أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القدس، هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير آرثر جولدبرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٧"، وهو ما أكده من بعده السفير (يوست) أمام مجلس الأمن في أول يوليو (تموز) سنة ١٩٦٩[٣].

ويكفي هذا دليلاً واضحاً لا يحتمل الشك، على أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرف وتؤكد بأن القدس العربية هي أرض عربية محتلة، ولا يجوز تغيير الأوضاع الديموجرافية أو السياسية فيها.

وعندما بدأت دعوة السلام تنطلق من هنا وهناك، وتتطلبها إسرائيل التي هي في الواقع أكثر احتياجاً إليها، وأضحت الإدارة الأمريكية راعية لهذا السلام، وتحاول -في إطار محافظتها على مصالحها في المنطقة- أن تذلل أي عقبة قد تحول دون تحقيق هذا السلام، ولكنها على الجانب الآخر تتراجع عما أقرته من قبل (١٩٦٧- ١٩٧٨)، وتتعرض مدينة القدس الشريف للهجوم من جانب الإدارة الأمريكية مرتين خلال عام ١٩٩٥[٤].

---

(١) د. مفيد شهاب: القدس بين قرار الكونجرس والقانون الدولي، مقال بجريدة الأهرام، ٧ نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) من رسالة الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات في ٢٢ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧٨.

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: مؤتمر كامب دافيد، دراسة توثيقية، القاهرة،١٩٧٩، ص٨٥

(٤) Hudson, M.: The Future of Jerusalem after the Israel/PLO Agreement, Rabat, 1993, pp. 7- 8.

كانت المرة الأولى في شهر مايو (آيار) عام ١٩٩٥، بتهديدها باستخدامها للفيتو ضد مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لمطالبة إسرائيل بإلغاء مصادرة ٥٣ هكتاراً من أراضي القدس الشرقية المحتلة، لإنشاء حي يهودي جديد، يضم ٢٥٠٠ وحدة سكنية كمرحلة أولى، من خطة تهدف إلى مصادرة ٥٠٠ هكتار إضافية، ولكن سلاح الفيتو لم يستخدم لسبب خارج عن إرادة الإدارة الأمريكية، لأن رئيس وزراء إسرائيل (رابين) أصدر قراراً بتعليق القرار الخاص بمصادرة الأراضي في القدس[١].

وليس من شك في أن القرار الإسرائيلي أحرج الإدارة الأمريكية، بل نرى أن الإدارة الأمريكية باتت هي المتربصة بالقدس العربية، لتعرضها في مزاد الانتخابات الأمريكية في عام ١٩٩٦، وتخطب بها ود اللوبي الصهيوني في تلك البلاد.

ودليلنا على ذلك أن الإدارة الأمريكية اكتفت فقط بإعلان رفضها لبعض سياسات حكومة بنيامين نتانياهو Binyamin Ne-tanyahu، مثل رفض واشنطن لاعتبار النشاط الدبلوماسي الفلسطيني في بيت الشرق بالقدس انتهاكاً لاتفاق أوسلو، أو أنها ما زالت تؤيد التفاوض حول الوضع النهائي للقدس في مرحلة التفاوض على التسوية النهائية التي بدأت في ٤ مايو (آيار) سنة ١٩٩٦، وتأكيدها على أهمية الحل طويل الأجل لمشكلة القدس العربية، وترك الباب مفتوحاً للتفاوض[٢].

---

(١) الأهرام: ١٠، ١٣، ١٥ من مايو ١٩٩٥.

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٠١٠، ١٢ يوليو ١٩٩٦، تصريحات المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية.

ومن الواضح أن سياسة الباب المفتوح هذه لم تكن للتفاوض، بل لتشجيع الحكومة الإسرائيلية على المضي في سياستها لتغيير هوية الأرض الفلسطينية، بإقامة مشروعات استيطانية مكثفة في القدس العربية وحولها، وعلى سبيل المثال عندما بدأت إسرائيل في تنفيذ مشروعها الاستيطاني في جبل أبي غنيم، أعلنت الإدارة الأمريكية التزامها بالحياد في قضية القدس، وتعهدت بعدم اتخاذ إجراءات يمكن تفسيرها بالتحيز في مثل هذه الأمور الحساسة[١].

وعندما أصرت الحكومة الإسرائيلية على المضي في مشروعات الاستيطان وبناء مساكن في حي رأس العامود في القدس العربية، فقد اكتفت الإدارة الأمريكية بتوجيه انتقادات للحكومة الإسرائيلية، وأعلنت مادلين أولبرايت عدم اتفاق الخطط الإسرائيلية الاستيطانية مع جهود واشنطن لإعادة الثقة مع الفلسطينيين، وتهيئة المناخ لاستئناف المفاوضات[٢].

ومن المؤكد أن تلك الانتقادات لن تعوق الحكومة الإسرائيلية في السير قدماً لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية.

أما المرة الثانية في أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٥، فهي موافقة الكونجرس الأمريكي، بمجلسيه (الشيوخ والنواب)[٣]،

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٤٦، ١٣ فبراير ١٩٩٧.

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٤٧١، ٢٦ سبتمبر ,١٩٩٧

(٣) يؤكد الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط وليام كوانت، أن النظام السياسي الأمريكي هو نظام تنافسي بحكم القانون والعرف، ومن ثم فإنه –وفي أكثر الأحيان– يكون الكونجرس هو الإدارة التي تحاول الجماعات المحلية من خلالها تحقيق أغراضها، كذلك فإن جماعات الضغط والمعارك الانتخابية والصراعات بين الفرعين التشريعي والتنفيذي، كل ذلك يعد جزءاً من عملية صنع السياسة الخارجية.

بأغلبية كبيرة على مشروع القرار[1]، الذي يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، باعتبارها عاصمة لإسرائيل في ٣١ من شهر مايو (آيار) سنة ١٩٩٩، وذلك بعد أن يتم تجهيز المبني الجديد، مع إرسال المشروع إلى الرئيس بيل كلينتون بعد تعديل صيغته، على نحو يعطي للرئيس الحق في تأجيل نقل السفارة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، إذا ما وجد في النقل ما يسبب ضرراً للمصالح الأمريكية في المنطقة[2].

إن خطورة قرار الكونجرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس العربية، تكمن في أنه قد أصبح قانوناً واجب التنفيذ من قبل السلطة التنفيذية (الرئيس) في الولايات المتحدة، وقد أكد البيان الصادر عن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي لن يستخدم حق الاعتراض على القرار، ولكنه لن يوقعه، وأكد البيان على أن عدم التوقيع لا ينفي أن يصبح القرار قانوناً ملزماً، ومن المعروف – وفقاً للقواعد الدستورية في أمريكا– أن قرارات الكونجرس تكتسب قوة القانون إذا لم يوقعها الرئيس خلال عشرة أيام من تاريخ إرسالها إليه للتوقيع، ما لم يردها مشفوعة بما يدل على ممارسته حقه في الاعتراض على التشريع.

ومن الواضح أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton

---

(١) ومن المعروف أن السناتور (الجمهوري) بوب دول رئيس مجلس الشيوخ هو الذي تقدم بالمشروع، وهو أيضاً أحد المنافسين للرئيس الأمريكي (الديمقراطي) كلينتون، والمتنافسان يتزايدان على حساب القدس الشريف، مدينة العرب والمسلمين.

(٢) الأهرام: ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥، وقد رصد الكونجرس مبلغ مائة مليون دولار لصالح نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، (٢٥ مليون دولار خلال العام المالي ١٩٩٦، و٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٧).

أراد أن يكتسب قرار الكونجرس قوة القانون بانقضاء العشرة أيام بدون توقيع، فضلاً عن أنه سيبدو في نظر العرب وأصدقائهم كأنه غير موافق على القرار، بل معترض عليه، والواقع أن كلينتون لم يكن في مقدوره –مهما كانت قوته– أن يعترض على قرار اتخذه الكونجرس بأغلبية ساحقة، حيث وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بواقع ٩٣ صوتاً (من أصل مائة)، ثم أحيل المشروع في نفس اليوم ٢٤ أكتوبر / تشرين أول سنة ١٩٩٥) إلى مجلس النواب، الذي وافق عليه في اليوم التالي مباشرة (٢٥ أكتوبر / تشرين أول)، بواقع ٣٧٤ صوتاً (من أصل ٤٣٥)، ووفقاً للدستور الأمريكي يحق للكونجرس إلغاء حق اعتراض الرئيس (الفيتو)، إذا ما صوت ثلثا أعضاء كل مجلس مرة أخرى لصالح القانون[١] .

ولم يلجأ الرئيس كلينتون –حفاظاً على هيبته– إلى استخدام حق الفيتو، إذ إنه يعلم أن الكونجرس يمتلك الأغلبية اللازمة لإلغائه، حيث يسيطر الحزب الجمهوري المحافظ والأكثر تأييداً لإسرائيل، من حزب الرئيس كلينتون (الديمقراطي)، على الكونجرس بمجلسيه.

وقد رأى أحد الباحثين[٢] أن الرئيس الأمريكي قد أعطى هذه المكانة والقدرة على التأجيل نصاً في القرار، لكيلا يكون مضطراً لتأييد القرار علانية، ويتجنب سخط العرب عليه، في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات بينهم وبين إسرائيل، لإقرار السلام في المنطقة.

---

(١) الأهرام: ١٧ نوفمبر ١٩٩٥، ص٤ من الملحق.

(٢) د. محمد محمد حسين: موقف الكونجرس الأمريكي من مسألة القدس، دراسة ضمن أبحاث الندوة الدولية "القدس، التاريخ والمستقبل"، جامعة أسيوط، ٢٩– ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦.

ومهما يكن من أمر، فإن خطورة قرار الكونجرس الأمريكي تتأتى في أمرين:

أولهما : اعتراف الإدارة الأمريكية بأن القدس العربية هي عاصمة دولة إسرائيل، أو هي العاصمة الموحدة لها، كما جاء في ديباجة القرار، ومهما تجملت حكومة الولايات المتحدة في خطابها السياسي مع العرب، فإن القرار الذي اكتسب قوة القانون قد ألزم الرئيس الأمريكي بتنفيذه عاجلاً أو آجلاً.

ثانيهما : أن هذا القرار فتح الباب أمام دول أخرى – موالية لإسرائيل– لتتخذ قرارات مماثلة، وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى، ولها دور لا ينكر في عملية السلام أو قرار الحرب في المنطقة، فقد تحذو دول أخرى حذوها في هذا الشأن، سواء بالاختيار أو بالإجبار.

نعم هناك مصالح للولايات المتحدة الأمريكية في عالمنا العربي، بل والإسلامي، لها مصلحة قوية في تدفق بترول الشرق الأوسط دون أية عوائق إليها، وإلى حلفائها الأوربيين واليابانيين، الذين أصبحوا أكثر اعتماداً على هذه الإمدادات.

ولأمريكا أيضاً مصلحة هامة ومتزايدة في مجال التجارة مع المنطقة والاستثمار فيها، والاتصالات وغيرها، وليس هذا كلامنا، وإنما هو اعتراف وتأكيد من أحد أبرز باحثيهم [١] .

فهل ستراعي الإدارة الأمريكية تلك المصالح؟، وهل يصمد

(١) وليام كوانت: أمريكا والعرب، مرجع سبق ذكره، ص٤١٨ .

الرئيس كلينتون أمام اللوبي الصهيوني في أمريكا؟، ونؤكد أن الضمان الذي أعطاه الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، بعدم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[1]، هو حق لعرب فلسطين.

أحسب أن ذلك ضربٌ من الخيال أو الأحلام، إذا لم يتحرك العالم العربي والإسلامي، لسببين:

أولهما : أن الرئيس كلينتون نفسه، وفي مارس (آذار) سنة ١٩٩٤، أبلغ قادة منظمة (إيباك) اليهودية الأمريكية، أن الولايات المتحدة تعتبر مدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل[2].

ثانيهما : إذا استخدم كلينتون حقه في تأجيل[3] افتتاح السفارة الأمريكية بالقدس لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بدءاً من أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٨، إذا ما وجد في ذلك ضرورة لحماية الأمن القومي الأمريكي، على أن يتقدم إلى الكونجرس بتقرير مسبق في كل مرة، يوضح فيه تفصيلاً هذه المصالح الأمريكية المهددة، والكيفية التي ستتهدد بها، بمعنى أن القانون أعطى للرئيس

---

(١) الأهرام: ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥، وقد صرح عرفات بأن هذا الضمان أبلغه إليه رسمياً رون براون وزير التجارة الأمريكية، في لقائهما الذي تم في غزة يوم ٢٨ أكتوبر (تشرين أول)، وطبقاً لمجريات الأحداث فإن الكونجرس الأمريكي مضى في تنفيذ قراره السابق (أكتوبر/ تشرين أول سنة ١٩٩٥)، ففي شهر يونيو (حزيران) سنة ١٩٩٧ أقر مجلس النواب عملية تمويل وبناء ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس العربية في أرض الوقف الخليلي والمملوكة للوقف الإسلامي، والتي سبق لوزارة المالية الإسرائيلية أن قامت بتأجيرها – بغير سند– إلى الإدارة الأمريكية، الأهرام: العدد ٤٠٤٠٤، ٢١ يوليو ,١٩٩٧

(٢) المصدر نفسه: ١٥ مارس ١٩٩٤.

(٣) تبدو ملامح عدم القدرة على التأجيل في الفقرة التالية: قال مسؤولون أمريكيون في ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٥، أن البيت الأبيض لن يتخذ أي إجراء لإصدار حكم مسبق على وضع مدينة القدس، وأضافوا أن الرئيس كلينتون يفتقر للأصوات الكافية لإلغاء القرار، غير أنه سوف يلجأ إلى استخدام كافة الوسائل التي تسمح بتأجيل تنفيذه، الأهرام: ٢٧ أكتوبر ١٩٩٥، وكالات الأنباء من واشنطن.

الحق في تأجيل (افتتاح)السفارة، وليس في إنشائها الذي بدأ من عام ١٩٩٦، ويتابع من خلال الكونجرس حتى عام ١٩٩٨ عبر التقاريرالتي ألزم وزير الخارجية الأمريكية بتقديمهاسنوياً.

ونأمل ألا يعلق العالم العربي والإسلامي الآمال، بل يجب التحرك والضغط، محافظة على الحق الإسلامي والعربي في المدينة المقدسة.

ويجب أيضاً أن نستثمر الأصوات غير الواقعة تحت التأثير الصهيوني في الكونجرس، والتي ترى أن من سبل الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة تكمن في الضغط على إسرائيل، للعودة إلي مائدة المفاوضات والامتناع عن السير في أي إجراء يحمل في طياته عوامل تقويض عملية السلام، وفي مقدمتها الاستيطان، وفي مقدمة تلك الأصوات السيناتور روبرت بيرد، الذي أكد على أن سياسة حكومة نتانياهو في بناء مستوطنات جديدة (يقصد مستوطنة هارحوما في جبل أبي غنيم)، سياسة لا ضرورة لها في القدس، وهو تطور من المؤكد أنه سيثير العنف ويدمر عملية السلام، وقال بيرد أن محاولة الرئيس بيل كلينتون لإحياء عملية السلام، لم تحرز نجاحاً بسبب تناقض موقف الولايات المتحدة، التي كان احتجاجها على إقامة المستوطنات من جانب حكومة نتانياهو غير حاسم[(١)].

وهذا كاتب أمريكي يهودي معروف هو ستيفن روزنفيلد، يؤكد على أنه يجب على إدارة الرئيس كلينتون أن تعلن موقفها بوضوح وقوة، من أجل تسوية سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين،

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٤١٩، ٥ أغسطس ١٩٩٧، من رسالة مندوب الصحيفة في واشنطن.

تقـوم على وجـود دولتين (إسـرائيليـة وفلسطينيـة) جنباً إلى جنب، واستطرد روزنفيلد قائلاً "إن نتانياهو قام بتغيير قواعد دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط بطريقة تتماشي مع امتناع حزب الليكود الحاكم على التنازل عن الأراضي، أي تخلي إسرائيل عن الأرض، ثم يدخل الفلسطينيون في علاقات طبيعية معها، أما الآن فلم يعد هناك حديث عن الأرض مقابل السلام، ولم يكن وعد إسرائيل بإعادة الأراضي مطروحاً على مائدة المفاوضات، وأصبح المعروض على الفلسطينيين الآن ليس الأراضي وفق المفهوم السابق لحزب العمل، ولا دولة فلسطينية، بل مجرد حكم ذاتي يخضع لإسرائيل[1] .

(٩) مستقبل القدس الشريف :

إن المحاولات التي بذلتها السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، والتي تم تنفيذها منذ عدوان سنة ١٩٦٧، وحتى يومنا هذا، كانت تهدف إلى تهويد القدس في مختلف الاتجاهات، سياسياً واجتماعياً وحضارياً، أي تهويدها أرضاً وبشراً، وقدمت للعالم –وما تزال– مزاعم ودعاوى، هي في مجملها تزوير واضح للحقائق التاريخية، واستندت في ذلك إلي قوى عالمية، ألقت بثقلها في عالمنا الإسلامي، تستطيع السلطات الإسرائيلية من خلاله أن تفلت بما نهبته.

ومن ثم عندما بدأت عملية التسوية السلمية المعروفة باسم (عملية سلام الشرق الأوسط) في مدريد (أسبانيا) يوم ٣٠ أكتوبر

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٤٣١، ١٧ أغسطس ١٩٩٧، من مقال عن صحيفة واشنطن بوست.

(تشرين أول) سنة ١٩٩١، لم تشر الدعوة التي وجهها الرئيسان الأمريكي (جورج بوش) والسوفيتي (جورباتشوف) إلى أي ذكر لقضية القدس، وعندما تجاهلها الحاضرون في الكلمات التي توالت في افتتاح المؤتمر، راح اسحاق شامير (رئيس وزراء إسرائيل) في التأكيد على أورشاليم، ومتنكراً لوجود القدس الشريف كمدينة محتلة، وقد أشار د. حيدر عبدالشافي[١] إلى ذلك قائلاً "إنها (أي القدس) موجودة حتى إن ادعى أنها غائبة عن هذا المسرح، وهي واضحة رغم الاستبعاد المصطنع، ويعد ذلك إنكاراً لحقها في السعي وراء السلام والخلاص، فهي أيضاً قد عانت من الحرب والاحتلال، إن القدس عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة، تعرف الوجود الفلسطيني في الماضي والحاضر والمستقبل" .

ولكن المخطط الأمريكي لمؤتمر السلام عمل على فصل قضية القدس عن بقية المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الأولى من مفاوضات السلام التي تمت في مدريد، ووافق فقط على ما يأتي:

أولاً : أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالية، الأمر الذي يعني حصر تلك القضية في كونها (قضية سكان فحسب) .

ثانياً : إثارة قضية القدس الشرقية في المرحلة النهائية للمفاوضات[٢] .

ويعنى أيضاً بأنه حينما يأتي دور القدس على مائدة المفاوضات،

---

(١) رئيس الوفد الفلسطيني، وعضو الوفد الفلسطيني الأردني المشترك في مؤتمر مدريد .

(٢) وذلك من خلال رسائل التطمينات الأمريكية للأطراف المشاركة بشأن قضية القدس .

فلن تكون هناك قضية تبحث، ويتأكد لنا هذا بوضوح عند القراءة الأولى لاتفاق إعلان المبادىء، الذي وقع في واشنطن يوم ١٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٩٣[(١)].

ولأن مخططي عملية السلام في مؤتمر مدريد –أوسلو– إعلان واشنطن[(٢)] قد أنكروا أو تجاهلوا قضية القدس الشريف كأرض محتلة منذ عام ١٩٦٧، فإنهم بذلك فتحوا للسلطات الإسرائيلية مجالاً واسعاً لمزيد من الأطماع، التي أخذت تستشري في قدسنا العربية الإسلامية.

فماذا نحن فاعلون؟.

أ- رؤية القيادة الفلسطينية:

إذا كان عرب القدس قد عانوا مباشرة –وما زالوا– تحت الحكم الإسرائيلي[(٣)]، وخاصة بعد عدوان سنة ١٩٦٧، فإن آمالهم قد وضعت أمانة في أعناق عالمنا الإسلامي، كما أن القيادة الفلسطينية

---

(١) الأهرام: العدد ٣٨٩٩٨، ١٤ سبتمبر ١٩٩٣، وفي الصفحة الخامسة من الصحيفة نص إعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني، والمعروف باتفاق غزة/ أريحا، وقد تضمن الملحق الأول لإعلان المبادىء بروتوكولات حول صيغة وشروط الانتخابات التي ستجري في القدس، وشمل هذا البروتوكول ثلاثة بنود، ذكر الأول فيها حق فلسطينيي القدس الذين يعيشون هناك على المشاركة في عملية الانتخاب بموجب الاتفاق بين الطرفين، وجاء البند الثالث ليفرغه ويجعل عملية الانتخابات –لو تمت– في صالح الجانب الإسرائيلي، حيث نص ذلك البند على: الوضع المستقبلي للنازحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ٤ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ (أي قبل عدوان سنة ١٩٦٧)، لن يجحف بهم لأنهم لن يتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

(٢) يعد اتفاق أوسلو أول اتفاق بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأضحى بمثابة الجسر الذي عبرت عليه إسرائيل إلى العالم العربي، فرأينا قادة إسرائيل يستقبلون في بعض العواصم العربية، وهو ما لم يكن يحدث لولا أن السلام الفلسطيني/ الإسرائيلي بدا وكأنه يظهر في الأفق، وليس من شك في أن الاقتصاد الإسرائيلي هو المستفيد الأول من مناخ السلام.

(٣) أنظر: بحثنا بعنوان "العرب الفلسطينيون تحت الحكم الإسرائيلي ١٩٤٨– ١٩٦٧"، نشر في العدد الثالث من مجلة كلية اللغة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

قد ارتضت بالحد الأدني لمطالبهم، وهي أن تكون القدس القديمة (الشرقية) عاصمة لدولتهم المرتقبة، وذلك في إطار عملية السلام، التي دعت إليها أغلب الأطراف.

ومضمون الاقتراح الذي عرضه السيد ياسر عرفات[1]، أن تكون القدس مثل روما عاصمة لدولتين، ويعني بذلك القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين، عقب على ذلك قائلاً بصلافة "إن القدس ستظل موحدة تحت سيادة إسرائيلية، وهذا هو الموقف الذي سيتم التمسك به حتى النهاية"!![2].

وتجمع القيادات الفلسطينية على الرأى الذي صرح به السيد ياسر عرفات[3]، ويبسط السيد فيصل الحسيني[4] ذلك، قائلاً "أن نصل إلى قدس مفتوحة، تضم في جنباتها كلتا العاصمتين: الفلسطينية شرقاً، والإسرائيلية غرباً، مع وجود بلديتين وبلدية مظلة تربط بينهما، ومع إنشاء قوة شرطة موحدة، وربما يكون لنا كل الأجهزة التي تسمى شرطة العواصم، بحيث تسمى القدس عاصمة العواصم، على أن يكون لها تشكيلها ووضعها الخاص، وبهذه المناسبة فإن هذا الحل هو الذي أشار إليه مشروع تقسيم فلسطين بشكل أو بآخر".

---

(١) في حديثه مع الإذاعة البريطانية يوم ٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٩٤.

(٢) الأهرام: ٥ يوليو ١٩٩٤، وقد أكد عرفات ذلك مرة أخرى بعد أكثر من عام، أنظر: الأهرام: ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥.

(٣) وعلى سبيل المثال: الشيخ حسن طهبوب وزير الأوقاف الفلسطيني، وكذلك السيد غسان الشكعة رئيس بلدية نابلس، تفصيل ذلك في: الأهرام: ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥.

(٤) رئيس الوفد المفاوض المسؤول عن ملف القدس، وهو ابن القدس الذي كرس نفسه لقضيتها، ولم يشأ أن يشغل أي منصب في مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وإذا كانت مسألة السيادة المشتركة (الفلسطينية/ الإسرائيلية) مسألة واردة كحل لمسألة القدس، وفقاً لمنظور السلطة الفلسطينية، فإن المشكلة هي أن نجد حلاً للجانب الفلسطيني لحماية حقوقه، وهو خلاف سياسي، وفي حالة تحدي إسرائيل، أو في حالة لجوئها لتفوقها العسكري من أجل فرض قرارها.

ويرى السيد فيصل الحسيني ضرورة بدء التنسيق المباشر بين قوى ثلاث، توفر العناصر المطلوبة لخوض ما أسماه "معركة القدس"، وهذه العناصر هي: العنصر الشعبي، العنصر الإداري، والعنصر المالي، وتمتلكها ثلاث جهات، تأتي بترتيب تلك العناصر، وهي: فلسطين، الأردن، والمملكة العربية السعودية.

ويؤكد الحسيني على "أنه بدون توافر الدعم المصري، ودون الموقف الإسلامي المتجاوب، ودون أن تصهر كل هذه الأشياء ضمن بوتقة واحدة، لا يمكن أن نستفيد شيئاً".

غير أن فيصل الحسيني لا يتفق مع الفاتيكان، في استمرار طرح موضوع القدس، على أنه أماكن دينية فقط، بل وينصح بعدم طرح الموضوع عربياً وإسلامياً، على أنه أماكن دينية فحسب، "إذ لا يمكن أن نحافظ على القدس فقط من خلال المحافظة على الأماكن الدينية، ولكن من خلال المحافظة على الإنسان، على وضعه، على سكنه، على الأرض المحيطة بالمساجد وأماكنه الدينية"، ومن هنا يتطلب الأمر تنسيقاً عربياً وإسلامياً، وبالتالي فإن الحل يكون "بربط القدس بشكل أو بآخر ببقية المناطق الفلسطينية، وألا نسمح للقدس بأن تذوب

ضمن المعادلة الإسرائيلية، وبهذا الارتباط ما بين القدس وبقية المناطق، نستطيع أن نوجد رقعة متكاملة على الخريطة، نستطيع أن نطورها، وأن نعالجها، وأن نستثمرها"[١].

ومن الواضح أن السلطات الإسرائيلية لم تستجب لهذه الاقتراحات الفلسطينية، بل استمرت في تطويق القدس العربية بالمستوطنات الإسرائيلية، لفرض نوع من الأمر الواقع، مع إصرارها على تغيير الوضع الجغرافي، باتباع أسلوب الخنق العمراني للمدينة المقدسة.

وفي مؤتمر غزة الدولي في ١٥ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧، الذي دعت إليه السلطة الوطنية الفلسطينية، أكد الرئيس ياسر عرفات أن الأمن لن يتحقق إلا بقيام دولة فلسطينية، عاصمتها القدس العربية، وطالب عرفات المشاركين في المؤتمر بالضغط على إسرائيل، لوقف بناء مستوطنة جبل أبي غنيم بالقدس (المحتلة)[٢].

ويبسط فيصل الحسيني الوضع في القدس، قائلاً "إن تعداد الفلسطينيين في القدس الآن (يوليو/ تموز سنة ١٩٩٧) حوالي مائة وثمانين ألف نسمة، ومع ذلك فإن حركة البناء بالمدينة محدودة جداً، ولا ترخص لنا السلطات الإسرائيلية بالبناء، فلا يجد أبناء القدس إلا البناء بدون ترخيص، أو الخروج من القدس للبناء خارج حدود المدينة، وفي عرف إسرائيل أن من يسكن خارج حدود القدس

---

(١) الأهرام: ٢٢ يوليو ١٩٩٤، في حديث هام مع الصحفي الأستاذ أحمد نافع، وقد أجرى هذا الحديث في "بيت الشرق" بالقدس، وهذا البيت هو مؤسسة سياسية جوهرية، احتضنت وفد التفاوض الفلسطيني، ويضم مركزاً للأبحاث والدراسات، وله مساهماته الاجتماعية والتعليمية والصحية.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٢٧٧، ١٦ مارس ١٩٩٧، ص٦.

يخسر حقه في الإقامة بالمدينة، وهما خياران أحلاهما مر، وأمام كثرة العدد وقلة المساكن، وعدم الترخيص بالبناء، بدأوا البناء بدون ترخيص، وفي المقابل كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بهدم البيت الذي يبني بدون ترخيص" .

وأضاف الحسيني قائلاً "في القدس العربية الآن ٣٧٠ مستوطنة، تضم ما بين ١٨٠ و ٢٠٠ ألف من المستوطنين الإسرائيليين، وما زالت إسرائيل تعمل على بناء مستوطنات جديدة، وفي المقابل يخفضون من وعودهم بالبناء للفلسطينيين" ، فبعد أن وعدتهم السلطات الإسرائيلية ببناء ١٥ ألف وحدة، فإن آخر ما سمعوه من تلك السلطات أنهم سيبنون للفلسطينيين ٣٤٠٠ وحدة، ولكن الأمر كله لا يتعدى عملية خداع للرأي العام العالمي، حسب تعبير فيصل الحسيني، الذي يؤكد "أن القدس هي مفتاح الحرب، وهي مفتاح السلام في المنطقة، وإذا استمرت إسرائيل على سياستها الحالية بالنسبة للقدس، فلن يكون هناك استقرار في الشرق الأوسط، ولن يكون هناك سلام في المنطقة" .

ويعود الحسيني إلي ما ذكره من قبل، "أن تقسيم القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو الحل، مع إتاحة حرية الحركة في طرفي المدينة (الشرقي والغربي)، على أن يسيطر كل طرف على مناطقه"(١) .

---

(١) أخبار اليوم: العدد ٢٧٥١، ٢٦ يوليو ١٩٩٧، رسالة من القدس بعثت بها مندوبة الصحيفة د. سونيا دبوس.

■ **القدس في جامعة الدول العربية :**

تتابعت قرارات جامعة الدول العربية، دفاعاً عن قضايا العرب المصيرية، والتي نشير –فيما يتعلق بالقدس الشريف– إلي بعضها :

– القرار رقم ٢٠١ في ٨ أبريل (نيسان) سنة ١٩٥٠، بوجوب النص في نظام القدس على الإبقاء على الحالة الديموغرافية كما كانت عليه في ٢٩ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٤٨ .

– القرار رقم ٢٠٢ في سنة ١٩٥٠، بمراعاة الإبقاء على نسبة ملكية الأراضي الزراعية والعقارات المدنية في مدينة القدس بين عنصري السكان كما كانت عليه في ٢٩ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٤٨ .

– القرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٠، بوجوب النص على حق منطقة القدس في نصيبها من أموال الحكومة الفلسطينية السابقة .

– القرار رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٠، بوجوب النص على المحافظة على الأوقاف المرصدة على خدمة المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية القائمة في منطقة القدس .

– القرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٢، بأن تواصل الحكومات العربية مساعيها الدبلوماسية لمعارضة نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلي القدس .

– القرار رقم ٧٠٧ / ٤٨ لسنة ١٩٥٤، حول إقرار اقتراح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتشكيل لجنة إعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة (لجنة الإعمار المكونة من سماحة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رئيساً وتسعة أعضاء أغلبهم من

الشخصيات القدسية البارزة)، وهي اللجنة التي تتولى منذ عام ١٩٤٥ مسؤولية عمليات الترميم والإعمار للمسجدين الشريفين، تنفيذاً لخطة طويلة المدى أنجزت منها إزالة آثار الحريق الآثم الذي تعرض له المسجد الأقصى عام ١٩٦٩، وترميم باب الرحمة وقبة السلسلة وبعض المحاريب وعدد كبير من المعالم والآثار الإسلامية، فضلاً عن قيامها بالمحافظة على الأراضي والممتلكات الوقفية الإسلاميـــة في مدينة القدس وما حولها.

- القرار رقم ١٣٩٠ في ١٧ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٥٧، حول نفس الموضوع متضمناً توصيات هامة بشأن مساهمة الدول الأعضاء في الجامعة العربية في نفقات الإعمار ودعوة الدول الإسلامية للمساهمة فيها.

- القرار رقم ٢٢٤٢ لسنة ١٩٦٦، بالتصدي لمحاولات إسرائيل تهويد مدينة القدس وذلك في المجالين الإقليمي والدولي، وحث الدول العربية علي القيام بمشروعات إنشائية وعمرانية بها.

- القرار رقم ٥١٦٦ في ٢٩ أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٢ في دورة انعقاد مجلس جامعة الدول العربية العادي رقم ٩٧، بعنوان دعم الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس وإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وهو القرار الذي يتضمن تشكيل لجنة من ممثلي الأردن وتونس والسعودية والسودان وفلسطين ومصر والمغرب، تكون مهمتها الأساسية:

- دراسة وإقرار المشروعات التي ستعرضها الجهات الأردنية المختصة بشأن ترميم وصيانة وإعمار المعالم الدينية داخل الحرم القدسي وقبة الصخرة المشرفة.

- وضع موازنة متكاملة لتمويل المشروعات المقررة وعرضها على مجلس الجامعة.

كما أنه في إطار العمل العربي المشترك، صدر عن مؤتمر الإسكان العربي المنعقد في عام ١٩٨١ قرار بإنشاء مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس ومقره عمان، وأقر مجلس جامعة الدول العربية نظامه الأساسي عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٩١ قرر مؤتمر الإسكان العرب رفع موضوع المركز إلى الجامعة العربية، مع التوصية بإلحاقه بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد اتخذ مجلس الجامعة العربية في دورته رقم ٩٧ في ٢٨ أبريل (نيسان) عام ١٩٩٢ قراره بالموافقة على تلك التوصية، مع تأكيد استمرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دعم المركز والمساهمة في أعماله.

كما أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم ٥٢١٦ بتاريخ ١٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٩٢، الذي يتضمن تقديم الدعم المالي الفوري إلى مدينة القدس، وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض، تساهم فيه الحكومات والقطاعات الشعبية العربية، لتمكين المواطنين الفلسطينيين فيها من الحفاظ على ممتلكاتهم العقارية، من أجل منع سلطات الاحتلال من المزيد من المصادرة والاستيلاء على تلك الممتلكات، كما يتضمن تشكيل لجنة وزارية للقيام بتحرك سياسي

عربي واسع وسريع يشمل الفاتيكان ودول أوربا وأمريكا واليابان والصين، لشرح وجهة النظر العربية بشأن مدينة القدس ومستقبلها[١].

في نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٩٣ وجه الأمين العام للجامعة العربية رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو، حمل فيها المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة إزاء تطبيق قرارات الشرعية الدولية، والمحافظة على الوضع القانوني والحضاري للقدس[٢].

وفي إطار التذكير بعروبة القدس، أكد مجلس جامعة الدول العربية في دورته رقم ١٠١ في مارس (آذار) سنة ١٩٩٤، على عروبة المدينة المقدسة، ورفضه جميع المحاولات الرامية لتغيير هويتها الإسلامية.

كما دعا مجلس الجامعة العربية إلى تحقيق السلام الشامل والعادل، وفق قرارات الشرعية العربية والدولية، ودعا المجلس المجتمع الدولي إلى الإسراع في تنفيذ تلك القرارات، مع توفير الحماية للسكان الفلسطينيين الواقعين تحت سلطة الاحتلال، وتفكيك وإزالة جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة[٣].

وقد أكد متحدث باسم جامعة الدول العربية (طلعت حماد) عدم تقدم دولة عربية بطلب لرفع المقاطعة عن إسرائيل، وأشار

---

(١) عبدالهادي حسنين مخلوف : (مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية)، القدس وجامعة الدول العربية، ندوة الرباط، المغرب، أكتوبر ١٩٩٣ .

(٢) الأهرام: ٣ نوفمبر ١٩٩٣ .

(٣) المصدر نفسه: ٢٨ مارس ١٩٩٤ .

إلى التزام الدول العربية باستمرار المقاطعة، لحين انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الدول العربية، وانتفاء أسباب فرض المقاطعة.

وأعلنت الجامعة العربية بأنها الجهة الوحيدة المختصة بمناقشة الموضوع، والتي تملك سلطة اتخاذ قرار في شأنه.

وأشار المتحدث باسم الجامعة العربية إلى أنه سبق وأن أرسل ٧٧ عضواً بمجلس الشيوخ الأمريكي برسالة إلى أمين عام جامعة الدول العربية، بشأن إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، كما قام وزير التجارة الأمريكي (رونالد براون) بزيارته قبيل انعقاد الدورة رقم ١٠١ للجامعة العربية في مارس (آذار) سنة ١٩٩٤، وأوضح له وجهة النظر الأمريكية، وأنه رغم التفهم الأمريكي للموقف العربي إزاء مقاطعة إسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة بها عديد من الشركات الراغبة في العمل بالمشروعات الاقتصادية في غزة وأريحا، وقرار المقاطعة يعوقها عن ذلك، وكذلك عدد آخر من الشركات الكبرى في بعض الدول الأوربية مثل المانيا، التي تعهدت بتقديم ٢٨٪ من مساهمات دول الاتحاد الأوربي لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

ومن المقرر أن يعقد المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل اجتماعاً في دمشق خلال نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٩٤، لمراقبة القائمة السوداء للشركات الأجنبية المحظور التعامل معها، ومصير المؤسسات التي طلبت رفعها من القائمة[١].

وفي ٦ مايو (آيار) سنة ١٩٩٥، اجتمع مجلس الجامعة العربية

(١) الوفد: ٢٧ مارس ١٩٩٤.

في جلسة طارئة على مستوى وزراء الخارجية، وقد أدان قرار الحكومة الإسرائيلية الخاص بمصادرة الحكومة الإسرائيلية الأراضي في القدس الشرقية وخارجها، ووصفه بالخروج على قرارات الشرعية الدولية، والتحدي للقانون والنظام الدولي، فضلاً عن أنه يمثل تهديداً لعملية السلام، وطالبت الجامعة مجلس الأمن بعدم الاعتراف بالقرارات الإسرائيلية[1].

ثم قامت الجامعة بإرسال مذكرة استرشادية إلى الوفود العربية، والوفد الدائم للجامعة بالأمم المتحدة، تؤكد فيها بأن ما أعلنته إسرائيل حول امتلاك اليهود ٩٢٪ من مساحة الأرض التي تعتزم مصادرتها ليس صحيحاً، وأن الفلسطينيين لديهم الوثائق التي تؤكد ملكيتهم لهذه الأراضي[2].

وفي أعقاب قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالسماح لجماعة (أمناء جبل الهيكل) اليهودية بالصلاة في ساحة الحرم القدسي الشريف، أدانت جامعة الدول العربية بشدة ذلك القرار مؤكدة أنه سابقة خطيرة، وانتهاكاً سافراً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بشأن القدس، وخرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والقاضية بعدم جواز أي تغيير في الأراضي المحتلة، وطالبت المجتمع الدولي

---

(١) المصدر نفسه: ٨ مايو ١٩٩٥، وقد دعت الجامعة أيضاً إلى عقد اجتماع قمة عربية محدودة، وأكد الأمين العام للجامعة أنها قمة تحرص على السلام، ولن نقبل الاستسلام، ولن نقبل الاحتلال أو الاستيطان أو ضياع القدس، ولكن اجتماع القمة لم يتم، نظراً لأن الحكومة الإسرائيلية أعلنت (تعليق) قرار المصادرة.

(٢) البيان: يومية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٦ مايو ١٩٩٥، الأهرام: ١٠ أغسطس ١٩٩٥ .

باتخاذ موقف حاسم، والعمل على وقف هذه الإجراءات، التي تعرض عملية السلام للانهيار[١].

وحول منظور الجامعة العربية فيما عرف بإيجاد تعاون اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، أكد الأمين العام للجامعة د. عصمت عبدالمجيد على ضرورة حل كافة المشكلات السياسية أولاً، ولا يمكن الموافقة على التعاون الاقتصادي، قبل أن تعقد إسرائيل سلاماً شاملاً وعادلاً مع الدول العربية[٢].

وعندما صدر قرار مجلس الشيوخ الأمريكي، المتضمن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والداعي إلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، أكدت جامعة الدول العربية في بيانها الصادر في ٢٥ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٥، أن هذا القرار يعد إخلالاً واضحاً بالمواقف الأمريكية الرسمية والمتعاقبة والرافضة لمثل هذا القرار منذ عام ١٩٦٧، كما أن مثل هذا القرار يستفز مشاعر المسلمين والمسيحيين في العالمين العربي والإسلامي، ويفقد الكثير من مصداقية عملية السلام التي أيدتها جميع شعوب العالم[٣].

وفي نهاية شهر سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٩٦، حثت جامعة الدول العربية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن[٤]، وكل من

---

(١) الأهرام: ٧ أغسطس ١٩٩٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٥ أكتوبر ١٩٩٥، من حديث للأمين العام مع مندوب الصحيفة في لقاء تم بالعاصمة البريطانية (لندن).

(٣) المصدر نفسه: ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥.

(٤) وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان.

أيرلندا وكولومبيا والفاتيكان[1]، على التحرك السريع، والحيلولة دون تدهور الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، بعد الإجراءات التي قامت بها مؤخراً الحكومة الإسرائيلية، وفي مقدمتها فتح النفق الذي يمر أسفل المسجد الأقصى بالقدس العربية[2].

وعقد مجلس الجامعة العربية دورة طارئة على مستوى المندوبين في أول ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٦، طالب فيها بالوقف الفوري لمصادرة الأراضي العربية المحتلة، وبإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية، وأكد المجلس أن الإجراءات الإسرائيلية في المصادرة والاستيطان تتنافى مع مبدأ (الأرض مقابل السلام)[3].

وعندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن بناء مستوطنة جديدة في جبل أبي غنيم جنوب القدس العربية، فضلاً عن احتفاظها بالنفق الموجود في محيط الحرم الشريف مفتوحاً، ومنع الفلسطينيين من الدخول إلى مدينة القدس الشريف، وعزلها عن باقي مدن الضفة الغربية المحتلة، أعربت الجامعة العربية عن قلقها البالغ لهذه الإجراءات، ووصفتها بأنها تشكل حملة ترحيل متعمدة تستهدف المضي قدماً في تهويد مدينة القدس العربية، وأكدت الجامعة العربية في بيان صدر في الرابع والعشرين من شهر فبراير (شباط) سنة ١٩٩٧، على أن

---

(١) بوصف الأولي (أيرلندا) رئيسة الدورة وقتذاك للاتحاد الأوربي، وأما الثانية (كولومبيا) فبوصفها الرئيسة وقتذاك لدول عدم الانحياز.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠١١٠، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦، ص٩.

(٣) المصدر نفسه: العدد ٤٠١٧٣، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦، ص٦.

استمرار إسرائيل في بناء المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة ستكون له نتائج عسكرية وخطيرة على السلام، الأمر الذي يتطلب من مجلس الأمن ومن راعيي السلام (روسيا والولايات المتحدة) سرعة التحرك لإجبارإسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بصفة عامة، وفي مدينة القدس بصفة خاصة[(١)] .

وفي الدورة السابعة بعد المائة لوزراء الخارجية العرب، التي عقدت في جامعة الدول العربية بالقاهرة في يومي ٣٠ و٣١ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧ ، بمشاركة ثمانية عشر وزيراً للخارجية، فضلاً عن حضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات جلسة الافتتاح، الذي أكد أن الأراضي الفلسطينية تتعرض لعدوان سافر من قبل الحكومة الإسرائيلية، التي تتنكر لعملية السلام، وترفض تنفيذ ما تم الاتفاق عليه متحدية فلسطين، والأمة العربية والإسلامية والمسيحية، ومحاولة تهويد مدينة القدس وتغيير هويتها العربية، وكشف عرفات النقاب عن أن نتانياهو قد أهدى مجسماً لهيكل سليمان المزعوم لبطريرك القدس، حيث تم فيه إحلال الهيكل محل المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة المشرفة، وقال عرفات أن هناك خطة إسرائيلية لسحب هويات ستمائة ألف فلسطيني يقيمون بالقدس، وأوضح أن مستوطنة جبل أبو غنيم لا تمس القدس الشريف فقط، وإنما تمس أيضاً مدينة بيت لحم، والهدف منها إحلال هذه المستوطنة محل مدينة بيت لحم في الاحتفالات الألفين (٢٠٠٠) لميلاد السيد المسيح (عليه السلام) .

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٥٨ ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧ ، ص٩ .

ومن جانبه أكد د. عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمته، أن قرار الحكومة الإسرائيلية بالاستيطان في القدس قد مس وتراً حساساً لدي المسلمين والمسيحيين في كافة أنحاء العالم، وأدى إلى تأجج مشاعر الغضب والغليان، فضلاً عن رفض المجتمع الدولي لهذا القرار.

وقد عقب السيد يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية لسلطنة عمان على كلمة الرئيس الفلسطيني، قائلاً "إن الأمة العربية تؤمن بالسلام العادل والشامل، ولكن الحكومة الإسرائيلية نقضت العهود..، وأننا نأمل في أصدقائنا بالولايات المتحدة الأمريكية أن يعيدوا النظر في سياستهم تجاه الدعم المطلق لإسرائيل، وأن يأخذوا الحكمة من مصالحهم، وأن يقدروا مشاعر الأمة العربية والإسلامية، من أن القدس ليست وسيلة للسياسات والمناورات، وإنما هي ضمير الأمة، وأكد يوسف بن علوي أن انتفاضة عرب فلسطين هي صوت الله للدفاع عن المقدسات[1].

وقد صدرت عن تلك الدورة توصيات تحت عنوان (قضية فلسطين والصراع العربي/الإسرائيلي..، تدمير إسرائيل لعملية السلام الجارية)، نصت على ما يلي:

"أن مجلس الجامعة بعد أن تدارس آخر التطورات والمستجدات والمخاطر المحدقة، والعراقيل التي وضعتها إسرائيل لتدمير عملية السلام، والتزاماً من الدول العربية بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة،

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٩٠، ٣١ مارس ١٩٩٧.

وحرصاً على إنقاذ عملية السلام، يوصي المجلس بما يلي:

١- إيقاف خطوات التطبيع، التي جرى اتخاذها مع إسرائيل في إطار عملية السلام الجارية، وإيقاف التعامل معها بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، حتى تنصاع إسرائيل إلى مرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية على جميع المسارات خلال محادثات السلام.

٢- تعلق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار الالتزام بالمناطق العربية من الدرجة الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل، حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

٣- التأكيد على عروبة القدس، وتثبيت وجود المؤسسات الوطنية القائمة بها، والإدانة بشدة لبناء المستوطنات في المدينة المقدسة[١].

وتعبر هذه التوصيات عن الموقف الجماعي، الذي كان منتظراً من الساسة العرب، دون أي مزايدات أو الدخول في دوامة الشعارات، ونحسبها أيضاً خططاً مدروسة لمجابهة انحرافات الحكومة الإسرائيلية لخنق قضية السلام.

ولما استمرأت تلك الحكومة تعنتها وانحرافها، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً[٢] في التاسع عشر من سبتمبر (أيلول) سنة

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٩٧، ٥ مارس ١٩٩٧، ص١١.

(٢) ترأسه السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر، وحضره الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والأمين العام للجامعة العربية د. عصمت عبدالمجيد.

١٩٩٧، تطرق إلى الأزمة التي تتعرض لها عملية السلام، وانتهى الاجتماع إلى عدد من النقاط التي توافق عليها الرأي، وفي مقدمتها أن السياسة الإسرائيلية الحالية –سواء سياسة الاستيطان، أو الإجراءات التي تتخذ في القدس، وعدم تنفيذ الالتزامات– كلها أمور مرفوضة، ولا يمكن أن توافق عليها الدول العربية المجتمعة، من منطلق قرارت القمة العربية التي عقدت بالقاهرة عام ١٩٩٦، من أن هناك مسئولية على الجانب الذي يخرق أو لا يلتزم بالبنود التي قررتها الاتفاقات، وعملية مدريد بالذات[١].

وصرح الأمين العام لجامعة الدول العربية، بأن تجميد التطبيع مع إسرائيل قائم، مشيراً إلي أنه موقف مبدئي، حتى تظهر إسرائيل مواقف أخرى تدعو إلي إجراء تعديل، وأوضح أن هذا القرار يستهدف دفع إسرائيل للانصياع لمرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ الاتفاقيات على جميع المسارات[٢].

وفي دورته التاسعة والعشرين أدان مجلس وزراء الإعلام العرب قرار الكونجرس الأمريكي، بنقل مقر سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس العربية، ووصف القرار بأنه عنصري، يستهدف تهويد المدينة المقدسة، ورفض التعامل معه، لأنه يطلق يد الحكومة الإسرائيلية في نهب مزيد من الأرض الفلسطينية، ويشجعها على استمرار تعنتها في تحدي قرارات الشرعية الدولية، واعتبر المجلس

(١) أخبار اليوم: العدد ٢٧٥٩، ٢٠ سبتمبر ٢٩٩٧، ص١.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٤٦٥، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧، ص ٩.

يوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر (أيلول) من كل عام يوماً للقدس في الإعلام العربي، يتم فيه التركيز على المخاطر التي تحيق بالمدينة المقدسة، وتبني المجلس المقترحات التي اتفق عليها الأمين العام لجامعة الدول العربية مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والخاصة بإعداد كتاب حول انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس[1].

إلا أنه مع تقديرنا لبيانات وقرارات الجامعة العربية، فإن أول الطريق لتحرير القدس هو العمل على رأب الصدع بين العرب، وفتح صفحة جديدة فيما بينهم، باعتبار أن هذه الخطوة هي الضمان لاستعادة الممتلكات العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القدس العربية الإسلامية.

ج- جهود منظمة المدن العربية لدعم مدينة القدس

انطلاقاً من أهداف منظمة المدن العربية، في رفع مستوى الخدمات والمرافق في المدن العربية، وتطويرها والحفاظ على هويتها العربية وتراثها، واستشعاراً لأهمية القدس الشريف، ومكانتها كمدينة كبرى ومتميزة لدى أصحاب الديانات السماوية، باعتبارها رمزاً لفلسطين وأولى القبلتين، فإن المنظمة قد أولتها عناية خاصة، وجعلتها –وفقاً لنظامها الأساسي– عضواً دائماً في المكتب الدائم

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٣٨٣، ٣٠ يونيو ١٩٩٧، ص٩.

للمنظمة[1]، الذي يقوم بإدارة شؤون المنظمة، ومتابعة تنفيذ قراراته، والمصادقة على لوائح وميزانية صندوق تنمية المدن العربية، وكذلك الميزانية.

وفي إطار دعم المنظمة لمدينة القدس الشريف، فقد اتخذ المؤتمر العام السابع قراراً بإنشاء صندوق التآخي مع القدس الشريف، لما تتمتع به من مركز ديني مرموق، ومكانة تاريخية وحضارية بارزة منذ أقدم العصور، ولدى مختلف الشعوب والأمم، ونظراً لما تحتويه من كنوز التراث العربي الإسلامي، التي أصبحت بحاجة إلى عناية خاصة للحفاظ عليها وصيانتها، بعد أن عصفت بها ماديات الزمن، وبالنسبة للأوضاع والظروف الصعبة التي يعيشها العرب والمسلمون في تلك الديار، وما يتعرضون له من ضغوط واعتداءات وحشية من السلطات الإسرائيلية، وبالنظر لما تؤديه المعاهد والمؤسسات الخيرية والاجتماعية والصحية والتعليمية، التي أسست في القدس لمواجهة الضغوط والتحديات، وحيث إنها تشكل أحد مرتكزات الصمود العربي والإسلامي، وتقف مع شقيقاتها المدن المحتلة ببسالة وثبات في وجه مختلف المحاولات العدوانية، رغم قلة الموارد المالية اللازمة لتسيير تلك المعاهد والمؤسسات، لذلك -وشعوراً من الأمانة العامة للمنظمة، ومن الإخوة المسؤولين في المكتب الدائم والمدن الأعضاء بمسؤولية المدن الأعضاء القومية والدينية لدعم تلك المؤسسات- فقد اقترح أن تتم عمليات التآخي بين مدينة القدس الشريف والمدن العربية الكبرى،

---

(١) المادة رقم ١٨ من النظام الأساسي لمنظمة المدن العربية، ص ١١ .

ضمن إطار المنظمة، وطبقاً للقواعد والإجراءات المتعلقة بالتآخي، بحيث يحقق ذلك التآخي المقاصد والأهداف، وذلك بتأمين الدعم المادي والمعنوي لمدينة القدس ومؤسساتها، من خلال مبلغ سنوي تخصصه كل مدينة تتآخي مع مدينة القدس، يرصد سنوياً في ميزانيتها، ويحول لصندوق التآخي مع القدس، وفي ضوء ذلك تم توفير مساعدة عاجلة من صندوق التآخي مع القدس، تم صرفه في استكمال ترميم وصيانة خان السلطان، وهو أحد المعالم التاريخية البارزة في المدينة(١).

ويبدو أن جهود تلك المنظمة توقفت عند حد الدعم المالي غير المنتظم، ولم تسعفنا المصادر أو المراجع التي تيسرت لنا عن جهود أخرى تقدمها منظمة المدن العربية، والأمل معقود أن تبذل المنظمة جهوداً أكثر، وأن تكون جهوداً جماعية، حتى نستنهض الهمم، في الدفاع عن مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم وثالث الحرمين الشريفين.

المعهد العربي لإنماء المدن وجهوده في دعم القدس الشريف

المعهد العربي لإنماء المدن جهاز عملي متخصص للمدن العربية ومنظمتها في مجالات التدريب والاستشارات والأبحاث والتوثيق، وكل ما من شأنه دعم المدينة العربية ورفع مستواها وتطويرها، مع الحفاظ على هويتها العربية والإسلامية وتراثها الحضاري، وانطلاقاً من أهدافه واختصاصاته وأنشطته لتحقيق ذلك، فقد أعطى المعهد عناية خاصة لمدينة القدس الشريف، لأهميتها الدينية والتاريخية والحضارية، وباعتبارها عاصمة دولة فلسطين العربية، وعضواً مؤسساً لمنظمة المدن العربية.

(١) د. محمد عبدالله الحماد: جهود منظمة المدن العربية لدعم مدينة القدس، بحث قدم إلى ندوة الرباط، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٩.

ولعل من أولى أعمال المعهد في هذا المجال، عندما قررت الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية طباعة كتاب (كنوز القدس)، ودعم المعهد جهودها حتى صدر الكتاب في طبعة فاخرة عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، بهدف صيانة الكنوز الإسلامية في القدس الشريف، والحفاظ على هذه الصروح الحضارية في مجال العمارة الإسلامية، المتمثلة في المساجد والمآذن والمدارس ودور القرآن ودور الحديث والحدائق والطرق والأسواق والأسوار والحمامات وغيرها.

ونظراً لأن الكتاب قد صدر في طبعة فاخرة محدودة التوزيع، فقد تم طرح فكرة إصدار الكتاب في طباعة عادية (شعبية)، ليسهل توزيعه على نطاق واسع، ويكون قاعدة الانتشار والتوعية بالموضوع والرسالة والأدوار والأهداف السامية والغايات النبيلة، التي تسهم بها منظمة المدن العربية والمعهد، وقد أبدي المعهد استعداده للقيام بالإعداد العلمي والفني لإخراج هذه الطبعة العادية، حيث إن الطباعة الفاخرة محدودة التوزيع، وقد لا تذهب إلى المهتمين بالموضوع، ومن ثم لا تحقق الأهداف المرجوة، وخصوصاً وقد جدت الآن الكثير من المعطيات الجديدة التي يجدر أخذها في الاعتبار.

وفي إطار الجهود لدعم القدس وأمانتها، وعندما صدر العدد الأول من مجلة (القدس الشريف) عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، وهي مجلة شهرية متخصصة في توثيق كل مايتعلق بشأن المدينة المقدسة تصدر من مكتب أمانة القدس في عمان، كان المعهد أول المهتمين بصدورها والاشتراك فيها والتنويه عنها، واستعداد المعهد للمساهمة فيها.

وتتوالى الجهود الدولية والإقليمية والمحلية، عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات، لتوضيح أهمية هذا التراث الحضاري الإنساني، حيث إن القدس لها مكانتها لدى أصحاب الديانات السماوية

الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، والمعهد العربي لإنماء المدن يسهم في هذه الفعاليات، وكذلك من خلال الدراسات والأبحاث، التي يعدها في الموضوعات المرتبطة بمدينة القدس وتراثها الخالد، وكذلك من خلال المساهمة في المناسبات، التي تنظم هذا الغرض مثل يوم القدس، للتأكيد على أهمية القدس وتحرير المدينة العريقة[١].

د- موقف بعض الحكومات العربية

من قضية القدس الشريف - المملكة العربية السعودية

رفضت المملكة العربية السعودية -وما تزال- الخطط الإسرائيلية، الداعية إلى إغفال الحق العربي في المدينة المقدسة، ونددت بالمشروعات الاستيطانية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، ولم يقف رفض المملكة على الشجب والتنديد والرفض، بل خطت خطوة إيجابية وهامة، حيث قدمت ثلاثين مليون دولار لإنشاء مساكن للفلسطينيين بالقدس، ومع أن إسرائيل وضعت العراقيل أمام حصول الفلسطينيين على تراخيص للبناء في المناطق الفلسطينية، الأمر الذي طرح بديلاً للتوسع الرأسي، أي تعلية المساكن الحالية للفلسطينيين.

وفي جلسة مجلس الوزراء السعودي في ١٨ جمادى الأولى ١٤١٧هـ/ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٩٦م، رحب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بموقف الدول المحبة للسلام إلى جانب المملكة وشقيقاتها الدول العربية، وذلك باستنكار المجازر الإسرائيلية

(١) المصدر السابق نفسه: ص١٠.

الوحشية في القدس، التي أعقبت فتح نفق تحت أساسات المسجد الأقصى، وقد عدت المملكة إقدام السلطات الإسرائيلية على فتح النفق دليلاً على النوايا المبيتة لتصفية الوجود العربي الإسلامي في المدينة المقدسة، ودعت المملكة مجلس الأمن والمجتمع الدولي للعمل علي إنهاء الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية المتعلقة بالمسجد الأقصى[١].

وفي الكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين إلى حجاج بيت الله الحرام في حج عام ١٤١٨هـ/ أبريل (نيسان) عام ١٩٩٧م، أكد التزام السعودية بإحلال السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، وندد بمشروع إسرائيل في بناء المستوطنات في القدس، والإقدام على أي خطوات تنتهك حقوق سكانها، وقال الملك فهد إن موقف المملكة من القدس موقف واضح، وهي تستنكر وتدين كل تصرف في المدينة المقدسة يتعارض مع طبيعتها وحق أهلها الشرعيين فيها[٢].

وإبان زيارته للعاصمة الفرنسية باريس، دعا الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض إلى الضغط على إسرائيل لكي تستجيب لقرارات الشرعية الدولية، وتنفذ الاتفاقيات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في أوسلو، وألا تضع العقبات أمام مسيرة السلام، وأن توقف بناء المستوطنات، وتتوقف عن ممارساتها غير الإنسانية تجاه الفلسطينيين، حتى يتحقق السلام العادل والدائم في المنطقة[٣].

وقد حذرت أجهزة الإعلام السعودية الحكومة الإسرائيلية من

---

(١) الحرس الوطني: جمادى الآخرة ١٤١٧هـ، ص٦.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٣١٢، ٢٠ أبريل ١٩٩٧، ص ٨.

(٣) الأهرام: العدد ٤٠٣٢٢، ٣٠ أبريل ١٩٩٧، ص ٨.

السير في غيها وصلفها، فهذه هي مجلة الحرس الوطني، التي تصدر في أول كل شهر عربي، وهي مجلة رصينة تستكتب بعض كبار الكتاب، لا يخلو عدد منها من التنديد بالإجراءات الإسرائيلية في القدس، وفي أحد أعدادها[١] عالجت مسألة النفق، وقالت في افتتاحيتها إن المسلمين يعتبرون القدس وما حولها من مقدسات، خطاً أحمر لا يمكن السماح بتجاوزه بأية إجراءات كانت.

وخلال اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في مارس (آذار) سنة ١٩٩٧، دعت بعض الصحف السعودية إلى قطع كل علاقة بإسرائيل، وتقديم الدعم للانتفاضة الفلسطينية، وطالبت صحيفة (اليوم) باتخاذ موقف عربي موحد تجاه عملية السلام على جميع مساراتها، ومواجهة التحديات الإسرائيلية بخطوات فاعلة ومؤثرة، يقف على رأسها وقف جميع أشكال التطبيع مع الحكومة الإسرائيلية، ووافقتها في ذلك صحيفة (الجزيرة).

وأما صحيفة (البلاد) فقالت إنه يتعين على إسرائيل أن تفهم جيداً أنه في ظل عدم احترامها للاتفاقات مع الفلسطينيين، فإنه ليس من المنطق أن يطلب من السلطة الفلسطينية كبح جماح الغضب الفلسطيني، الذي جاء كنتيجة طبيعية للقرار الإسرائيلي المباغت بالاستيطان في جبل أبي غنيم بالقدس العربية[٢].

الإمارات العربية المتحدة

في نوفمبر من عام ١٩٩٥، وإبان المهرجان الذي عقد في مدينة أبو ظبي تحت شعار (من أجلك يا قدس)، أعلن وكيل وزارة الإعلام

(١) الحرس الوطني: جمادى الآخرة ١٤١٧هـ، ص ٧.

(٢) جاء هذا في الصحف اليومية السعودية التي صدرت في ٣٠ مارس ١٩٩٧.

بدولة الإمارات عن البدء في تنفيذ قرار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، بتمويل عدد من المشروعات السكنية في مدينة القدس، وأن الاتصالات قد بدأت مع مجلس الإسكان في المدينة المقدسة لتنفيذ هذه المشروعات، ومن بينها حي الشيخ زايد بالقدس، وكذلك ترميم عدد من المقدسات الإسلامية والمسيحية بها.

كما أعلنت جمعية الهلال الأحمر بدولة الإمارات بدء تنظيم حملة تبرعات من أجل مدينة القدس العربية، والتي طالب بها الشيخ زايد، ومما تجدر الإشارة إليه أن المهرجان المشار إليه توج أعماله بإصدار ما عرف بإعلان أبو ظبي حول القدس الواقع والمستقبل والعمل المطلوب)، الذي أكد أهمية وضع استراتيجية متكاملة لإنقاذ القدس، تشتمل على خطط للتنمية الداخلية وأخري إعلامية، لإيجاد حقائق فلسطينية على أرض الواقع، وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة، ودعمه وتفعيل دوره في مواجهة عمليات تهويد المدينة[١].

ومن الملاحظ أن الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية بفتح النفق قد أثار ردود فعل عربية شديدة، ولكنها جاءت في صورة تنديد أو إدانة أو المطالبة بضغوط دولية أو دعم للفلسطينيين في الداخل، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية[٢]، وقد قمنا برصد ما بثته أجهزة الإعلام، فلم نجد سوى البيانات أو الدعوات، سواء من قبل حكومات عربية أو إسلامية أو نقابات مهنية أو اجتماعية.

---

(١) الأهرام: ٥ نوفمبر ١٩٩٥م

(٢) أنظر على سبيل المثال: الأهرام: ٢٨ و٢٩ و٣٠ سبتمبر ١٩٩٦.

آخر ساعة[1] في الباكستان:

٦٠٠ مليون مسلم في صوت واحد: القدس عربية

كانت لحظة تاريخية فى هذا التجمع الإسلامى الكبير، عندما اتحت كلمة ٦٠٠ مليون مسلم.

وعندما قرر مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في لاهور: «التزامه بشأن القدس الشريفة، والمطالبة بانسحاب اسرائيل الفوري منها، وان اعادة السيادة العربية للقدس شرط أساسى ولازم لاية تسوية فى الشرق الأوسط، وان أى حل لا يعيد هذا الوضع إلى سابق عهده لاتقبله البلاد الإسلامية كما يعارض المؤتمر أية محاولة لتحويل القدس».

كما أقر الملوك والرؤساء «بأن تقدم الدول الإسلامية كل العون مصر وسوريا والاردن – دول المواجهه – ولشعب فلسطين لاسترداد الأرض المحتلة بكل الوسائل، ولارغام اسرائيل على الانسحاب منها، ومطالبة الدول الإسلامية التى لها علاقات مع اسرائيل بقطعها فورا تدعيما للتضامن الإسلامي».

وكانت لحظة تاريخية – قبل ذلك – فى مؤتمر لاهور عندما وقف الرئيس أنور السادات وقال للملوك والرؤساء:

«حين اجتمعنا في الرباط – المؤتمر الإسلامي الأول – كنا نعانى التمزق والمرارة ولكننا كنا نعد انفسنا لمعركة المصير، وقد جاء ذلك اليوم فى العاشر من رمضان وكانت من اشرف وارفع معارك التاريخ، انها معركة استعادة الحق والكرامة، معركة ضرب الحلف وقبول التحدى ورفض التخلف، وليست لنا مطالب الا ان يكون تأييد ٦٠٠ مليون مسلم عالياً مدويا واضحاً للعالم كله».

(١) العدد ٢٠٥٣ / ٥ صفر ١٣٩٤هـ / ٢٧ فبراير ١٩٧٤م.

هـ - القدس في منظمة المؤتمر الإسلامي

من المعروف أن مؤتمر القمة الإسلامي الأول قد عقد في الرباط في سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٩، في أعقاب حريق المسجد الأقصى، وقد شاركت في حضوره سبع وعشرون دولة إسلامية، كانت تربط بين بعضها وبين إسرائيل علاقات دبلوماسية أو تجارية، كما تفصل فيما بينها خلافات سياسية، وإن كان المؤتمر قد ركز جل اهتمامه على موضوع حريق المسجد الأقصى، فإن مجرد اجتماع مؤتمر للدول الإسلامية كان في حد ذاته نجاحاً ذا شأن.

وفي الفترة من ٢٢ وحتى ٢٤ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٤، اجتمع المؤتمر الإسلامي الثاني في لاهور بباكستان، وفي ظروف ومناخ مختلف عن المؤتمر الأول، نستطيع إجمالها فيما يلي:

أ- إن التجمع الإسلامي كان قد بدأ يأخذ هيكله التنظيمي في أول اجتماع لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في ٢٣- ٢٥ مارس (آذار) سنة ١٩٧٠، حيث تقرر إنشاء أمانة إسلامية دائمة مقرها المؤقت جدة، على أن تنقل إلى القدس عقب تحريرها.

ب- أنه اجتمع بعد انتصار رمضان / أكتوبر التي قادت لواء الحرب فيها دولة إسلامية هي مصر، وقد سبقته أيضاً محاولات الوفاق بين أعضائه.

ج- إن بعض الدول الإسلامية التي اجتمعت في لاهور، كانت تمثل قوة اقتصادية برزت بعد حرب أكتوبر وهي الطاقة.

د- إن المؤتمر كان مطالباً بأن يتخذ موقفاً جماعياً موحداً تجاه القدس.

ومن ثم جاءت قراراتها قوية ومعبرة عن هذا الموقف الموحد، حيث نص البيان الختامي للمؤتمر بشأن القدس "لن تقبل البلدان الإسلامية أي اتفاق أو برتوكول أو تفاهم يكرس استمرار الاحتلال لها، أو ينقلها إلى سيادة غير عربية، أو يجعلها موضوع مساومة أو تنازلات، وانسحاب إسرائيل من القدس ضرورة ثابتة ومهمة لسلام عادل في الشرق الأوسط، كما يرفض المؤتمر أي اتجاه لتدويل القدس، ويطالب بإلغاء كافة الإجراءات المؤدية إلى ضم مدينة القدس العربية لإسرائيل، أو تغيير الطابع العربي التاريخي للمدينة، واعتبار هذه التدابير والإجراءات لاغية وكأنها لم تكن"[1].

وقد انبثقت لجنة عرفت بلجنة القدس، وترأسها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

ومن البدهي أن تلتزم منظمة المؤتمر الإسلامي بهذا القرار، وتواصل العمل به حتى يومنا الحاضر، والتأكيد عليه في جميع المؤتمرات الإسلامية، التي عقدت بعد مؤتمر لاهور، وعلى سبيل المثال ما اتخذه المؤتمر السابع، الذي عقد في الدار البيضاء في ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٤، هذا فضلاً عن تنفيذ أنشطة كان أهمها:

أ- دعوة جميع الدول الإسلامية التي لم توقع حتى الآن على تآخي عواصمها مع مدينة القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين، إلى سرعة إنهاء إجراءات التآخي، وتبني مشاريع داخل مدينة القدس دعماً لها ولمواطنيها الصامدين، وتنظيم أسواق خيرية

(١) آخر ساعة: أسبوعية، القاهرة، العدد ٢٠٥٣، ٢٧ فبراير ١٩٧٤.

لصالح صندوق القدس التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ب- استمرار التنسيق حول موضوع القدس مع كافة المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية.

ج- دعم المؤسسات التعليمية في مدينة القدس الشريف من مدارس وجامعات، وتمكينها من أداء رسالتها في مناهضة تهويد المدينة المقدسة.

د- تقديم الدعم المالي اللازم لترميم الأبنية التاريخية، والمساكن المهددة بالانهيار في القدس الشريف، وبناء المساكن للمواطنين العرب لتعزيز صمودهم، وإفشال مخطط تهويد القدس الشريف[1].

وقد بدأ التحرك العملي بعد اجتماع قمة الدار البيضاء، كما يلي:

(أ) في اجتماعها الخامس عشر بمنتجع إيفران المغربي يومي ١٦ و١٧ يناير (كانون ثان) سنة ١٩٩٥، طرح في لجنة القدس[2] المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي اقتراحان عمليان:

الأول: اقترحه الملك الحسن الثاني، ويشتمل على ضرورة إنشاء وكالة تسمى (وكالة الإنقاذ)[3] وفق القواعد المحاسبة للقطاع الخاص، وتجمع الأموال من المسلمين المنتشرين في أنحاء العالم، وتواجه بها الموقف الحالي في القدس،

---

(١) الأهرام: ١٥ ديسمبر ١٩٩٤.

(٢) أنشئت في الثاني عشر من يوليو (تموز) سنة ١٩٧٥، ولكنها لم تبدأ نشاطها إلا في عام ١٩٧٩، وتضم المملكة المغربية والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة لبنان ودولة فلسطين وجمهورية موريتانيا ودولة بنجلاديش والجمهورية العربية السورية وإيران وإندونيسيا والنيجر وباكستان والسنغال والمملكة العربية السعودية، ثم ضمت مصر إليها (لجنة القدس) في مؤتمر القمة السابع الذي عقد بالدار البيضاء، وحضرت أول اجتماع للجنة في منتجع (إيفران) يومي ١٦ و١٧ يناير عام ١٩٩٥.

(٣) سميت في عام ١٩٩٧ باسم (بيت المال للقدس الشريف)، وبات مقرها الرباط، للمزيد: الأهرام: العدد ٤٠٢٤٤، ١١ فبراير ١٩٩٧، والعدد ٤٠٣٠٩، ١٧ أبريل ١٩٩٧.

وستتكفل رئاسة اللجنة بوضع النظام الأساسي للوكالة، وستكون مهمتها المعاونة في بناء المساكن وترميم المعالم الإسلامية، والتدخل بمساعدات مالية للحيلولة دون بيع الأراضي والممتلكات العربية، من جانب الذين تضطرهم سلطات الاحتلال الإسرائيلى إلي ذلك.

الثاني : قدمه الوفد المصري برئاسة عمر موسى وزير الخارجية، ويتضمن إنشاء فريق اتصال بمقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، على مستوى المندوبين الدائمين للدول أعضاء لجنة القدس، ومهمة هذا الفريق –طبقاً للاقتراح المصري– المتابعة والتنسيق من أجل تنفيذ قرارات اللجنة، فيما يتصل بالأمم المتحدة، وبخاصة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالقدس، والهدف من الاقتراح هو استثمار القرارات الدولية، وهي في مجملها في صالح الموقف العربي، في دفع مفاوضات التسوية السلمية وتصحيح مساراتها(١).

وقد أقرت لجنة القدس هذين الاقتراحين كقرارين، مما أكسبهما أهمية بالغة الشأن لو طبقا وخرجا إلى نطاق التنفيذ.

(ب) بناء علي قرار صادر من القمة الإسلامية بالدار البيضاء، عقدت ندوة القدس في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في ١٠– ١٣ مارس (آذار) سنة ١٩٩٥(٢).

---

(١) الأهرام: ٣ فبراير ١٩٩٥، ص٨.

(٢) حضر الندوة كل من: الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشيخ جادالحق على جادالحق، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي د. حامد الغابد، ووزير الأوقاف المغربي عبدالكبير العلوي ممثلاً خاصاً للملك الحسن الثاني (رئيس لجنة القدس)، والبابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقصية، وفاروق قدومي وزير خارجية فلسطين، وكيبا بيران رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني.

وفي افتتاح الندوة، أكد الأمين العام للجامعة العربية على أن السلام خيار استراتيجي يفرض على إسرائيل عدم إحداث أي تغييرات في الخصائص الجغرافية والسكانية لمدينة القدس، وعدم المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، ووقف عمليات مصادرة الأراضي العربية، وإزالة العقبات التي تضعها الحكومة الإسرائيلية أمام نشاط المؤسسات الفلسطينية بالمدينة" .

وقال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي "إنه من الواضح أن إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً عن إنشاء مستوطنات جديدة في القدس، إنما يهدف إلى إكمال الطوق حولها، تمهيداً للقضاء على كل عربي، سواء كان مسلماً أو مسيحياً، وأكد على أن قضية القدس الشريف ما زالت تمثل القضية المركزية للأمة الإسلامية، وهي مفتاح السلام الدائم والشامل في المنطقة" .

وأكد الإمام الأكبر شيخ الأزهر على "أن مدينة القدس الشريف تسكن في وجدان المسلمين، وقد اختاروها مسكناً ومقاماً لهم، كما كان جميع الخلفاء والحكام المسلمين (أمويين وعباسيين وعثمانيين) يتسابقون إلي إعمار المدينة، وتأمين راحة زوارها من مسلمين ومسيحيين ويهود، والمحافظة على سلامتهم في جعل أمنها رمزاً للحضارة العربية والإسلامية، والتعايش بين الأديان السماوية" .

وقال البابا شنودة "إن القدس تمثل مكانة كبيرة في قلب كل

مسيحي عاش فيها منذ ميلاد السيد المسيح (عليه السلام)، ومنذ أن تأسست أول كنيسة مسيحية في العالم" ، وأضاف قائلاً "إن ادعاء اليهود بأنهم يعيشون في القدس –أرض الميعاد– بوعد من الله غير صحيح إطلاقاً، بل الصحيح أن اليهود جاءوا إلى فلسطين بوعد من بلفور وليس من الله"[١] .

(ج) وفي كوناكري بجمهورية غينيا انعقد المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرون لوزراء الخارجية في دورته التي اتخذت مسمى (دورة السلام والتضامن والتسامح)، في الفترة من ١٧– ٢٠ رجب ١٤١٦هـ/ ٩– ١٢ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٥م، وكانت قضية القدس في مقدمة اهتمامات هذه الدورة.

ودرس المجتمعون تقرير الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول المدينة المقدسة، واستعرضوا الانتهاكات الإسرائيلية المتعمدة فيها، وأصدروا القرار رقم ٣ /٢٣س، الذي تضمن الانطلاق من مباديء وأهداف ميثاق المنظمة، والاستناد إلى القرارات الإسلامية، التي تؤكد أن قضية القدس الشريف تشكل جوهر قضية فلسطين، التي هي قضية المسلمين الأولى، وجوهر النزاع العربي الإسرائيلي، وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية، باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين.

وأشار القرار أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وخاصة القرارات ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ الخاصة بمدينة القدس الشريف، والتي تؤكد بطلان القانون

(١) الأهرام: ١٣ مارس ١٩٩٥.

الإسرائيلي القاضي بضمها، واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، وأعرب المؤتمر في قراره المذكور عن قلقه العميق لتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف، ولما آل عليه وضع المدينة والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، وخاصة المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، نتيجة لتزايد التهويد والاستيطان.

وخلص القرار إلى دعوة فريق الاتصال المعني بمدينة القدس[1]، للعمل على استصدار القرار الخاص بالقدس من الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، على نحو يتفق وطبيعة الظروف والتطورات الأخيرة، والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في مدينة القدس الشريف.

كما دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم كل أشكال المساعدات للشعب الفلسطيني، من أجل نقل جميع السلطات والمسؤوليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة – بما فيها مدينة القدس الشريف– إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك توفير الإمكانيات المادية للمحافظة على المقدسات الإسلامية فيها، ودعم صمود أهلها ومؤسساتها للتصدي لمخططات إسرائيل، الهادفة إلى طمس معالم القدس العربية الإسلامية وضم المدينة[2].

---

(١) سبقت الإشارة إليه وكانت هذه اللجنة قد تشكلت بناء على اقتراح مصر في الدورة الخامسة عشرة للجنة القدس، التي انعقت في مدينة إيفران بالمملكة المغربية (١٦–١٧) يناير كانون ثانى سنة ١٩٩٥م.

(٢) تقرير وقرارات مقدمة إلى المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية في كوناكري بجمهورية غينيا في ١٧– ٢٠ رجب سنة ١٤١٦هـ/ ٩– ١٢ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٥م، وأنظر أيضاً: نص القرارات الخاصة بالقدس في ملاحق هذه الدراسة، ملحق رقم ٢.

(د) في ختام اجتماعها بالعاصمة السورية (دمشق) في الأول من ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٦ ، أدانت لجنة المتابعة الوزارية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الإعلام، سياسة إسرائيل في الاستيطان، ومصادرة الأراضي العربية، والمخططات الإسرائيلية لتغيير معالم القدس، ووجه البيان الصادر عن اللجنة الدعوة إلى أجهزة الإعلام في الدول الإسلامية إلى ممارسة دورها في فضح الأساليب والممارسات الإسرائيلية، ودعم الصمود العربي في الأراضي المحتلة[١] .

(هـ) وفي إطار التأكيد على هوية القدس العربية، وتراثها الحضاري الإسلامي، عقدت القمة الإسلامية دورة غير عادية في العاصمة الباكستانية (إسلام آباد) في ٢٣ من مارس (آذار) سنة ١٩٩٧ ، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاماً على استقلال باكستان، وإذا كانت هذه القمة قد تجمعت تحت شعار (تحديات العالم الإسلامي في القرن الواحد والعشرين)، إلا أن قضية القدس الشريف سيطرت على أعمالها .

ففي كلمة الافتتاح حمل الرئيس الباكستاني (فاروق ليجاري) بشدة على حملة الاستيطان التي تقوم بها إسرائيل في القدس العربية، مشيراً إلى "أن مأساة فلسطين، واحتلال إسرائيل الأراضي المقدسة، هو جرح غائر في جسد العالم الإسلامي كله" ، وقال "إن بلاده أيدت المسيرة السلمية في الشرق الأوسط، على أن تؤدي إلى استعادة الأراضي العربية المغتصبة المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف" .

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠١٧٣ ,٢ ديسمبر ١٩٩٦م .

وفي كلمته أمام قمة إسلام آباد، ناشد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات العالم الإسلامي السمو فوق أي خلاف، وتوحيد الجهود من أجل إنقاذ القدس من المؤامرات، التي تستهدف عزلتها وتهويدها، وهاجم عرفات السياسة الإسرائيلية بشدة، مؤكداً على مساعي السلطة الوطنية الفلسطينية لإنقاذ عملية السلام، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تحرير القدس المحتلة، وعودتها إلى أصحابها الأصليين، كعاصمة عربية (إسلامية مسيحية)، وعاصمة لدولة فلسطين.

وقد تزامنت كلمة عرفات أمام قمة إسلام آباد مع دعوة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لهذه القمة، إلى دعم جهاد الفلسطينيين ضد السلطات الإسرائيلية، واتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة للضغط عليها، للتراجع فوراً عن مشروع الاستيطان في جبل أبي غنيم، وتفكيك جميع المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية.

وفي جلسة افتتاح مؤتمر قمة إسلام آباد، قال صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني : "لقد جئنا حاملين هموم أولى القبلتين، ومعاناة الأرض المقدسة، وإخواننا الفلسطينيين من محاولات استضعافهم، بالرغم من مناصرة المؤسسات الدولية لقضاياهم" .

ومن جانبه قال رئيس وزراء باكستان (نواز شريف) " أن قضية فلسطين وقضية القدس الشريف لا تزال من أهم أولويات الأمة الإسلامية، وأكد أن حكومة وشعب باكستان ستقف دائماً كتفاً

بكتف مع الفلسطينيين، من أجل الحصول على حقوقهم المشروعة، وشدد على أن من بين هذه الحقوق قيام دولة مستقلة، تكون عاصمتها القدس الشريف"[1].

وجاء في كلمة مصر، التي ألقاها عمرو موسى وزير خارجيتها، نيابة عن الرئيس محمد حسني مبارك "أن قضية القدس، التي هي بحق جوهر قضية العالم الإسلامي الأولى، تجتاز مرحلة بالغة الدقة، إن الأوضاع الخطيرة التي تمر بها المدينة المقدسة آخذة في التفاقم، من جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ومحاولة طمس الهوية الحقيقية لهذه المدينة، وهو تحد رئيسي ينبغي أن يواجهه العالم الإسلامي بكل صلابة وحزم، إن مضي إسرائيل في سياسة الاستيطان، واغتصاب الأراضي، وتجاهل الاتفاقات المعقودة، والمباديء الحاكمة لها، سوف يقضي على عملية السلام التي باتت تترنح، إن إسرائيل تمارس سياسة فيها انتهاك خطير، وتبديد للسلام، وتفريط لجهود مضنية عبر مسيرة سلمية شاقة، قطعنا فيها شوطاً نحو التعايش بين شعوب المنطقة، وتعاونها في تحقيق سلام عادل ومتوازن"، ثم طالبت مصر "بأن تتخذ من القرارات ما يشكل سلاحاً للدبلوماسية الإسلامية في معركتها من أجل القدس"[2].

(و) في يومي ٢٦ و٢٧ من مارس (آذار) سنة ١٩٩٧، اجتمعت لجنة القدس[3]، في دورتها السادسة عشرة بالعاصمة المغربية

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٢٨٥، ٤ مارس ١٩٩٧، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جاءت الدعوة إلى اجتماعها بعد لقاء الرباط بين الرئيس محمد حسني مبارك والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني في نهاية شهر مارس (آذار) سنة ١٩٩٧ .

(الرباط)، وقد عكست مقرراتها القلق الإسلامي تجاه تعنت الحكومة الإسرائيلية، وإصرارها على بناء مستوطنة جديدة في جبل أبي غنيم، وأشارت إلى أن خطورة الاستيطان تكمن في أن مدن بيت لحم وبيت جالاوبيت ساحور سوف تختنق، حيث إن الاستيطان سيبقيها دون أرض لاحتواء الزيادة السكانية الطبيعية، كما أن ربط مستوطنة جيلو Gilo[١] بالمستوطنة المزمع بناؤها في أبي غنيم، سيفصل –وللأبد– بيت لحم عن شرقي القدس وغربها.

ومن أهم التوصيات التي تضمنها البيان الختامي، هي:

أولاً : رفض أعضائها الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعلى رأسها مدينة القدس الشريف، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ثانياً : تحذير صريح للحكومة الإسرائيلية للتوقف عن سياستها الاستفزازية تجاه العرب.

ثالثاً : حث الدول الإسلامية، التي شرعت في إقامة علاقة مع إسرائيل، بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب، حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة، وتنفذ الاتفاقيات الدولية، والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام، وفقاً للمباديء التي أقرها مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، والاتفاقات الأخرى المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

(١) أنظر الخريطة ص٧٢.

رابعاً : دعم موقف السلطة الوطنية الفلسطينية، وإدانة استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياستها الاستيطانية في القدس بشدة، وسائر الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

خامساً : اتخاذ الإجراءات الضرورية، كي يبدأ بيت مال القدس الشريف أعماله[(١)].

سادساً : دعوة الفاتيكان والكنائس الشرقية، وغيرها من الكنائس المسيحية ، إلي المشاركة في العمل على مقاومة تهويد مدينة القدس[(٢)].

– القمة الإسلامية الثامنة (طهران، ٩– ١١ ديسمبر ١٩٩٧)

وقد تصدرت قضية السلام في الشرق الأوسط مناقشات القمة الإسلامية الثامنة بالعاصمة الإيرانية (طهران) في الفترة من ٩– ١١ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٧، بمشاركة ست وخمسين دولة إسلامية.

وفي خطاب الافتتاح دعا مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية (آية الله على خامنيء) العالم الإسلامي إلى أخذ زمام المبادرة لتحرير فلسطين، وقال "إن العدو استوطن أرض فلسطين، وسلح المستوطنين، وقسم الأراضي العربية"، وطالب خامنيء بتقديم المزيد من الدعم لدول المواجهة مع إسرائيل[(٣)].

---

(١) أكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (د. عزالدين العراقي) على "أنه تم تحويل ثلاثة ملايين وستمائة ألف دولار من صندوق القدس إلى السلطة الفلسطينية، وأن هذا جزء ضئيل من خطة طموحة من المنتظر تنفيذها مستقبلاً"، الأهرام: العدد ٤٠٣١٦، ٢٤ أبريل ١٩٩٧، ص٥.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٢٩٧، ٥ أبريل ١٩٩٧، ص ٦ .

(٣) المصدر نفسه: العدد ٤٠٥٤٦، ١٠ ديسمبر ١٩٩٧، ص٩.

وفي ختام أعمال القمة الإسلامية في طهران، صدر (إعلان طهران) الذي عكس رؤية منظمة المؤتمر الإسلامي لمختلف القضايا التي يواجهها العالم الإسلامي، وفي مقدمتها قضية القدس الشريف، حيث أكدت أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة.

ودعا (إعلان طهران) إلى تضافر الجهود من أجل عودة القدس إلى الحياة الفلسطينية، وعاصمة لدولة فلسطين، وأن قضية فلسطين والقدس هي قضية المسلمين الأولى، وطالب بعدم تغيير إسرائيل للوضع الجغرافي والسكاني من أجل تهويد المدينة المقدسة، مع دعم صمود أهالي مدينة القدس، وعدم نقل البعثات الدبلوماسية إليها، والضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وربط التطبيع معها بما تحرزه من تقدم في مسيرة السلام(١).

- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية

(قطر، مارس ١٩٩٨)

في البيان الختامي في ١٨ ذي القعدة سنة ١٤١٨هـ/ ١٧ مارس (آذار) سنة ١٩٩٨م، أكد المؤتمر على مساندته الكاملة لعملية السلام، وتمسكه بأسس مرجعيتها (مدريد وأوسلو)، وطالب إسرائيل باحترام وتنفيذ التزاماتها وتعهداتها، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف.

---

(١) المصدر نفسه: العددان ٤٠٥٤٧ و٤٠٥٤٨، ١١ و١٢ ديسمبر ١٩٩٧، ص٩ و٤.

وطالب البيان أيضاً المجتمع الدولي، وخاصة راعي عملية السلام (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) بالضغط على إسرائيل، لكي تمتثل لقرارات الشرعية الدولية، وتتوقف عن سياسة الاستيطان، ودعا البيان مجلس الأمن إلى إحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في مدينة القدس، وأعرب البيان عن تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني، وحقه في دولته المستقلة وعاصمتها القدس[1].

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠٦٤٤، ١٨ مارس١٩٩٨، ص٩.

رابطة العالم الإسلامي (مكة المكرمة)

قامت الرابطة بنشاط مكثف عبر أجهزتها الثلاثة: الأمانة العامة والمجلس الأعلى العالمي للمساجد والمجمع الفقهى الإسلامي.

أولاً: الأمانة العامة:

في المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في مكة المكرمة (١٤-١٦ من ذي الحجة ١٣٨١هـ /١٨-٢٠ مايو ١٩٦٢م)[١] قرر المؤتمر إعتبار القدس وفلسطين في المكانة الأولى من جميع القضايا الإسلامية، وأعلن بطلان كل ما أحدثه الاستعمار والصهيونية في فلسطين من احتلال وتقسيم، وبرفض كل مشروع يرمى إلى إقرار الأمر الواقع، وأحال المؤتمر إلى رابطة العالم الإسلامي دراسة الوسائل المنظمة التى تجند كل مسلم لخدمة قضية الأرض المقدسة وحشد الطاقات الإسلامية في سبيل انقاذها[٢].

وبعد ثلاثة أعوام وفي الدورة الثانية للمؤتمر نفسه (مكة المكرمة ١٥-٢٢ ذي الحجة ١٣٨٤هـ/١٧-٢٤ ابريل ١٩٦٥م) قرر

---

(١) في سبيل تحقيق التضامن الإسلامي عقد عدد من الإجتماعات والمؤتمرات الإسلامية في تاريخنا المعاصر، منها المؤتمر الإسلامي العام الأول الذي دعا إليه الملك عبد العزيز آل سعود – يرحمه الله – في ذي القعده ١٣٤٤هـ / يونيو ١٩٢٦م.

وإجتماع كراتشي في عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م، وندوة المؤتمر الإسلامي في القدس (١٣٧٩ / ١٩٦٠م) وفي المؤتمر الإسلامي العام الأول الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية في شهر ذي الحجة ١٣٨١هـ / ١٩٦٢ بمكة المكرمة.

تم تأسيس (رابطة العالم الإسلامي) وكان من أهدافها التشاور والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الإسلامية في معالجة الأمور والقضايا الإسلامية في مختلف البلدان والأقطار، وذلك من خلال عقد لقاءات وإجتماعات وتنظيم مؤتمرات.

(٢) رابطة العالم الإسلامي :الأمانة العامة–مكة المكرمة–قرارات وتوصيات المؤتمر الإسلامي الأول ص١٦-١٨ .

المجتمعون أن قضية فلسطين هي قضية إسلامية، بل هي القضية الأولى في العالم الإسلامي، وأن من الواجب المحتم في الظروف الحاضرة العمل لإنقاذ البلاد المقدسة التى تضم المسجد الأقصي المبارك القبله الأولى للمسلمين، ومكان الإسراء والمعراج، ومثوي الصحابه والتابعين وشهداء المجاهدين، وأن ذلك أصبح واجباً شرعياً وإنسانياً على جميع المسلمين.

واعلن المؤتمر رفضه لمقررات الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين، وتدويل القدس ومنطقتها.

كما أعلن المؤتمر عن شعوره بالقلق الشديد من المطامع اليهودية في الأماكن المقدسة الإسلامية في فلسطين، وبصورة خاصة المسجد الأقصي التى أعلنوها على ألسنة زعمائهم وأحبارهم المسؤولين، وما أرجفوا به من رغبتهم في إعادة بناء الهيكل اليهودي في مكان المسجد الأقصى ودعا المؤتمر المسلمين كافة إلى توحيد صفوفهم لدرء هذا الخطر الداهم.

واللافت للنظر أن المؤتمر وجه الدعوة إلى الدول الإسلامية "للمبادرة إلى إنشاء قنصليات لها في مدينة القدس تأكيداً للصفة الإسلامية لهذا البلد، وإعراباً عن إهتمامها بأمر هذه المدينة المقدسة، واستمساكاً بحقوق أهلها وتأييدهم في موقفهم الخطير المهدد بالعدوان اليهودي" .

ليس هذا فقط بل دعا المؤتمر الدول الإسلامية إلى دعم الدفاع العسكري عن مدينة القدس بالتفاهم مع السلطات الأردنية، تعزيزاً لقواتها المرابطة ودفعاً لما يتوقع أن تتعرض له مدينة القدس المقدسة من

هجوم يهودي مفاجئ، وإظهار تضامن الأقطار الإسلامية في الدفاع عن بيت المقدس وسائر فلسطين.

كما ناشد المؤتمر الدول الإسلامية تزويد مناطق الحدود الفلسطينية بالأسلحة اللازمة بالتفاهم مع السلطات الرسمية لتعزيز حماية الأماكن المقدسة، وتأهباً لمعركة إنقاذ فلسطين، واعتبر المؤتمر أي عدوان (يهودي) مسلح على فلسطين والأماكن المقدسة فيها أو أي بلد مجاور لها بسبب القضية الفلسطينية اعتداء مسلحاً على الدول الإسلامية جميعاً وإبلاغ ذلك إلى المنظمات الدولية والحكومات ذات الشأن[١].

ومجمل القول أن الأمانة العامة نبهت إلى ضرورة تكثيف التواجد الإسلامي في القدس سياسياً وعسكرياً وذلك قبل عامين من وقوع القدس في قبضة الاحتلال إبان عدوان اسرائيل على البلاد العربية (صفر ١٣٨٧هـ يونيو ١٩٦٧م) مما يؤكد أن رؤية رابطة العالم الإسلامي كانت ثاقبة، لا تكتفي بشجب العدوان وفضح مزاعمة فحسب، بل تنصح وتدعو إلى إتخاذ إجراءات كانت عملية وفعالة بإذن الله لحماية القدس خاصة وفلسطين عامة.

وفي مقر الرابطة في مكة المكرمة مهوى أفئدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وبدعوة من أمانتها العامة انعقد مؤتمر المنظمات الإسلامية في العام (١٤-١٨ ربيع الأول ١٣٩٤هـ/٦-١٠ ابريل ١٩٧٤م) ضم وفوداً من المنظمات

(١) المصدر نفسه: قرارات المؤتمر الإسلامي العام "الدورة الثانية" مكة المكرمة - ص ٤٨ - ٥١ .

والمؤسسات الإسلامية من كافة أصقاع المعمورة، بلغ عددها (١٤٠) مائةَ وأربعين وفداً بما لم يعهد له مثيل في أي مؤتمر إسلامي سابق.

وكانت قضية القدس في مقدمة الموضوعات التي تدارسها المؤتمر، وقرر بشأنها مايلي:

أ – إن السيادة العربية على مدينة القدس أمر لا يجوز التنازل عنه.

ب– إنشاء صندوق إسلامي تموله الدول الإسلامية وشعوبها لدعم صمود أهل القدس الشريف وابقائها عربية إسلامية.

ج– تقديم القروض اللازمة لوزارة الأوقاف والمجلس الإسلامي في القدس لتعمير الأحياء العربية والحفاظ على الآثار الإسلامي.

د– تشكيل لجنة بالاتفاق مع الجهات الإسلامية المعنية من وزارة الأوقاف الأردنية والمؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي لشراء الأراضي والبيوت المستهدفة للغزوين اليهودي والاستعمارى وجعلها وقفاً على المسلمين[١].

وكان المسجد الأقصي من الموضوعات التي ناقشها أول مؤتمر لرسالة المسجد (مكة المكرمة ١٥–١٨ رمضان ١٣٩٥هـ ٢٠–٢٣ سبتمبر ١٩٧٥م) وشهد بالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وفود دول ومنظمات وأقليات إسلامية من ثمانين دولة وقد أوصى المؤتمر بما يلي:

---

(١) المصدر نفسه: قرارات وتوصيات مؤتمر المنظمات الإسلامية العام – مكة المكرمة – ص ١٠٣–١٠٤ .

أ – بذل الجهود في سبيل تشكيل كتائب الجهاد الإسلامية لاستنقاذ المقدسات بالتعاون مع المجاهدين من أهل فلسطين، وتدريب الجيل الناشئ تدريباً عسكرياً إسلامياً، وتعميم فكرة حركة الأشبال التي تعمل على إعداد أشبال الأمه عسكرياً.

ب– العمل الجاد على تسخير جميع ما يملكه المسلمون من إمكانيات وغيرها في سبيل استرداد مقدساتهم الإسلامية ورفض جميع القرارات التى تفرط بأي جزء من أجزاء الأراضي المغتصبة أو أي حق من حقوق شعوبها.

ج– شرح القضية التى نكب بها المسلمون في المسجد الأقصى وغيره من البقاع السليبة شرحاً وافياً لأبناء الأمة الإسلامية وغيرهم ويمكن تحقيق هذا الهدف إذا تعاونت وسائل الإعلام مع منابر المساجد ومناهج التعليم على تحقيقه.

د– تشكيل لجنة دائمة تحمل اسم "لجنة المسجد الأقصى" يكون مقرها رابطة العالم الإسلامي وتكون مهمتها تنفيذ هذه التوصيات[(١)].

ومن المؤتمرات التي سعت الأمانة العامة ما وسعها الجهد إلى عقدها كان المؤتمر الإسلامي الأسيوي الأول (كراتشي – باكستان ١–٣ شعبان ١٣٩٨هـ/٦– ٨ يوليو ١٩٧٨م)[(٢)] وقد تصدرت القدس وفلسطين قضايا العالم الإسلامي التى ناقشها المؤتمر، حيث

---

(١) المصدر نفسه: قرارات وتوصيات مؤتمر رسالة المسجد – مكة المكرمة ص ١٤٥،١٤٦.

(٢) شارك في هذا المؤتمر مائة وتسعون منظمة تمثل خمساً وعشرين دولة أسيوية، وحضره مراقبون يمثلون مجالس التنسيق بين المنظمات الإسلامية في كل من استراليا وأمريكا الشمالية وامريكا الجنوبية، وممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ناشد الدول الإسلامية مضاعفة هباتها إلى صندوق القدس ليتمكن بدوره من تقديم المساعدات الجدية لإقامة المشاريع العامة في القدس، وبعض المدن الأخرى في فلسطين، لتساهم في تثبيت وصمود المسلمين في هذه الأرض المقدسه وتمكينهم من الاستمرار في الثبات والصمود وإبعاد اليأس عن نفوسهم.

كما حث الحكومات الإسلامية على إتخاذ الإجراءات العلمية الفعالة الكفيلة بتحرير المسجد الأقصي والمسجد الإبراهيمى، وجميع الأراضي المحتلة في فلسطين والبلاد العربية المجاورة آخذين بعين الاعتبار عدم جدوى المفاوضات السلمية مهما كانت أشكالها وصورها لأن العدو مخادع وغير مخلص في نواياه بل يؤكد أطماعه التوسعية في كل يوم [١] وهذا ما نراه قائماً حتى يومنا الحاضر (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

وكانت للرابطة (الأمانة العامة) دور فاعل في المؤتمر الثالث لوزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية (مكة المكرمة ١٥-١٧ شعبان ١٤٠١هـ/١٧٠١٩ يونيو ١٩٨١م) [٢] حيث برزت القدس في القرارات والتوصيات التى صدرت عن المؤتمر ومن أهمها: "توجيه نداء إلى الدول الإسلامية لتوحيد صفوفها، وإصلاح ذات بينهما، والتجاوب مع الجهود المبذولة من لجنة المساعى الحميده المنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامي لتتمكن الأمة من تسخير جميع طاقتها لمواجهة العدو الصهيوني ولتطهير القدس وتحرير فلسطين" [٣].

---

(١) المصدر نفسه: قرارات وتوصيات المؤتمر الإسلامي الاسيوى الأول بباكستان ص ٢٣٩.

(٢) عقد المؤتمر رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وكان وقتذاك نائبا للملك ووليا للعهد.

(٣) الأمانة العامة للرابطة: قرارات وتوصيات المؤتمر الثالث لوزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية مكة المكرمة ص ٣٦٧.

وفي المؤتمر التمهيدي للصحافة الإسلامية الذي أنعقد في قبرص (رجب ١٣٩٩هـ/يونيو ١٩٧٩م) نصت قراراته على إنشاء أمانة مؤقتة للصحافة الإسلامية تحت مظلة رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة يكون أحد مهامها الإعداد للمؤتمر الأول الإعلامي الإسلامي.

ومن ثم عقد المؤتمر في مدينة جاكرتا (إندونيسيا)[١] [٢١-٢٣ شوال ١٤٠٠هـ/١-٣ شبتمبر ١٩٨٠م] وأجمع المشاركون على دعم قضية فلسطين، واستنكار اغتصاب القدس وتأييد دعوة الجهاد المقدس، وتأييد البيان السعودي/العراقي حول المقاطعة السياسية والإقتصادية لكل دولة تفتح سفارتها في القدس، وكذلك فضح الكيان الصهيوني الذي تحدي مشاعر المسلمين بقرار جعل القدس عاصمة دائمة موحدة[٢].

واستجابة للدعوة التي وجهتها الأمانة العامة أنعقد المؤتمر الإسلامي لأمريكا الجنوبية في البرازيل[٣] (١٣-١٥ المحرم ١٤٠٦هـ/ ٢٧-٢٩ سبتمبر ١٩٨٥م) وانبثق عن المؤتمر لجان ست، كانت أولها لجنة القدس وأفغانستان [٤]، وناقش المؤتمر ما تتعرض له

---

(١) عقد برعاية الجنرال سوهارتو رئيس الجمهورية الاندونيسية حينذاك، واشترك فيه مايقرب من اربعمائه وخمسين شخصية إعلامية من مختلف أنحاء العالم، وأنتخب الأمين العام للرابطة الشيخ محمد على الحركان رئيساً للمؤتمر.

(٢) قرارات المؤتمر العالمي الأول للاعلام الإسلامي (جاكرتا) ص ٣٨٠ .

(٣) وذلك في مبني مجلس الشيوخ الفيدالي (الكونجرس) بمدينة برازليا عاصمة الجمهورية البرازيلية الإتحادية، وكان المؤتمر برعاية وزير خارجيتها، وافتتح بكلمة من وزير الثقافة البرازيلي، وحضره ممثلون عن الجمعيات والمؤسسات الإسلامية في أمريا الجنوبية، وأنتخب الأمين العام للرابطة د. عبد الله نصيف رئيساً للمؤتمر.

(٤) من الواضح أن المؤتمر جمع بينهما لتشابه الظروف في كلتيهما، ففي حين تعرضت القدس للاحتلال الإسرائيلي، فقد خضعت أفغانستان لاحتلال القوات السوفيتية وقتذاك.

المقدسات الإسلامية في فلسطين المحتلة وخاصة المسجد الأقصى من إنتهاك لحرمتها، وإذ استنكر المؤتمر هذه الممارسات العدوانية الشرسة فقد أوصى بما يلي:

أ - مناشدة العاملين في حقل الدعوة الإسلامية من دعاة ومدرسين وأئمة وخطباء بأن يعطوا قضية القدس وفلسطين ماتستحقه من عناية حتى تظل حية في ضمير ووجدان الأمة الإسلامية.

ب- إدانة عمليات الحفر والتنقيب التى تقوم بها السلطات الصهيونية المعتدية حول المسجد الأقصى المبارك، وقيام الجنود الصهيونية بإقتحام المساجد والمقدسات الإسلامية في فلسطين.

ج- استنكار المحاولا الدنيئة التى تقوم بها إسرائيل لتهويد مدينة القدس[1].

وتحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وبدعوة من الأمانة العامة عقد المؤتمر الإسلامي العام الثالث (١٨-٢٢ صفر ١٤٠٨هـ١١-١٥ اكتوبر ١٩٨٧م) وكانت قضية القدس الشريف من الموضوعات التى أولاها المؤتمر عنايته، حيث أعاد التأكيد على أنها قضية إسلامية وليست قضية محلية أو إقليمية فحسب.

وضرورة الإعداد للجهاد لتحرير الأرض المحتلة والقدس الشريف، ومواصلة الجهاد في سبيل الله باستنفار الشعوب الإسلامية كافة.

كما شجب المؤتمر الاعتداء على المسجد الأقصى وصلاة اليهود فيه، ومهاجمة المصلين وترويع الآمنين، وكذلك الاعتداء على المسجد

---

(١) قرارات وتوصيات المؤتمر الإسلامي لامريكا الجنوبية، صدر في برازليا فى المحرم ١٤٠٦هـ سبتمبر ١٩٨٥ ص ٤٠٧-٤٠٨ .

الإبراهيمي بمدينة الخليل وصلاة اليهود فيه، واستنكر المؤتمر بشدة هذه الأعمال الإجرامية على المقدسات الإسلامية والمؤسسات العلمية، كالهجوم الذى قام به الصهاينة على جامعة غزة الإسلامية، واقتحام الحرم الجامعي، وإطلاق النار على طلاب وطالبات الجامعة وإصابة خمسين منهم[1].

وقد استقر رأي الأمانة العامة على أن قضية القدس الشريف هي قضية المسلمين الأولى، وأهم القضايا التى تواجه العرب والمسلمين اليوم، والصراع فيها صراع وجود وعقيدة بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد، وقد أكد على ذلك في التقرير السنوى الذي قدمته الأمانة العامة للمجلس التأسيسي في عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، وجاء فيه أن أسرائيل عكفت في كل عدوان تشنه على الأمة العربية على ضم الأراضي التى تحتلها بالقوة، رافضة الإذعان للقرارات الدولية والتى تطالبها بالانسحاب الفوري من هذه الأراضي، وتنفيذاً لسياستها التوسعية، وإصرارها على عمليات ضم الأراضي، فقد باشرت على الفور في الإعلام عن ضمها للقدس العربية، بل تمادت وتغطرست وأعلنت أنها ستظل العاصمة الأبدية لاسرائيل الكبرى التى تحلم بها من النيل إلى الفرات متحدية بذلك مشاعر المجتمع الدولى بأسره الذى رفض ضم اسرائيل للأراضي العربية، وعلى راسها القدس العربية، ولا زالت اعتداءاتها على المسجد الأقصى والمساجد الأخرى بفلسطين، وهي سادرة في غيها ومصرة على تنفيذ مخططاتها الإجرامية الرامية إلى إقامة الهيكل المزعوم[2].

---

(١) قرارات وتوصيات المؤتمر الإسلامي العام الثالث، مكة المكرمة صفر ١٤٠٨هـ اكتوبر ١٩٨٧م ص ٤٥١–٤٥٢ .

(٢) الأمانة العامة – التقرير السنوى – الدورة الثانية والثلاثون – مكة المكرمة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م ص ٢١–٢٢ .

ولما كانت الأمانة العامة تراقب الأحداث في القدس فقد اشار التقرير إلى أن أسرائيل قامت بإزالة العوائق والأسوار التى كانت تحيط بالقدس لمحو أحد المعالم الرئيسة لها بل واصلت عمليات الحفر تحت جدران المسجد الأقصى، بقصد هدمه وإقامة المعبد الذي خطط له.

وقد كشفت حملتها في الأيام الأخيرة، وقامت بإجراءات تستهدف بناء مساكن لمجموعات يهودية، وفتح محال تجارية لها في أحياء تقطنها أغلبية مسلمة، بهدف طمس معالمها الإسلامية.

وأشار التقرير إلى قيام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بمبادرة تحمل تكاليف عمليات ترميم وإصلاح المسجد الأقصى وقبة الصخرة ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب وصيانة مساكن الأئمة والخطباء والقائمين عليها(١).

وسجل التقرير أهم الجهود التي قامت بها الأمانة العامة حول قضية القدس ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ – الدعوة التى وجهها الأمين العام الأمين العام إلى الجامعات الإسلامية في العالم لتخصيص ساعة أو أكثر في كل فصل دراسي لتوعية الطلاب بالمؤمرات اليهودية ضد القدس والمسجد الأقصى.

ب– التنديد باستمرار العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى.

---

(١) المصدر نفسه: ص ٢٣–٢٤.

ج- المشاركة في مؤتمر العدالة في القدس والذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية[1] وقد أكد ممثل الرابطة في كلمته أمام المؤتمر عروبة فلسطين، ولذا يجب على كل من يؤيد الغطرسة الإسرائيلية الكف عن تأييدها ليسود السلام الشرق الأوسط مهد الديانات السماوية، وأنه لن يكون هناك سلام في القدس الشريف وما حولها ما لم يكن هناك عدل يكفل الحقوق المشروعة، ويعيد الحق إلى نصابه للمسلمين والمسيحيين حتى تبقى للقدس الشريف قدسيته ومكانته التاريخية والحضارية للمسلمين والنصاري واليهود.

د - الكتابة للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة [2]، والأمين العام للأمم المتحدة [3] بطلب الأهتمام بقضية القدس، وفلسطين والعمل على حمل حكومة إسرائيل على تطبيق قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨ وحماية المقدسات الإسلامية في فلسطين وخاصة المسجد الأقصى.

هـ- مخاطبة وزراء الخارجية بالدول الإسلامية [4] للعمل على قيام حكوماتهم ببذل المساعي لدعم القضية الفلسطينية بكل الطرق والوسائل حتى يتحقق للشعب الفلسطيني ما يصبو إليه

---

(١) عقد في مدينة أنديانا بوليس (٩ من ذي القعدة ١٤١٢هـ/ ١١ مايو ١٩٩٢م) وحضره عدد كبير من المسلمين في الولايات المتحدة كما حضره عدد كبير من المسيحيين واليهود الأمريكيين، ومثل رابطة العالم الإسلامي فيه الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية.

(٢) بالخطاب رقم ٣٢/٣٥٧٣ في ٤/١٤١٣هـ.

(٣) بالخطاب رقم ٣٢/٣٦٢٠ في التاريخ نفسه.

(٤) بالخطاب التعميمي رقم ٣٢/١٠٤ت في ٢٣/٣/١٤١٣هـ (٢٢ سبتمبر ١٩٩٢م).

من إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، وصيانة المسجد الأقصى من العبث والتخريب.

و – شرح قضية فلسطين والقدس عن طريق وسائل الأعلام لمزيد من الدعم والتأييد لهذه القضية وطالبت الأمانة العامة في ختام تقريرها بالتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واعتبار قضية القدس وفلسطين قضية المسلمين الأولى، وضرورة الوصول إلى حل دائم وشامل في المنطقة والضغط على إسرائيل لايقاف عمليات تهويد المسجد الأقصى، والكف عن حرمة الأماكن المقدسة، وكذلك دعوة أئمة المساجد والدعاة في جميع الدول العربية والإسلامية إلى تكثيف الحملات الإعلامية الرامية إلى تهئية الرأي العام لمساندة قضية القدس وفضح أساليب العدو الصهيوني الرامية إلى إجهاض عملية السلام[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمانة العامة للرابطة لم تترك ميدناً يضم نخبة من العلماء والمفكرين في أي مكان إلا وأكدت فيه قضية القدس، ففي المؤتمر العالمي الأول للعلماء في إسلام اباد (٢٤–٢٥ صفر ١٤١٣هـ/ ٢٢–٢٣ أغسطس ١٩٩٢م)[2] ركز الأمين العام للرابطة في كلمته على عدد من القضايا كانت القدس في مقدمتها، كما صدر عن المؤتمر بيانُ تضمن تأكيداً واضحاً أن فلسطين هي أرض إسلامية تضم قبلة المسلمين الأولى ومسرى رسولنا الكريم (صلى الله

(١) المصدر نفسه ص ٢٥–٢٨.

(٢) دعا إليه المجلس الموحد لعلماء باكستان.

عليه وسلم) ويرفضون أي تغيير أو تبديل بطمس هويتها أو يحرم أهلها منها، ويطالبون المجتمع الدولي بكف عدوان اليهود، ومحاولاتهم المتعنته في مصادرة هذا الحق، كما يطالبون بإيقاف الهجرة الظالمة التي لا تتم إلا على حساب مزيد من الاستباحة في حق الشعب الفلسطيني، وان علماء الأمة ليعلنون وقوفهم إلى جانب إخوانهم في فلسطين بكل ما يستطيعون حتى يفصل الله بينهم وبين المعتدين إنه قوى حكيم(١) .

وفي ربيع الأول ١٤١٦هـ/أغسطس ١٩٩٥م أصدرت الأمانة العامة بياناً تحذر فيه من أن إسرائيل تخطط لتقسيم المسجد الأقصى، مثلما قسمت المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل بين المسلمين واليهود بقرار جائر ضمن السياسة الإسرائيلية في الاعتداء على الممتلكات الإسلامية واغتصابها، كما أن هذه السلطات عملت على إحاطة القدس من كل أنحائها بالمستوطنات الإسرائيلية والمباني الشاهقة التي تجلب إليها الغرباء من أطراف العالم، حتى زاد عددهم على عدد سكان القدس العربية(٢) .

ونحن على ثقة في أن الأمانة العامة حتى يومنا هذا (المحرم ١٤٢١هـ/ابريل ٢٠٠٠م) تتابع وتراقب بكل دقة تطور الأحداث في قضية القدس الشريف بإعتبارها إحدي أهم قضايا عالمنا الإسلامي المعاصر.

---

(١) المصدر نفسه ص ١٤٣-١٤٤ .

(٢) الاهرام ٢١ أغسطس ١٩٩٥ ص ٦ .

أبيض

ثانيا: المجلس الأعلي العالمي للمساجد:[١]

ليس من شك في أن قضية القدس الشريف كانت وما تزال محط عناية وأهتمام المجلس الأعلى للمساجد لكونها أرضاً إسلامية، تضم قبلة المسلمين الأولى، ومسرى رسولنا الكريم (صلى الله عليه وسلم) وفيها المسجد الأقصى الذى تشد إليه الرحال، وبدا هذا واضحاً في قرارات وتوصيات المجلس.

وعلى سبيل المثال: في الدورة الرابعة عشرة ١٨-١٢ رجب ١٤١٠هـ/ ٤-٩ فبراير ١٩٩٠م) تدارس المجلس تطورات الأوضاع في فلسطين المحتلة على ضوء الأحداث العالمية، وتأثيرها على القضية، وإنطلاقاً من القرارات والتوصيات التى صدرت عن دورات المجلس السابقة فإن المجلس أكد من جديد على ما يأتي:

أ - اعتبار قضية المسجد الأقصى والقدس وفلسطين، بالإضافة إلى بعدها الفلسطيني والعربي، هي قضية إسلامية بالدرجة الأولى، وأن العمل على تحرير القدس وفلسطين التزام إسلامي تعهدت الأمة الإسلامية بتنفيذه باستخدام إمكاناتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والالتزام باستعادة الحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة، وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة علي أرض فلسطين وعاصمتها القدس.

---

(١) إحدي الهيئات المتخصصة التى تضمها رابطة العالم الإسلامي، ثم تأسيسه في عام ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

ب- أكد المجلس إيمانه بقدرة الأمة العربية والإسلامية على تحقيق أهدافها في مواجهة العدو الإسرائيلي ويجدد عزمه على مواصلة السعى بقصد حشد كل الطاقات الإسلامية، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة من أجل انتفاضة تحرير المسجد الأقصى والقدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ج- دعا المجلس وسائل الإعلام في العالم الإسلامي إلى مواصلة التعريف بقضية المسجد الأقصى والقدس وإبراز الحقوق الفلسطينية والعربية الثابتة أمام الرأي العام العالمي.

د - أوصى المجلس الأمانة العامة للرابطة بتكرار مناشدة الهيئات الإسلامية والدولية بذل مساعيها لوقف العدوان الصهيوني على الأوقاف الإسلامية في القدس والتنسيق مع الهيئات الإسلامية والعالمية لإنقاذ الأوقاف المهددة بالاستيلاء الصهيوني عليها، وحثها علي المحافظة علي التراث الحضاري في فلسطين والإبقاء علي المساجد الأثرية القديمة القائمة فيها.

هـ- أكد المجلس على ضرورة تذكير خطباء المساجد في العالم الإسلامي بأن يتناولوا في خطب الجمعة شرح قضية تحرير المسجد الأقصى والقدس لتظل حية في نفوس المسلمين، كما أوصى المجلس الأمانة العامة بالسعى لدى منظمة المؤتمر الإسلامي باعتماد منهج تربوي في الدول الأعضاء بالمنظمة في كافة مراحل التعليم يعرف بقضية القدس بصفة خاصة وفلسطين بصفة عامة.

و- أوصى المجلس الأمانة العامة بإقامة ندوة دولية عن القدس الشريف في الولايات المتحدة الأمريكية والعواصم الأوربية انطلاقاً من ضرورة توعية شعوبها وإقناعها بعدالة هذه القضية[1].

وفي قرارات وتوصيات الدورة الخامسة عشرة (٢٨ رجب ٢ شعبان ١٤١٢هـ) أكد المجلس الأعلى للمساجد قراراته السابقة، وحتى يتم تحرير فلسطين تحريراً كاملاً يقرر المجلس دعوة المسلمين حكاماً وشعوباً إلى الإسهام السخي في إعمار المسجد الأقصى وحراسته الكاملة وحماية أراضي الأوقاف الإسلامية، وتعزيز الدعوة بإنشاء المساجد ودور القرآن الكريم والمراكز الإسلامية في فلسطين، وصدر عن المجلس في هذه الدورة توصيات ثلاث خلاصتها كما يلي:

الأولى: تشكيل وفود من الشخصيات الإسلامية لنقل هذه القرارات إلى الحكومات والشعوب الإسلامية، ودعوتها لأداء واجبها في تنفيذ هذه القرارات.

الثانية: توجيه خطاب إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتضمن إحتجاج المسلمين في العالم واستنكارهم وإدانتهم للاعتداءات الهمجية البشعة التى تقوم بها القوات الإسرائيلية والمستوطنين الجدد منتهكين بها حرمة المسجد الأقصى، والمحاولات المتكررة منهم لتصديع وهدم بنيان المسجد الأقصى، ومسجد الصخرة وإزالتهما، وكذلك اقتحام المحكمة الشرعية في القدس والاستيلاء على الوثائق التاريخية والصكوك الشرعية التى تؤكد حق العرب والمسلمين في القدس وفلسطين بكاملها.

---

(١) المجلس الأعلى العالمي للمساجد: قرارات وتوصيات الدورة الرابعة عشرة - مكة المكرمة ١٤١٠هـ ص ٧-١١ .

الثالثة: مطالبة مجلس الأمن بإتخاذ القرار بعدم الاعتداء أو تغيير أي معلم من معالم القدس الشريف نظراً لما تحتوية من آثار تاريخية وحضارية[١]، إلتزاماً بقرار اليونسكو القاضي بعدم التعرض للمعالم التاريخية والحضارية المتعلقة بالتاريخ الإنساني في أي مدينة في العالم، والقدس أولى بهذا القرار من غيرها[٢].

وتوالت قرارات المجلس الأعلى للمساجد وتوصياته بشأن قضية القدس وفي دورته السادسة عشرة (١-٥ رجب ١٤١٤هـ/ ٢-٧ ديسمبر ١٩٩٤م) أعاد التأكيد على أهمية فلسطين، والحذر من كل ما يمس إسلاميتها ودعوة الدول الإسلامية إلى متابعة ذلك، كما أكد المجلس الأعلى للمساجد على قرار المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة الداعي إلى عقد مؤتمر دولي حول القدس[٣].

يعزز ثوابت المسلمين في هذه القضية، ويجلي تصميمهم على عودة القدس إلى السيادة العربية والإسلامية.

واستنكر المجلس جريمة اليهود في تقسيم المسجد الإبراهيمى والسعى من أجل أن يظل موحداً دون تقسيم، وأن يظل - كما كان دائماً - خالصاً للمسلمين[٤].

---

(١) وذلك اسوة بالقرار الموضوعي الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن الحفاظ على مدينة (دوبرفنيك) في يوغوسلافيا سابقاً نظراً لما تحتوية من آثار تاريخية وحضارية.

(٢) المصدر نفسه: قرارات وتوصيات الدورة الخامسة عشرة - مكة المكرمة ١٤١٢هـ ص ٨-١٠ .

(٣) وقد شرف صاحب هذا القلم بحضور هذا المؤتمر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان (المحرم ١٤١٧هـ/مايو ١٩٩٦م) ممثلا لشيخ الأزهر وقتذاك الشيخ جاد الحق على جاد الحق (يرحمه الله).

(٤) المصدر نفسه: قرارات وتوصيات الدورة السادسة عشرة - مكة المكرمة رجب ١٤١٥هـ/ديسمبر ١٩٩٤م ص ٣-٤ .

ولعل في استنكار المجلس لهذه الجريمة يكشف المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تكرار نفس الجريمة في المسجد الأقصى، مما يؤدي إلى حشد طاقات العالم الإسلامي شعوباً وحكومات لإحباط هذه الجريمة.

وفي دورته السابعة عشرة (٦-٨ شعبان ١٤١٧هـ/ ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٩٦م) أكد المجلس الأعلى للمساجد على أن السلام في المنطقة لن يتحقق إلا بعودة مدينة القدس إلى السيادة الإسلامية بإعتبارها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

وآدان المجلس الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والمتمثلة في:

أ - استمرار تنفيذ الحفريات والتنقيب في القدس الشريف، وبخاصة أن النفق الذي فتح مؤخراً تحت جدار وأساسات المسجد الأقصى يهدد المقدسات الإسلامية بالخطر ويكشف عن الخطط الصهيونية الرامية إلى تهديد القدس.

ب- قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا وخاصة القرار الصادر في ٢٥ يوليو ١٩٩٦م، بشأن السماح لليهود بالصلاة في ساحة المسجد الأقصى المبارك، والقرار الصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦م باعتبار المسجد الأقصى جزاءاً من أرض دولة إسرائيل.

وعد المجلس هذه الإجراءات أعمالاً استفزازية متعمدة للإساءة إلى مشاعر المسلمين، وإعتداء صارخاً على حرمة المسجد الأقصى، وناشد المجلس العاهل المغربي الملك الحسن الثاني "رئيس لجنة القدس"

ودول منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والهيئات الإسلامية والدولية، والإقليمية بالعمل على وقف الإجراءات الجائرة وحمل إسرائيل على احترام المقدسات الإسلامية، وحماية المأثورات الدينية والتاريخية والثقافية في القدس من الاعتداءات اليهودية.

واللافت للنظر في هذه الدورة أن المجلس الأعلى للمساجد رأي أن ما يصدر عن حكومة إسرائيل من تصريحات، وما يدبر من خطط وما يحدث من أعمال، كل ذلك يعنى أن السلام غير قائم، وأن إسرائيل تفرض مناخ الحرب بل قد تشن الحرب على الأمة الإسلامية لتنفيذ مخططاتها، ولذا فإن المجلس يوصي الدول الإسلامية بأن إعداد العدة لمواجهة العدوان الإسرائيلي المحتمل بات واجباً عملاً يقوله تعالى ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**﴾ [**الأنفال**: ٦٠] (١).

وفي القرارات التى صدرت عن المجلس الأعلى للمساجد في دورته الثانية عشرة (٤–٧ رجب ١٤١٩هـ/ ٢٥–٢٨ اكتوبر ١٩٩٨م) دعا المجلس الدول الإسلامية لمقاطعة أية دولة تستجيب للابتزاز الإسرائيلي بنقل سفارتها إلى القدس، كما أوصى بالتعامل مع المستجدات في فلسطين باعتبار القدس عاصمة عربية إسلامية تجب المحافظة عليها، وعلى المسجد الأقصى فيها ولا يجوز التفريط بهما أبداً.

---

(١) المصدر نفسه: قرارات وتوصيات الدورة السابقة عشرة – مكة المكرمة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .ص ٧–١٠ .

وأكد المجلس على أنه "إذ يتابع ما يحدث في فلسطين، فإنه يحذر من المخططات الإسرئيلية التى هودت أرض فلسطين لتكون قاعدة الإنطلاق الصهيوني ضد الأمة الإسلامية بأسرها"[1].

ونستطيع التأكيد على أن قرارات وتوصيات المجلس والتى عرضنا لبعضها، كانت تعبر بصدق عن مشاعر علماء ومفكري الأمة الإسلامية، كما أن المجلس يتابع كل المستجدات في قضية القدس الشريف باعتبارها في مقدمة اهتمامات المجلس الذي يحمل على أكتافه حماية وصيانة بيوت الله وهى المساجد.

ثالثاً: المجمع الفقهى الإسلامي:[2]

تاتي قضية القدس الشريف في إطار القضايا الإسلامية التى يتصدي مجمع الفقه الإسلامي لدراستها وإيجاد الحلول المتفقة وطبيعة عمل المجمع، التي تأخذ صورة القرارات أو التوصيات.

وعلى سبيل المثال القرار الثاني عشر بشأن "نداء للعالم الإسلامي حكومات وشعوباً حول فلسطين" وفيه وجه المجمع التحية للشعب الفلسطيني لجهاده المتواصل ضد الغاصبين المعتدين، وصموده ضد المحتلين، وفي نفس الوقت توجه المجمع بالدعوة الصادقة إلى العلي

---

(١) المصدر نفسه: قرارات وتوصيات الدورة الثامنة عشرة – مكة المكرمة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ص ٢٩.

(٢) بدأت فكرة إنشاء هذا المجمع عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م. عندما نادت حكومة المملكة العربية السعودية رائدة التضامن الإسلامي، بإنشاء مجمع فقهي إسلامي يضم نخبة من فقهاء الشريعة في العالم لدراسة المسائل المستجدة وحل المشكلات التي يعانيها المسلمون في أنحاء المعمورة، وتلبية لهذا النداء أصدر المؤتمر الإسلامي العام قراراً بهذا الشأن في دورته الثانية في نفس العام (١٣٨٤هـ) وتنفيذاً لهذا القرار قامت الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بالعمل جاهدة على إنشاء "المجمع الفقهي الإسلامي" الذي بات علامة بارزة بما اصدره من توصيات حكيمة وقرارات هامة تخدم الأمة الإسلامية بما تضمنتها من بيان لحكم الشريعة الإسلامية.

الكبير أن يكتب للمجاهدين الفلسطنيين النصر المؤزر ويؤيدهم بتوفيقه وحفظه.

وقرر مجلس المجمع الفقهي بالإجماع بالتوجه إلى العالم الإسلامي حكومات وشعوباً "بوجوب القيام بدعم الجهاد الفلسطيني بكل وسائل الدعم المادية والمعنوية والسياسية والاقتصادية".

كما قرر المجلس جواز صرف بعض أموال الزكاة لهذا الجهاد الإسلامي وأشار إلى أن المهم في هذا النداء "أن يبادر المسلمون خفافاً وثقالاً للاستنفار لتأييدهم هذا الجهاد في هذه المعركة التى هي معركة الإسلام في هذا العصر امتثالاً لقوله تعالي ﴿**انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [**التوبة**: ٤١].

وكانت وصية المجلس للشعب الفلسطيني المؤمن المجاهد أن يتمسكوا بحبل الله المتين، ويواصلوا جهادهم الإسلامي المبارك لإعلاء كلمة الله وحماية المسجد الأقصى المبارك ويعتصموا بالله هو مولاهم نعم المولى ونعم النصير[١].

(١) رابطة العالم الإسلامي: الامانة العامة – قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي من العاشرة حتى الثالثة عشرة ١٤٠٨هـ – ١٤١١هـ الدورة العاشرة ٢٤ صفر ١٤٠٨هـ/ ١٧ اكتوبر ١٩٨٧ ص ٦٧ .

ز- منظمة العواصم والمدن الإسلامية

عملت المنظمة منذ تأسيسها في عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، على أن ينص في نظامها الأساسي على أن القدس الشريف عضو في المنظمة، وذلك في النص الآتي من النظام: المادة ١-٣-١ "وتكون مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف أعضاء نظراً لقدسيتهم".

كما أكدت ذلك بجعلها عضوة دائمة في مجلس الإدارة، مع كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة (المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال)، وذلك بموجب النص التالي: المادة ٣-٣-١ "يتألف المجلس الإداري لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية من مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف أعضاء دائمين نظراً لقدسيتهم".

وقرر المؤتمر العام الثالث بقراره رقم ١٥/٣م.ع بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٤٠٤هـ/ ١٨ يوليو (تموز) سنة ١٩٨٤م، بإعفاء القدس الشريف (ونابلس وغزة ومن ثم لاحقاً جنين والخليل) من دفع اشتراكها في المنظمة دعماً لصمودها، واستمرار عضويتها وتأكيد إسلاميتها (من دار الإسلام)، وذلك إلى أن يأذن الله عز وجل بتحريرها من الاحتلال.

وساهم (صندوق تعاون العواصم والمدن الإسلامية) التابع للمنظمة في الحفاظ على التراث الإسلامي بقدسنا الشريف، وذلك بقيام صندوق المنظمة بصيانة وترميم المدرسة الأشرفية بالقدس، والمطلة على حرم القدس، وفقاً لقرار المجلس الإداري للصندوق المنعقد

بصنعـاء رقم ٦ / ١م.أ.ص وتاريخ ١٤ صـفـر سنة ١٤٠٦هـ/ ٢٨ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٨٥م، وقد تم إنجاز هذا الترميم للمعلم الثالث في القدس الشريف بعد المسجد الأقصى وقبة الصخرة كباكورة مشروعات صندوق تعاون العواصم والمدن الإسلامية (بلغت تكاليف الترميم والصيانة مائة ألف دولار أمريكي) .

كما قدم صندوق المنظمة مبلغاً وقدره مائة ألف ريال سعودي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كمشاركة من الصندوق في دعم أعمال البلديات الفلسطينية الأعضاء بالمنظمة، لما لحقها من تخريب في خدماتها ومرافقها، من جراء قمع انتفاضة شعبنا الفلسطيني المسلم، وذلك بموجب القرار رقم ٢ /٥م.أ.ص عند انعقاده في الدوحة بتاريخ ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٠٩هـ/ ٢٢ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٨٨م.

وقد واصل الصندوق دعمه للعديد من المؤسسات الخيرية والعلمية والطبية بالقدس الشريف، وذلك بتقديمه ٢٥٪ من العائدات السنوية لاستثمارات إحتياطي الصندوق لدى المصارف الإسلامية بصورة مستمرة، وذلك بموجب القرار رقم ٨ /٧م.أ.ص الصادر عن المجلس الإداري للصندوق عند انعقاده في الإسكندرية بتاريخ ٩ شوال سنة ١٤١٠هـ/ ٤ مايو (آيار) سنة ١٩٩٠م، وهذه المؤسسات التي يصلها هذا الدعم السنوي هي: الجمعية الخيرية الإسلامية ومستشفاها، مستشفي الهلال الأحمر بالقدس، الجمعية العربية للأيتام بالقدس، مدرسة دار الولد بالقدس، معهد الطفل بالقدس، اتحاد الجمعية الخيرية لمحافظة القدس، جمعية الاتحاد النسائي بالقدس، كلية العلوم والتكنولوجيا بالقدس.

كما دعت العواصم والمدن الإسلامية للتآخي مع القدس الشريف، لدعم صمود أهل هذه العاصمة المقدسة مادياً ومعنوياً، ولتأكيد أخوتها الإسلامية، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الإداري للمنظمة رقم ١٣ / ١٠م بتاريخ ٨ محرم سنة ١٤٠٨هـ/ أول سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨٧م، وتأكيداً لقرار مؤتمر القمة الإسلامي في هذا الشأن.

وقد تم تنفيذ ذلك التآخي بين القدس الشريف وكل من: أنقرة وبغداد وباماكو وصنعاء والكويت والقاهرة.

وانطلاقاً من أحد أهداف المنظمة الرئيسية، ألا وهو "الحفاظ على هوية وتراث العواصم والمدن الإسلامية"، فقد أصدر المؤتمر العام للمنظمة قراره رقم ١٠ / ٤م.ع بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٤١٤هـ/ ٢٤ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨٦م، إعلاناً اعتبر فيه المناطق القديمة للقدس الشريف ذات تراث ثقافي وعمراني وتخطيطي ذي قيمة عالية، يجب على الجميع العمل على صيانتها وحمايتها، كما يدعو الإدارات المحلية لتلك العواصم والمدن ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية والمجتمع الإسلامي وحكوماته واللجنة الدولية للحفاظ على التراث في العالم الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، أمام اتساع واشتداد الأخطار على تلك المناطق القديمة، التي تهددها بالاندثار والزوال، ويدعو للإسهام في حماية التراث الثقافي والعمراني والتخطيطي لتلك المناطق القديمة في القدس الشريف، والتي تحتوي على تراث إسلامي ذي قيمة كبيرة، وذلك عن طريق بذل العون

الجماعي الذي يتمم بشكل مجد عمل الإدارات المحلية والحكومات لتلك العواصم والمدن[1].

ح- البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية البلدان الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة سنة ١٣٩٣هـ/ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٧٣م[2].

وهدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة، وفقاً لمباديء الشريعة الإسلامية الغراء.

وتشتمل وظائف البنك على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى، لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقاً لما قدمه أحد مسؤولي البنك[3]، فقد نفذت بعض المشروعات، وبعضها الآخر في طريقه للتنفيذ، كما هو موضح في الجدول التالي:

---

(١) د. مهندس عبدالقادر حمزة كوشك: جهود منظمة العواصم والمدن الإسلامية في دعم قضية فلسطين، من تقريره المقدم إلى ندوة الرباط، أكتوبر ١٩٩٣م.

(٢) ثم انعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب سنة ١٣٩٥هـ/ يوليو (تموز) سنة ١٩٧٥م، وتم افتتاح البنك رسمياً في ١٥ شوال سنة ١٣٩٥هـ/ ٢٠ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٥م.

(٣) مهندس هاني سالم سنبل: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات بالأراضي المحتلة، الرباط، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

المشاريع المعتمدة لصالح الجمعيات والهيئات والجامعات بالقدس [١]

م	اسم المشروع	المبلغ المعتمد (مليون دولار أمريكي)
١	مشاريع مختلفة لصالح جمعية المقاصد الخيرية[٢]	٦٫١٣٧
٢	تأثيث كلية الآدب التابعة لمؤسسة دار الطفل العربي	٠٫٢٩٠
٣	معدات لختبري الفيزياء والأحياء بالكلية الإبراهيمية	٠٫٢٥٨
٤	إعداد الدراسة الفنية والتصاميم الهندسية ووثائق العطاء لمشروع المعهد العالي	٠٫٢٦٦
٥	جهاز حاسب آلي لمؤسسة دار الطفل العربي	٠٫٠٨٦
٦	مشروع مصنع النسيج التابع لجمعية تأهيل الفتيات	٠٫٤٣٠
٧	مشروع حفر وتجهيز بئر عين سامية	٠٫٤٢٠
٨	شراء سيارتي إسعاف لجمعية المقاصد الخيرية [٣]	١٨٫٣٠٧
٩	أجهزة ومعدات لمختبرات مدرسة ضاحية البريد [٤]	٠٫٠١٦
١٠	مشروع شراء أجهزة لمختبر المياه لمصلحة المياه [٥]	٠٫٠٢٢
١١	أجهزة حاسب آلي لصالح مدارس رياض الأقصى[٦]	٠٫٨٥٩
	المجمـــــــوع	٨٫١٩٤

(١) تفاصيل تلك المشروعات في ملاحق الدراسة ، ملحق رقم ٣ .

(٢،٣،٤) قرار مجلس المديرين التنفيذيين.

(٥،٦) قرار الجزائر .

ط- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(إيسيسكو)

تحت الرئاسة الشرفية للعاهل المغربي الملك الحسن الثاني –رئيس لجنة القدس– عقدت الإيسيسكو ISECO الندوة العالمية حول القدس الشريف وتراثها الثقافي في إطار الحوار الإسلامي / المسيحي، وذلك في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية في الفترة ٣– ٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٤هـ/ ١٩– ٢١ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٣م.

وقد وجه الملك الحسن رسالة إلى الندوة ، قال فيها "إن استعادة القدس هويتها وطابعها الحضاري بشارة مرتقبة من الجميع، وعبر عن الأمل في أن تصبح القدس –من جديد– مركز إشعاع للقيم التي نادى بها الرسل والأنبياء" .

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، قال المدير العام للإيسيسكو د. عبدالعزيز بن عثمان التويجري، إن الندوة تعبر في حقيقة أهدافها عن عمق مكانة القدس الشريف في الوجدان الإنساني، وفي قلوب المؤمنين كافة، وأكد على تشبث العالم الإسلامي بمدينة القدس عاصمة لدولة فلسطين.

وقد توزعت موضوعات الندوة على خمسة محاور، هي:

أ – القدس عبر العصور التاريخية.

ب– تراث المدينة المقدسة.

ج– طمس الهوية الثقافية للقدس وتهويد المدينة المقدسة.

د– القدس والمنظمات الدولية والإقليمية.

هـ- مستقبل القدس والمدن العربية الأخرى في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

وشاركت في الندوة شخصيات إسلامية ومسيحية، وممثلو المنظمات الإسلامية والعربية والدولية، ومفكرون ومؤرخون وأكاديميون وعلماء مسلمون ورجال الدين المسيحي [1]، وقد درس المشتركون -في توسع واستيعاب- الجوانب المختلفة المتعلقة بالقدس الشريف، وبتراثها الثقافي والعمراني والحضاري، وبحثت الأصول التاريخية للمدينة المقدسة، ثم أصدرت أربع عشرة توصية، كان أهمها:

١- التأكيد على الطابع العربي الإسلامي للقدس الشريف، وعلى ما تمتعت به المدينة المقدسة من أمن وسلام في ظل الحكم العربي الإسلامي عبر العصور.

٢- التأكيد على أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وعلى أنها مدينة مقدسة، مفتوحة أمام أصحاب الديانات السماوية الثلاث في إطار التعايش الإنساني، دون مساس بحق من حقوق العرب (مسلمين ومسيحيين) فيها.

٣- الإشادة بمواقف صمود الشعب الفلسطيني في القدس الشريف، ومناشدة المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي والأدبي لأبناء القدس، لمواصلة محافظتهم على المآثر التاريخية والحضارية، وعلى دعم المؤسسات التربوية والعلمية، وعلى حماية المساجد ودور العبادة بمدينتهم المقدسة [2].

---

(١) شارك صاحب هذا القلم في الندوة مندوباً عن الأزهر الشريف.

(٢) من البيان الختامي للندوة العالمية حول القدس الشريف، الرباط، جمادى الأول ١٤١٤هـ/ أكتوبر ١٩٩٣م.

ك- جهود مصر في دعم القضية

يعد خطاب الرئيس محمد أنور السادات أمام الكنيسيت الإسرائيلي في يوم الأحد ١٠ ذي الحجة سنة ١٣٩٧هـ/ ٢٠ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٧٧، أول وثيقة تحدد الموقف المصري من مسألة السلام مع الجانب الإسرائيلي، ففي هذا الخطاب أكد السادات أن السلام مستحيل مع الاحتلال، حيث قال "إن أمامنا اليوم الفرصة السانحة للسلام، وهي فرصة لا يمكن أن يجود بمثلها الزمان، إذا كنا جادين حقاً في النضال من أجل السلام"، وقال أيضاً "هناك حقائق لابد من مواجهتها بكل شجاعة ووضوح، هناك أرض عربية احتلتها –ولا تزال تحتلها– إسرائيل بالقوة المسلحة، ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية، القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام، والتي كانت –وسوف تظل على الدوام– التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث، وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخارجي لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع، وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين، وأهم من كل هذا فإن تلك المدينة يجب ألا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون، وبدلاً من أحقاد الحروب الصليبية، فإننا يجب أن نحيي روح عمر بن الخطاب وصلاح الدين، أي روح التسامح واحترام الحقوق".

واستطرد السادات قائلاً "إن دور العبادة الإسلامية والمسيحية ليست مجرد أماكن لأداء الفرائض والشعائر، بل إنها تقوم شاهد

صدق على وجودنا، الذي لم ينقطع في هذا المكان سياسياً وروحياً وفكرياً" .

وقال أيضاً "إن الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ أمر بدهي، لا نقبل فيه الجدل، ولا رجاء فيه لأحد، أو من أحد، ولا معنى لأي حديث عن السلام العادل، ولا معنى لأي خطوة لضمان حياتنا معاً في هذه المنطقة من العالم في أمن وأمان، وأنتم تحتلون أرضاً عربية بالقوة المسلحة، فليس هناك سلام يستقيم أو يبني مع احتلال أرض الغير"[١] .

وتدعونا الأمانة التاريخية المجردة، لأن نسجل للرئيس محمد حسني مبارك هذه الريادة في التصدي للمحاولات العدوانية، التي بذلتها السلطات الإسرائيلية لمصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية في القدس، بل والاستمرار في تغيير هويتها الإسلامية، وفي الساعات الأولى أدار مبارك معركة المجابهة السياسية لهذا العدوان وفضحه، والتشهير به على مختلف الأصعدة العالمية، والتحذير بقوة من هذا العمل اللاأخلاقي، الذي ترتد آثاره الخطيرة على إسرائيل نفسها، وراح مبارك يندد بقرار الفيتو الأمريكي[٢] .

وفي ٢٥ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٥، رفضت مصر قرار الكونجرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وأكد السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر، أن القرار الأمريكي

---

(١) خطاب الرئيس محمد أنور السادات أمام الكنيسيت، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧، القاهرة، هيئة الاستعلامات.

(٢) الأهرام: ٧- ٢٧ مايو ١٩٩٥.

يضر عملية السلام وعملية التفاوض ويتعارض معها، وعبر عن أمله في ألا يصبح موضوع القدس مسألة من قضايا الانتخابات الأمريكية[١].

وقد أكد الرئيس حسني مبارك ذلك في لقاءين متتالين، قائلا "إن قرار الكونجرس لا يتعلق بالدول العربية فقط، ولكن بمجمل الدول الإسلامية"، وعبر عن خشيته من أن ذلك يؤثر على عملية السلام، لأنه سيجعل أطراف العملية المختلفة، تفقد الثقة في أي اتفاق مع إسرائيل، وطالب الرئيس كلينتون بإعادة النظر في هذا القرار، خشية مما قد يترتب على ذلك في المستقبل[٢].

وعندما أقدمت إسرائيل على فتح النفق تحت المسجد الأقصى، وتطور النزاع إلى مواجهة دامية، امتدت إلى جميع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، راح ضحيتها أربعين شهيداً فلسطينياً، وأحد عشر قتيلاً إسرائيلياً، أجرى الرئيس حسني مبارك سلسلة من الاتصالات بقادة عدد من الدول، بهدف احتواء المواجهات الدامية بين القوات الإسرائيلية والشعب الفلسطيني، وأكد على ضرورة إغلاق النفق، والالتزام بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية[٣].

وقد أعلن السيد عمرو موسى وزير الخارجية، أن استخدام إسرائيل للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، يضع علامة استفهام أمام

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٣٩٧٧٠، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠ أكتوبر و٣ نوفمبر ١٩٩٥.

(٣) المصدر نفسه: العدد ٤٠١٠٨، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦، ص١.

حقيقة النوايا الإسرائيلية إزاء السلطة الفلسطينية، ونتائج عملية السلام الذي يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام[1].

وقد أدلى الرئيس بحديث هام إلى محطة التليفزيون الأمريكية (سي إن إن) CNN، وذلك إبان زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في مارس (آذار) سنة ١٩٩٧، وقد عبر الرئيس حسني مبارك عن أسفه لاستخدام الإدارة الأمريكية حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، ضد مشروع قرار بإدانة الإجراءات الإسرائيلية، التي تقضي بإقامة مستوطنة جديدة في القدس العربية المحتلة في جبل أبي غنيم، وقال الرئيس مبارك "إنه يعتقد أن تجنب استخدام الولايات المتحدة الفيتو كان من الممكن أن يكون بمثابة رسالة إلى الإسرائيليين بالتوقف عن انتهاك الاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين، وتجنب إثارة مشكلات جديدة لعملية السلام".

ورداً على سؤال بشأن رؤية الرئيس مبارك للقدس، قال "إن رؤيتنا للقدس تتمثل في أن القدس لن تكون مدينة مقسمة، وأشار إلى أنه خلال حكم إسحاق رابين وشيمون بيريز، بدأ كل منهما في بحث موضوع القدس، وربما تخضع الأماكن لسيطرة الفلسطينيين، لكن دعونا نطبق الاتفاق، وإعادة الأراضي المحتلة في الضفة وغزة إلى الفلسطينيين أولا، وإذا حدث ذلك فإن قضية القدس لن تكون قضية معقدة"[2].

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠١٠٧، ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦، ص١، وكان وزير الخارجية وقتذاك في زيارة للولايات المتحدة، وجاء إعلانه هذا أمام مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٢٧٢، ١١ مارس ١٩٩٧، ص٥.

وفي حديثه إلى صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) الأمريكية، كرر أسفه لاستخدام الإدارة الأمريكية حق الفيتو، لمنع إصدار قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي بالقدس العربية المحتلة، وقال إن ذلك يعطي إسرائيل إشارة إلى أنه في استطاعتها المضي قدماً في بناء المستوطنات، بالرغم من اعتراض غالبية دول العالم، التي ترى في هذه المستوطنات عملاً استفزازياً لمشاعر العرب[١].

وعندما مضت إسرائيل في غيها، وجه الرئيس محمد حسني مبارك الدعوة لكل من الملك حسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لقمة ثلاثية عقدت في القاهرة صباح ٥ يوليو (تموز) سنة ١٩٩٨، وصدر بيان مشترك جاء قوياً ومعبراً عن موقف الدول الثلاث (مصر والأردن وفلسطين) من استمرار تدهور عملية السلام، وأكد القادة الثلاثة رفضهم المطلق لمشروع تهويد القدس، الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية في ٢١ يونيو (حزيران) من نفس العام (١٩٩٨)، وطالبوا بإلغاء هذا المشروع بشكل فوري، وبعدم اتخاذ أية إجراءات لتنفيذها على الأرض، وتوقف إسرائيل عن تلك الإجراءات أحادية الجانب، خاصة الانشطة الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وذلك التزاماً بالاتفاقات الموقعة التي تحظر قيام أي جانب باتخاذ إجراءات من شأنها تقويض قضايا مفاوضات الوضع الدائم، وقد أعرب الملك حسين والرئيس عرفات عن تأييدهما

---

(١) نفس المرجع :في نفس التاريخ.

للمبادرة المصرية الفرنسية، الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للعمل على إنقاذ السلام[1].

الكنيسة القبطية المصرية

في القدس الشريف أماكن مقدسة، يملكها ويحج إليها ويقبل على زيارتها الأقباط المصريون، ويأتي في مقدمتها دير السلطان (المجاور لكنيسة القيامة)، والذي كان هبة لأقباط مصر من السلطان صلاح الدين الأيوبي، تقديراً لهم على محاربتهم في صفوفه إبان ما عرف بالحروب الصليبية.

وبعد العدوان الإسرائيلي على العرب في يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧، أخذت السلطات الإسرائيلية تتحرش بدير السلطان، حتى كانت ليلة عيد الفصح (القيامة) في ٢٥ أبريل (نيسان) سنة ١٩٧٠، شجعت سلطات الأمن الإسرائيلية الرهبان الأثيوبيين[2] على الاستيلاء على الدير، حيث فوجيء الأنبا باسليوس مطران القدس والحجاج المصريون برجال الأمن الإسرائيلي وهم يسيطرون على الدير، ويبعدون الرهبان المصريين، ثم وصل النزاع إلى المحكمة الإسرائيلية، التي أصدرت الحكم رقم ١٠٩ / ١٩٧٠ بتاريخ ١٦ مارس (آذار) سنة ١٩٧١، برد دير السلطان فوراً إلى أقباط مصر،

(١) نص البيان المشترك في: الأهرام: العدد ٤٠٧٥٤، ٦ يوليو ١٩٩٨، ص٣ .

(٢) قبل الانقسام الذي حدث بين الكنيستين القبطية في مصر وأثيوبيا، كان الرهبان المصريون يسمحون للرهبان الأثيوبيين بمشاركتهم في المكان، وباستخدام الممر الذي يؤدي إلى كنيسة القيامة، الأهرام: ١٩ فبراير ١٩٨٠.

ولكن السلطات الإسرائيلية لم تنفذ حكم المحكمة الإسرائيلية[١] حتى يومنا هذا (المحرم ١٤٢١– أبريل ٢٠٠٠) .

عندئذ رفضت الكنيسة المصرية السماح لرعاياها بالحج أو الزيارة إلى القدس، ومما يذكر أن البابا شنودة الثالث[٢] قال قبل ثلاث عشرة سنة (أي في عام ١٩٨٧) "أما مسألة الدير فإننا نترك أمره للدولة دون أن نتفاوض مع إسرائيل، فالسياسة تقوم بها الدولة، وهي تدافع عن الأقباط على أنهم مواطنون، وتدافع كذلك عن الأراضي التي يملكها الأقباط في القدس على اعتبار أنها أراضٍ مصرية أيضاً، ودير السلطان دير قبطي وأيضاً أرض مصرية في القدس" .

ومما يذكر أيضاً أنه قال للسيد ياسر عرفات "إننا كأقباط لا ندخل القدس إلا مع إخواننا العرب جميعاً، ومع شيوخ المسلمين، ولا نريد أن ننفرد بوضع، لأن المسألة أكبر من كونها ديراً قبطياً، وإنما هي القضية كلها"[٣] .

ومن ثم فقد أعلن البابا شنودة الثالث معارضته لأي إشراف دولي على مدينة القدس، معتبراً أن ذلك يعد تنازلا عربياً عن حقوق العرب في المدينة المقدسة، وقال "إن فكرة التدويل يمكن أن تكون خطوة أولى لسيطرة يهودية"[٤] .

---

(١) الأهرام: ٢٣ أبريل ١٩٨٦، ص١١ .

(٢) كان اسمه قبل أن يرسم بطريركاً نظير جيد روفائيل، من مواليد قرية سلام بمحافظة أسيوط في ٣ أغسطس (آب) سنة ١٩٢٣، نال ليسانس الآداب قسم التاريخ عام ١٩٤٧ من جامعة القاهرة، جلس على الكرسي البطريركي في ١٤ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٧١، وبات بابا الأسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية .

(٣) أكتوبر: أسبوعية، القاهرة، العدد ٥٣٢، ٤ يناير ١٩٨٧، ص١٥– ١٦ .

(٤) الأهرام: ٧ أغسطس ١٩٩٥ .

ولم يترك البابا أي فرصة إلا وكشف الأكاذيب ودعاوي الزيف الإسرائيلية، مثل أنهم شعب الله المختار، وأن فلسطين أرض الميعاد لهم، وأكد أنها من قبيل الترويج لخداع الناس من الذين لا يفهمون الكتاب المقدس، ولا يعرفون تفسيره السليم(١).

وإذا كان قد كشف تلك الادعاءات الباطلة من خلال نصوص من الإنجيل والتوارة، وذلك فيما يتصل بالأرض الفلسطينية العربية كلها، فإن ذلك ينسحب بالضرورة على القدس العربية.

وقد ترأس اجتماعاً لمجلس كنائس الشرق الأوسط، عقد في ٢ مايو (آيار) سنة ١٩٩٧ بالعاصمة السورية دمشق، حضره حوالي عشرين ألف شخص ممثلين للطوائف المسيحية بالمنطقة، وقد أكد المجلس في ختام اجتماعاته بالثوابت القومية، وفي مقدمتها وجوب تحرير كل الأراضي العربية من الاحتلال الصهيوني، وإعادة الحقوق الوطنية المشروعة إلي الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وندد بيان مجلس الكنائس بكل محاولة تستهدف تقرير مصير القدس من طرف واحد، في محاولة لفرض الأمر الواقع على أهل هذا المدينة المقدسة من مسلمين ومسيحيين، وناشد البيان المسلمين والمسيحيين في كل أنحاء العالم الوقوف ضد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس(٢).

---

(١) المصور: أسبوعية، القاهرة، العدد ٣٧١٧، ١٥ يناير ١٩٩٦، من حديث هام للبابا شنودة، وقد صرح خلال هذا الحديث أنه ناقش هذا الأمر مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في عام ١٩٧٧، وبحثا سوياً موضوع (شعب الله)، وذكر البابا أنه قال لكارتر "لو كان اليهود لا يزالون حتى الآن من شعب الله المختار، نكون لا أنت ولا أنا من شعب الله، لأننا نحن الاثنين لسنا يهوداً".

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٣٢٥ و٤٠٣٢٦، ٣ و٤ مايو ١٩٩٧.

ل- القدس الشريف بعيون الأزهر الشريف

الأزهر الشريف -وإن كان موقعه في مصر- ولكنه يمتد ببصره وبصيرته إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي، يرصد آماله، ويتتبع مشكلاته، ويعمل على تحقيق الوحدة الإسلامية في أسمى معانيها، ويحاول جاهداً أن يذلل كل العقبات التي تحول دون تحقيقها، وهو في ذلك يترسم خطى هادئة وهادفة، سلاحه هو الدعوة، وميدانه هو الوعظ والإرشاد، وساحته هي التأثير الفكري في جميع المؤمنين، ليكونوا على كلمة واحدة يلم بها الشمل، ويدفع بها المسيرة، واثقاً من نصر الله لعباده المؤمنين.

وموقف الأزهر الشريف من قضية القدس الشريف موقف أصيل، وثابت ثبوت الحق مهما تغيرت الظروف، فرؤية الأزهر الشريف للقدس الشريف، أنها مدينة عربية الأصل في النشأة والتكوين، إسلامية الهوية في السماحة والحكم، بهذا يأمر الإسلام، وبهذا يرضى الأزهر الشريف، ولا يرضى بغيره بديلاً.

ولأنه لا مجال هنا للإفاضة والبسط، فإننا سنعرض -بإيجاز- لبعض الأمثلة التي تؤكد للقاصي والداني، بأن موقف الأزهر الشريف أصيل، ونابع من عقيدتنا الإسلامية:

في شهر رجب سنة ١٣٨٨هـ/ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٨م، عقد المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية في ظروف غير مسبوقة، يمثلها امتداد العدوان الصهيوني على أرض العروبة والإسلام، وانتزاع المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله من أيد مؤمنة وأمينة، وقد كان

احتلال القدس العربية، وانتهاك حرمات بيت المقدس، من الموضوعات التي طرحت ليتدارسها المؤتمرون[1]، وأعلن المؤتمر توصياته، لعل من أهمها ما يأتي:

أ- أوصي بالتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية إلى أقصى حد، والعمل على تنسيقه، بما يحقق التكامل بين الدول الإسلامية والعربية.

ب- أهاب المؤتمر بالمسلمين في كل مكان ألا يغفلوا لحظة عن واجبهم الديني، في تخليص بيت المقدس وسائر الأراضي المحتلة، والحفاظ على قداسته وعروبته[2].

وفي المؤتمر الخامس الذي عقد في ذي الحجة سنة ١٣٨٩هـ/ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٠م، خصصت الفترة الأولى لمعالجة جوانب العدوان الإسرائيلي على العرب في بقعة من أكرم بقاع الإسلام، والتصدي لتحديه المتغطرس لجميع القيم والمباديء الدولية والإنسانية، بمساندة سافرة من الولايات المتحدة، وأن الكيان الإسرائيلي استشرى، فامتدت يده الأثيمة فأحرقت المسجد الأقصى المبارك في القدس الشريف في ١٢ أغسطس (آب) سنة ١٩٦٩.

واعتبر المؤتمر الخامس الذي عقد في رحاب الأزهر الشريف، أن جريمة إحراق المسجد الأقصى تشكل في حقيقتها قمة من قمم الصراع

---

(١) قدم للمؤتمر ما يربو على خمسة وعشرين بحثاً، قدمها علماء المسلمين من قارات آسيا وأفريقيا وأوربا.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية: قرارات وتوصيات المؤتمرات الإسلامية من الأول حتى التاسع، مطبعة الأزهر، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ص٥٥- ٥٩.

بين الأمة الإسلامية وقوى البغي والعدوان أعداء الإنسانية، وأشار المؤتمر إلى أن هذا العدوان يعد للانقضاض في مراحل متتالية على باقي المقدسات الإسلامية والمسيحية معاً، ليتحقق للصهيونية حلمها الذي يؤجج شرهها ويُذْكي نيران أطماعها، وهو إسرائيل الكبرى.

وطالب المؤتمر في توصياته بالعمل الجاد، والجهاد بالأموال والأنفس، لدرء هذا الخطر الزاحف، وصون مقدسات المسلمين والمسيحيين في فلسطين[(١)].

وفي المؤتمر السادس في المحرم سنة ١٣٩١هـ/ مارس (آذار) سنة ١٩٧١م، رفض المؤتمر أي حل لا يعيد الأرض المحتلة إلى العرب، وفي مقدمتها مدينة القدس بكاملها -سيادة وإدارة-، كما رفض فكرة تدويل القدس بأي صورة من الصور، واستنكر المؤتمر استمرار إسرائيل في تغيير معالم القدس، والعدوان على آثارها الدينية والتاريخية والحضارية، ويطالب الأمم المتحدة بتنفيذ قراراتها المتعلقة بذلك، وردع إسرائيل عن المضي في جرائمها[(٢)].

وبات الأزهر الشريف يطالب المجتمع الدولي بتأكيد عروبة القدس وهويتها الإسلامية، خلال المؤتمرات التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية في رحاب الأزهر.

وفي المؤتمر السابع الذي عقد في رحاب الأزهر الشريف في شعبان سنة ١٣٩٢هـ/ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧٢م، حضر فضيلة

---

(١) المصدر نفسه: ص ص٧٩- ٨١.

(٢) المصدر نفسه: ص ص١٢٠- ١٢٥.

الدكتور عبدالحليم محمود –وزير شؤون الأزهر– المؤتمر نيابة عن الرئيس محمد أنور السادات، وفي مقابلة الرئيس السادات لأعضاء المؤتمر، أكد على أن العالم الإسلامي يواجه معركة شرسة من جانب الصهيونية والاستعمار، لا تستهدف العقيدة الإسلامية وحدها "بل تستهدف الأرض والمستقبل ومصر وحياة أجيالنا المقبلة"، واستطرد قائلاً "عرفتم مصر وأزهركم عبر القرون الماضية.. الرسالة هي الرسالة.. والشعب هو الشعب.. والأمانة هي الأمانة.. ولن نفرط أبداً مهما كانت التضحيات"[١].

وقد أصدر المؤتمر بضع توصيات، أكدت ما سبق اتخاذه في المؤتمرات السابقة، ثم وجه نداء إلى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية والعربية، ناشدهم فيه أن يتخذوا موقفاً حاسماً إزاء الاعتداءات الصارخة من إسرائيل على الأقطار الإسلامية والعربية، وأن آخر اعتداءاتهم كانت علي سوريا ولبنان، ثم طالبهم بجمع الكلمة، وإعدادالعدة لمجابهة العدو[٢].

وبات الأزهر الشريف يطالب المجتمع الدولي بالمحافظة على الآثار الإسلامية والنصرانية في القدس الشريف، وعلى سبيل المثال فقد تقدم مجمع البحوث الإسلامية باسم الأزهر الشريف في ربيع الأول سنة ١٣٩٤هـ/ أبريل (نيسان) سنة ١٩٧٤م، أي بعد انتصار رمضان سنة ١٣٩٣هـ/ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٣م، بمشروع أكد

(١) مجمع البحوث الإسلامية: المؤتمر السابع، مشكلات المجتمع الإسلامي المعاصر، المطابع الأميرية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ص٣٣– ٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ص٣٠٧– ٣٩٩.

فيه حرص الأزهر الشريف على المقدسات النصرانية، وبسط تاريخ هذه المقدسات، وجاء فيه أن كنيسة القيامة أعيد بناؤها سنة ١٨١٠م بإذن من السلطان العثماني، على أثر الزلازل والحريق التي كانت قد أتت على معالمها، وأنه في إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر زار برنارد الحكيم القدس، وذكر أن المسلمين والنصارى في القدس على تفاهم تام، وأن المدينة يسودها الأمن.

وأوضح الأزهر الشريف موقفه من مسألة تدويل القدس، كانت خلاصته "أن هذه المدينة تحتوي على مقدسات يهودية ونصرانية وإسلامية، فإن الإشراف يجب أن يكون لمن يؤمنون باحترام هذه الديانات الثلاث إيماناً متصلاً بعقيدتهم الدينية، والإسلام –كما هو معروف– يجعل الإيمان بما أنزل على سيدنا موسى، وما أنزل على سيدنا عيسى عليهما السلام، جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية، وبذلك لا ضمان لجميع هذه المقدسات إلا تحت حكم إسلامي عربي" .

وقد دل التاريخ في مدى أربعة عشر قرناً على قيام الحكم الإسلامي العربي بهذه الرعاية، مهما اختلفت الدول الإسلامية التي يمثلها هذا الحكم، وعلى العكس من هذه السياسة، كان الأمر حينما كانت السلطة تؤول لغير المسلمين في الفترات القصيرة التي انحسر فيها الحكم الإسلامي العربي، أما ما يهمس به سراً أو يعلن عنه جهراً فأمر يرفضه الأزهر رفضاً تاماً باسم الإسلام والعرب، لأن ذلك يخرج بالمدينة المقدسة عن وضعها الطبيعي والتاريخي الذي استمر قروناً في أمن ونظام، وفيه افتئات على حقوقهم في بلادهم التي أثبت التاريخ والتجربة حسن قيامهم على حكمها.

كما أن التدويل يعرض المدينة المقدسة للقلاقل، وضروب الفساد التي تكتنف البقاع المدولة، كما اتضح ذلك في المدن التي أصابتها محنة التدويل، مما دعا إلى العدول عنه.

ومع أن المدينة في وضعها العربي الإسلامي تكون مفتوحة لكل زائر، ومقدسة لكل ذي دين، فإن تدويلها يجعلها عرضة ليكون من أصحاب الرأي في إدارتها من لهم معتقدات غير سماوية، بحيث لا يكون لها نفس الاحترام والتقديس للديانات السماوية الثلاث التي تتمثل في القدس.

القدس مدينة مقدسة، عربية التاريخ، إسلامية السماحة والحكم، تتمتع فيها اليهودية والنصرانية والإسلام بالحرية التامة على قدم المساواة، بهذا يأمر الإسلام، وبهذا يرضى العرب، ولا ترضى بغيره بديلاً[1].

ومن الملاحظ أن المؤتمر الثامن عقد بعد خمس سنوات من المؤتمر السابق عليه، وقد شهدت المنطقة خلال هذه الفترة أحداثاً جساماً، بدأت بانتصار رمضان سنة ١٣٩٣هـ/ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٣م.

وقد عقد المؤتمر الثامن في رحاب الأزهر الشريف في ذي القعدة سنة ١٣٩٧هـ/ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٧م، وحضره السيد محمد حسني مبارك نائباً عن الرئيس محمد أنور السادات، وألقى مبارك كلمة جاء فيها "إن المسجد الأقصى الشريف ما يزال في أيدي

(١) مجلة الأزهر: عدد ربيع أول ١٣٩٤هـ/ أبريل (نيسان) ١٩٧٤م، ص٣٥٩– ٣٦٤، وكان هذا المشروع موقعاً من شيخ الأزهر ورئيس مجمع البحوث الإسلامية الدكتور عبدالحليم محمود، وقدم إلى المفوض المصري في باكستان وجنيف.

أعدائنا، وإن إخواننا أبناء فلسطين لم يستردوا حقوقهم المشروعة بعد، وهذا الموقف يحتم استمرار الجهاد، حتى يستنقذ وطننا ومقدساتنا وحقوق إخواننا، وإن هذا واجب لا يستثني منه أحد، وإننا لا نمل أن نذكر المسلمين ونذكر العالم كل يوم بعدالة قضيتنا"[(١)].

وقد أكد المؤتمر الثامن ما جاء من قرارات في المؤتمرات السابقة[(٢)].

وفي المؤتمر التاسع الذي عقد في رحاب الأزهر الشريف، بمناسبة الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر في جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣هـ/ مارس (آذار) سنة ١٩٨٣م، أكد ما جاء من قرارات سابقة، وناشد شعوب العالم عامة، والأمة العربية والإسلامية خاصة، مساندة الشعب الفلسطيني، وأن يجمعوا أمرهم على استرداد الحق المغتصب بكافة الوسائل المشروعة، وأوصى المؤتمر شعوب وحكومات الأمة الإسلامية العمل -بكافة الطرق- على استعادة القدس الشريف موحدة كما كانت إلى السيادة العربية الإسلامية[(٣)].

وأما المؤتمر الحادي عشر الذي عقد في رجب سنة ١٤٠٨هـ/ مارس (آذار) سنة ١٩٧٨م، فقد ألقى الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق كلمة أمام المؤتمر، أكد فيها على قدسية المسجد الأقصى، وأن الحفاظ عليه والذود عنه واجب ديني ماض إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأكد فضيلته أنه ينبغي أن يجري الحوار بشأن هذا الموضوع في نطاق موضوعي، ينتهي إلى مقررات وتوصيات تقود إلى خير الإسلام والمسلمين.

---

(١) مجمع البحوث الإسلامية: تاريخه وتطوره، مرجع سبق ذكره، ص٣٢٩.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية: القرارات، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٣) المصدر نفسه: ص١٣٦.

وقد تضمنت قرارات المؤتمر ما دعا إليه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر، وحيَّ المؤتمر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في وجه الاحتلال، وأنها تمثل أصالة هذه الأمة في مواجهة المخططات الهادفة لطمس ذاتيتها وقتل روحها الإسلامية.

وأهاب المؤتمر بالمجتمع الدولي وتنظيماته المتخصصة –ومن بينها مجلس الأمن الدولي– العمل على وقف العدوان على الشعب الفلسطيني المطالب بحقه المشروع.

كما ناشد المؤتمر المسلمين في كل مكان ألا يغفلوا عن واجبهم الديني، نحو تخليص بيت المقدس وسائر المقدسات الإسلامية والنصرانية من أيدي إسرائيل، وأن المحافظة على مقدسات النصارى والدفاع عنها والتمكين من حرية زيارتها عملاً بحكم العهدة العمرية وتعاليم الشريعة الإسلامية.

وقد فوض المؤتمر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر في إبلاغ القرارات والتوصيات التي انتهى إليها هذا المؤتمر إلى الجهات المعنية في الدول والشعوب الإسلامية طلباً لوضعها موضع التنفيذ[١].

الأزهر الشريف يؤكد على الهوية الإسلامية للقدس الشريف

وبات الأزهر الشريف يطالب المجتمع الدولي بتأكيد عروبة القدس وهويتها الإسلامية، ويقف بالمرصاد لمن يعبث بهذه الثوابت، فيندد بهذا العبث الذي ترتكبه السلطات الإسرائيلية المحتلة للأراضي

(١) الأزهر الشريف: المؤتمر الحادي عشر لمجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٧٩– ٨٥.

العربية، ويناشد المجتمع الدولي لرفع الغبن عن كواهل مسلمي القدس والأماكن المقدسة.

ففي بيان من الأزهر الشريف[1]، أكد الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر، عقب الأحداث المؤلمة التي وقعت في المسجد الأقصى في ربيع الأول سنة ١٤١٠هـ/ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٠م، أن تلك الحوادث تدل على أن الإسرائيليين – على مختلف مستوياتهم– قد تخلوا عن الإنسانية، وأن الحكومة الإسرائيلية قد خرقت المواثيق الدولية، التي تؤكد على الحفاظ على حقوق الإنسان، واحترام دور العبادة وحمايتها، وهي بهذا العمل قد شاركت في انتهاك حرمة المسجد الأقصى، ولم تحترم شعور مليار مسلم من كافة شعوب الأرض.

وأهاب فضيلته بكافة المنظمات الدولية أن تضطلع بمسؤوليتها تجاه هذا العدوان الأثيم، كما ناشد الشعوب الإسلامية والحكومات، أن يتخذوا موقفاً موحداً إزاء هذا العدوان على المسجد الأقصى، الذي قتل وشرد الأنفس البريئة، التي تدافع عن المقدسات والحرمات، وحث فضيلته الحكومات على أن تدعم الشعب الفلسطيني في القدس والأرض المحتلة، وأهاب بالفلسطينيين أن يثبتوا في مواقعهم، ولا يتخلوا عن أرضهم، ولا عن مقدساتهم، ولا يوهن من عزمهم ذلك الخلل الذي بدا في صفوف الأمة العربية والإسلامية، فلعل ما حدث في القدس يكون دافعاً لجمع كلمة العرب والمسلمين، ووحدة صفهم للدفاع عن مقدساتهم وكافة حقوقهم.

---

(١) الأزهر: مكتب الإمام الأكبر شيخ الأزهر، بيان من الأزهر الشريف، ١٩ ربيع الأول ١٤١٠هـ/ ٩ أكتوبر ١٩٩٠م.

وفي ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٢، قامت إسرائيل بطرد أكثر من أربعمائة فلسطيني من ديارهم ووطنهم وأسرهم، وحصارهم في العراء دون ماء أو طعام ولا دواء، يلفحهم البرد القارس، ويتعرضون للتهلكة، صدر بيان من الأزهر الشريف، يندد بهذا الإجراء الإسرائيلي الظالم، والذي أهدرت به كرامة وحقوق أولئك الذين أكرهتهم على الخروج من ديارهم، وأهاب الإمام الأكبر بالمجتمع الدولي ومنظماته ومؤسساته الدينية والإنسانية بالسعي إلى دفع هذا العدوان على حقوق الإنسان، وأكد فضيلته أن الدول الإسلامية والعربية منوط بها أن تأخذ موقفاً تضامنياً حاسماً نحو هذا العدوان وغيره، مما ألم بساحات العرب والمسلمين[١].

ولكن الإسرائيليين مضوا في غيهم، وفي صبيحة يوم الجمعة الخامس عشر من شهر رمضان سنة ١٤١٤هـ/ الخامس والعشرين من شهر فبراير (شباط) سنة ١٩٩٤م، وقع حادث أليم راح ضحيته من الشهداء عدداً كبيراً من المصلين والمدافعين عنهم.

وقد صدر بيان من الأزهر الشريف نعى فيه هؤلاء الأبرار الشهداء الذين وقع عليهم العدوان وهم في الصلاة، ودعا أئمة المساجد ورجال الدعوة في أنحاء الديار المصرية –كل في موقعه– أن يقيموا صلاة الغائب في يوم الجمعة الثاني والعشرين من رمضان سنة ١٤١٤هـ/ الرابع من شهر مارس (آذار) سنة ١٩٩٤م، عقب صلاة الجمعة، وأن ينوهوا في الخطبة الثانية على أجر الشهداء وسماتهم ومكانتهم عند

---

(١) المصدر نفسه: بيان من الأزهر الشريف، ٦ رجب ١٤١٣هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢م.

الله، وما أعد لهم من نعيم مقيم في جنات عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين، والصلاة عليهم طلباً للرحمة والرضوان على هؤلاء الذين أغتيلوا غدراً وعدواناً بيد غادرة آثمة معتدية لم ترع حرمة دور العبادة، ووقوف المصلين بين يدي الله –سبحانه وتعالي– لا حول لهم ولا قوة، يؤدون فريضة ربهم في ساعة مبكرة من صباح يوم جديد، يحصدونهم بسلاحهم، فيسقط عدد كبير من هؤلاء المصلين ما بين قتيل وجريح، وهذا العمل الإجرامي لا تقره شريعة من الشرائع السماوية، ولا القوانين الوضعية ولا الأعراف البشرية السوية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الوحشية والتجرد من الإنسانية والانفلات من كل القيم والعاطفة التي ترعى العباد الذين يقفون بين يدي الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1].

وعندما أعلنت السلطات الإسرائيلية عن مصادرتها لأراض عربية في القدس، صدر بيان من الأزهر الشريف، وصف ذلك بأنها إجراءات خطيرة ضد مدينة القدس، ترمي إلى تفريغها من سكانها الفلسطينيين، توطئة لإحلال آخرين دخلاء على أرضها.

وأكد البيان على أن "هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي، ويناقض العملية السلمية الجارية، تنفيذاً لذلك الاتفاق، فضلاً عن أنه يتنافى مع الشرعية والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

واستنكر الأزهر الشريف –بجميع هيئاته– هذه الإجراءات،

(١) المصدر نفسه: بيان من الأزهر الشريف، رمضان ١٤١٤هـ/ فبراير ١٩٩٤م.

وناشد المجتمع الدولي الوقوف بحزم ضد أي مساس بوضع مدينة القدس العربية، والمقدسات على أرضها، وصيانة حقوق أهلها العرب، وطالب كافة الشعوب والحكومات الإسلامية وجميع المنظمات الدولية، العمل على وقف هذا العدوان على مدينة القدس ومقدساتها، بإجراءات حازمة حاسمة، تهيىء الجو لمواصلة إرساء السلام على هذه الأرض المقدسة، ومنعاً لهذا العبث الذي يعوق الاستقرار في المنطقة العربية، ولتظل مدينة القدس كما كانت، خالصة حتى تتحقق الآمال في وطن مستقر آمن عاصمته القدس[١] .

وفي أعقاب صدور قرار الكونجرس الأمريكي، بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، صدر بيان قوي من الأزهر الشريف، مؤكداً على عروبة مدينة القدس الشريف، وهويتها الإسلامية، واستنكر بشدة ذلك القرار الأمريكي، وأشار إلى أنه "لا تزال مساعي السلام تترنح، وتصطدم بعراقيل تقيمها إسرائيل، ولا يزال الوسطاء يأملون أن يتم هذا السلام بين إسرائيل وجيرانها، حتى تصبح جاراً يعرف حقوق الجوار، ويعيش الجميع في سلام نافع للإنسانية بوجه عام، وفي فترة الترقب والمتابعة لإنجاح عملية السلام، يتدخل فجأة الكونجرس الأمريكي بقراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، مع أن أمريكا تزعم أنها صديقة كل العرب، وهي أصدق في صداقتها بإسرائيل، وبمبادرة منها تؤيدها وتدفعها لمزيد من العدوان على العرب" .

---

(١) المصدر نفسه: بيان من الأزهر الشريف، ٨ ذي الحجة ١٤١٥هـ/ مايو (آيار) ١٩٩٥م.

وتساءل الإمام الأكبر الشيخ جادالحق علي جادالحق في نهاية بيانه قائلاً "فهل تخلت أمريكا بهذا عن دعم عملية السلام، وهل أقبلت أمريكا بقوتها وقدرها في العالم على الاستهانة بقرارات المنظمة الدولية، التي تقيم على أرضها؟!"، وأضاف فضيلته متسائلاً ومستنكراً "ألا ترى أمريكا والكونجرس بصفة خاصة، أن قراره هذا يوهن من هيبة أمريكا في العالم كله؟!، أليس هذا القرار دعوة مباشرة إلي دول أخرى، إلى الاقتداء بها في نقل سفارتها إلى القدس، وبذلك يكون اعترافاً ظالماً متعسفاً تحمل وزره أمريكا؟!".

وأكد فضيلته أن قضية القدس هي قضية الأمة (الإسلامية) التي يبلغ تعدادها خمس سكان العالم، والتي تملك تحت يدها ثروات تهم الإنسانية في علومها ومعايشها واحتياجاتها، فهي قوة مؤثرة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

هذه الأمة لا تتواني عن أن تجمع كلمتها وتصف أقدامها في كل هذه الميادين، كما تصطف في صلواتها خمس مرات في اليوم لتدافع عن نفسها، وهي في وقوفها ضد قرار وسياسة أمريكا نحو القدس، ونحو فلسطين، لا تطلب حق أحد، ولا تعتدي على غيرها.

ودعا فضيلته أصحاب القضية –قضية القدس– للنهوض وترك الغفلة والصمت، وناشد منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية بالخروج من هذا الصمت الذي قد يفسر بالرضا عما يحدث من قول أو فعل موجه إلى الأمة العربية والإسلامية، يمس الأرض والعرض والمقدسات.

كما ناشد فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر كافة الشعوب الإسلامية "بأن يكونوا على قدر المسؤولية في هذه القضية، ولا ترهبكم قوة، فما دعاكم الأزهر في هذا الوقت إلى امتشاق سلاح، وإنما يدعوكم إلى أن تدافعوا عن قضاياكم المصيرية بكلمة واحدة تقولونها، وتُسمعونها للآخرين في مواقعهم، ليعلموا أن لكم وجوداً حاضراً، وأنكم لا ترهبون المواجهة، دفاعاً ونصرة لأجيالكم التي يغتال مستقبلها، وأنتم تبصرون" .

ودعا الأزهر الشريف في بيانه جميع المنظمات الدولية أن تأخذ دورها في إقرار السلم العام، وأن تقف في وجه هذه المعوقات، مثل هذا القرار الذي صدر في وقت يتطلع فيه الجميع إلى السلام[1] .

وبهذا البيان الذي جاء مؤكداً في قوة، الدعوة إلى السلام لا الاستسلام، مستنهضاً الأمة الإسلامية في توحيد كلمتها، لدفع الأخطار المحدقة بها، ولا نعلم –قدر علمنا– أن صدر بيان من أي جهة حكومية أو شعبية، أو أي من المؤسسات أو المنظمات الأخرى، عربية كانت أو إسلامية، بمثل هذه الصراحة والثبات على الموقف، ولكنه ليس البيان وكلماته ودعوته بالشيء المستغرب من الأزهر الشريف، فهو عربي اللسان، إسلامي المنهج.

الأزهر الشريف يراقب الأحداث في القدس الشريف

في مهرجان القدس الذي عقد في مدينة أبوظبي بدولة

---

(١) الأهرام: ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥.

الإمارات العربية المتحدة في جمادى الأولى سنة ١٤١٦هـ/ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٥م، ذكر مفتي الديار المصرية فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي "أن مصر خاضت أربعة حروب من أجل فلسطين، وكانت حرب العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣هـ/ السادس من أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٧٣م، تتويجاً لتاريخ مصر النضالي" ، وأكد فضيلته على أن مصر تقف إلى جانب الفلسطينيين، تدافع عنهم كما تدافع عن نفسها[١] .

ثم تولى فضيلته مشيخة الأزهر، ليكون خير خلف لخير سلف، وليستمر الأزهر الشريف في دوره الذي يؤديه، بكل عزم وتصميم وإخلاص، ويواكب التطورات التي فرضتها الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة، وفي الرابع من محرم من عام ١٤١٧هـ/ ٢٣ مايو (آيار) سنة ١٩٩٦م، استقبل فضيلته مفتي القدس الشيخ عكرمة صبري والوفد المرافق له، وقد أشاد سماحة مفتي القدس بالدور الهام للأزهر، وما يقدمه للمسلمين، وبخاصة قضية القدس الشريف، ودار الحديث حول إنشاء كلية للقرآن الكريم بالمدينة المقدسة، ومساهمة الأزهر الشريف في وضع المناهج، وإمداد الجامعة بالأساتذة[٢] .

وعندما قامت السلطات الإسرائيلية في الساعات الأولى من صباح يوم الثلاثاء الثاني عشر من جمادى الأولى سنة ١٤١٧هـ/

---

(١) الأهرام: أول نوفمبر ١٩٩٥، ص ٨ .

(٢) الأهرام: العدد ٣٩٩٨١، ٢٤ مايو ١٩٩٦، ص١١ .

٢٤ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٩٦م، وتحت إشراف الجيش الإسرائيلي ورئيس بلدية القدس (إيهود أولمرت) بفتح النفق الممتد أسفل الرواق الغربي للحرم الشريف، والموصل إلى منطقة باب الغوانمة، تصدى عرب فلسطين لهذا العمل الأخرق، ووقعت أحداث دامية راح ضحيتها أكثر من خمسة وثمانين شهيداً، وألف وخمسمائة جريح، بالإضافة إلى أربعة عشر قتيلاً إسرائيلياً، عندئذ وجه فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر تحية إلى الشعب الفلسطيني، وهو يدافع عن المسجد الأقصى، وفي حديث بثته الإذاعة الفلسطينية عقب هذه الأحداث، قال فضيلته "إن القدس في قلوبنا ومشاعرنا، وندعو الله أن يثبتكم وينصركم، ويجعل الحق في ركابكم، ولن يضيع حق وراءه مطالب"(١) .

وأيد فضيلته عقد مؤتمر إسلامي من أجل نصرة الحق، وإعلان كلمة الله تعالى، والدفاع عن حرمات بيوت الله والمسجد الأقصى، وأضاف فضيلته "إنه يجب أن نقابل هذا العدوان بالدفاع التام عن المسجد، ولو أدى ذلك إلى الاستشهاد من أجل إعلاء كلمة الله، ونفديه بكل ما نملك، لأن المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وإليه تشد الرحال" ، كما قال رسول الله صلي الله عليه وسلم، وأكد "إنه يجب ألا نقصر في الدفاع عنه، وإذا قصرنا فسنعاقب في الدنيا قبل الآخرة" .

وقال فضيلته "إن نفقاً تحت أسفل المسجد الأقصى أمر تنفر منه

(١) الرابطة: تصدرها رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد ٣٧٦، صفر ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

جميع الأديان السماوية، لأنه يمثل عدواناً سافراً على بيت من بيوت الله، وأي عدوان على بيوت الله هو أشنع المحرمات، ويجب أن تبقي لبيوت الله الهيبة، وندافع عن المسجد الأقصى بكل ما نملك"[1].

وبعد ثمان وأربعين ساعة من إذاعة هذا الحديث الهام، اعتلى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر منبر الجامع الأزهر في يوم الجمعة ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤١٧هـ/ ٢٧ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٩٦م، وفي خطبة الجمعة ومن فوق هذا المنبر[2] أكد فضيلته أن الدفاع عن المسجد الأقصى واجب مقدس، باعتباره أولى القبلتين وثالث الحرمين، وأن أعمال الحفر وإعادة فتح النفق تحت المسجد الأقصى يعد انتهاكاً لحرمة المسجد وقدسيته، وأكد فضيلته أن الذين قتلوا في الأراضي الفلسطينية دفاعاً عن مقدساتهم هم شهداء، وبعد صلاة الجمعة أدى فضيلته وجموع المصلين صلاة الغائب على أرواح الذين استشهدوا دفاعاً عن المسجد الأقصى، وشارك في الصلاة قادة الأحزاب المصرية، وعدد من أعضاء مجلسي الشعب والشورى[3].

وبعد ثمان وأربعين ساعة أيضاً، وفي خلال زيارته لبني سويف، كرر فضيلته التأكيد على أن الممارسات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى، عمل إجرامي مستفز، لا يرضى عنه المسلمون ولا المسيحيون في العالم كله، وقال فضيلة الإمام

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠١٠٦، ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦، ص٨.

(٢) الذي شهد أحداثاً وطنية جليلة، حيث خرجت من جنباته المقاومة الشعبية ضد كل ألوان الاحتلال والظلم التي تعرضت لها مصر.

(٣) الأهرام: العدد ٤٠١٠٨، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦، ص١٩، الوعي الإسلامي: شهرية، الكويت، العدد ٣٧، جمادى الآخرة ١٤١٧هـ/ أكتوبر ١٩٩٦م، ص١٤.

الأكبر "إذا كانت نواياها –أي السلطات الإسرائيلية– اليوم هدم المسجد الأقصى، فسوف يهدمون كنيسة القيامة في المستقبل"، ثم طالب فضيلته الوعاظ والدعاة على مستوى الجمهورية باستنفار الجماهير في مصر والعالمين العربي والإسلامي، للتصدي لهذا المخطط الأثيم، والوقوف في وجه التصرفات الإسرائيلية المتعصبة حتى تندحر، ودعا إلى منـاصـــرة الحق العربي والإسلامي في القدس الشريف وفلسطين[١].

الأزهر يرفض إقامة مستوطنات إسرائيلية في القدس

استمرأت السلطات الإسرائيلية سياستها في تهويد القدس، متبعة أسلوب الخنق العمراني، وسعت في شهر شوال سنة ١٤١٧هـ/ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧م، إلى إكمال فصل كل الأحياء العربية في مدينة القدس الشريف عن بقية أنحاء الضفة الغربية، وذلك بإعلانها عن قيام مستوطنة (هارحوما)في جبل أبي غنيم جنوب القدس، ويعد ذلك أول قرار استيطاني في منطقة القدس منذ مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد في عام ١٩٩١، أرادت به السلطات الإسرائيلية أن يكون الإسرائيليون للمرة الأولى أغلبية في المدينة المقدسة[٢]، وبهذا أيضاً تكون السلطات الإسرائيلية قد أضرت بالتسوية السلمية المنشودة بينها وبين أصحاب الأرض عرب فلسطين، والتي نصت على

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠١١١، أول أكتوبر ١٩٩٦.

(٢) من المتوقع أن تشمل مستوطنة (هارحوما) ستة آلاف وخمسمائة وحدة سكنية، سيقيم بها ثلاثون ألف مستوطن إسرائيلي، ومن ثم يصبح إجمالي عددهم نحو مائتي ألف مستوطن، ويختل التوازن السكاني لصالحهم، حيث يعتقد وفقاً للمصادر الأمريكية أن سكان المدينة العرب لا يتجاوزون مائة وسبعين ألف نسمة.

أن مستقبل القدس مدرج في جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، وأنه يتعين على الطرفين الامتناع عن القيام بأي إجراءات فعلية تُستبق لتجهض هذه المحادثات[1].

ولكن السلطات الإسرائيلية لم تلتفت إلى اعتراضات عرب فلسطين والسلطة الفلسطينية والحكومات العربية والإسلامية، من الإقدام على هذه العملية، التي تعد بمثابة صخرة تتهدم عليها آمال التسوية السلمية، وتحت حراسة قوات ضخمة من الشرطة والجيش، وفي يوم الثلاثاء التاسع من ذي القعدة سنة ١٤١٧هـ/ ١٨ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧م، بدأت السلطات الإسرائيلية في تنفيذ أعمال البناء في المشروع الاستيطاني بجبل أبي غنيم[2].

وكان الأزهر الشريف –كعهدنا به– في مقدمة الرافضين لهذا العمل الأخرق، وعقب صلاة الجمعة ١٢ من ذي القعدة سنة ١٤١٧هـ/ ٢١ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧م، وفي مؤتمر شعبي كبير في الجامع الأزهر، تجمعت القوى الوطنية المصرية من مختلف الاتجاهات والانتماءات، تتنادي داعية لإنقاذ القدس من الأسر الصهيوني، ووقف الإمام الأكبر شيخ الأزهر داعياً "حي على الجهاد"، مؤكداً أن مصر رئيساً وحكومة وشعباً تقف صفاً واحداً مع الشعب الفلسطيني ضد الظلم الواقع عليهم، ودفاعاً عن القدس الشريف، ووصف الإمام الأكبر بناء المستوطنات في القدس بأنه

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٢٦٦، ٥ مارس ١٩٩٧م

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٨٠، ١٩ مارس ١٩٩٧، ص٧.

يستهدف تهويد المدينة المقدسة، وتغيير معالمها، وأضاف قائلاً "إن من واجبنا تقديم المعونة للأخوة الفلسطينيين، وإننا على استعداد للتضحية بأنفسنا وبكل ما نملك إذا اقتضى الأمر، لأننا لن نرضى بهذا القهر والإذلال والظلم"[١].

وفي إطار مساندة الأزهر الشريف لقضية القدس الشريف، فإنه بصدق وأمانة لم يترك ميداناً للدفاع عن المدينة المقدسة، إلا وكان رائداً له أو مشاركاً فيه، وعلى سبيل المثال:

- أوفد الإمام الأكبر شيخ الأزهر ممثلا شخصياً لفضيلته[٢] لحضورالندوة العالمية التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في مدينة الرباط بالمملكة المغربية حول القدس وتراثها الثقافي، في إطار الحوار الإسلامي النصراني في الفترة من ١٩- ٢١ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٩٣م/ ربيع الآخر سنة ١٤١٤هـ.
- أوفدني الإمام الأكبر شيخ الأزهر مندوباً عن الأزهر لحضور الندوة السنوية لشؤون القدس، التي عقدها المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس في مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة ٤- ٦ أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٤م/ شوال سنة ١٤١٤هـ.
- حضر فضيلة الشيخ أحمد عطا سيد سعود وكيل الأزهر مندوباً عن الإمام الأكبر شيخ الأزهر الندوة السنوية التي ينظمها المؤتمر

(١) أخبار اليوم: ٢٢ مارس ١٩٩٧.

(٢) شرف صاحب هذه الدراسة بتمثيل الأزهر الشريف في الرباط ثم عمان.

الإسلامي العام لبيت المقدس في العاصمة الأردنية عمان في الفترة ١١– ١٣ يونيـــو (حـــزيران) سنة ١٩٩٦م/ المحـــرم سنة ١٤١٧هـ[١] ، وفي كلمته دعا فضيلة وكيل الأزهر إلى التضامن العربي ورأب الصدع، مؤكداً أن الخطب والمؤتمرات لا تحرر أرضاً ولا شعباً، وإنما تحرر بالقوة والإجماع والتجانس والتآلف[٢] .

– وفي يوم الاثنين الخامس عشر من ذي القعدة سنة ١٤١٧هـ/ ٢٤ مارس (آذار) سنة ١٩٩٧م، أكد فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أن مصر قيادة وشعباً تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه المشروعة، ويعيش حياة مطمئنة على أرضه، وطالب فضيلته المجتمع الدولي بالعمل على حل القضية الفلسطينية على أساس السلام القائم على العدل.

– وفي الكلمة التي ألقاها فضيلة رئيس جامعة الأزهر الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم، أكد على هوية القدس الإسلامية، وأصولها العربية، وقداسة أرضها، وطلب إلى المجتمع الدولي أن يرعى المقدسات الإسلامية والنصرانية فيها[٣] .

– وفي تحقيق أجرته إحدى الصحف المصرية[٤] ، ذكر فضيلة الإمام

---

(١) وقد شرف صاحب هذه الدراسة بحضور الندوة وتقديم بحث فيها.

(٢) الرأي، الدستور: عمان، يومية، ١٣ يونيو ١٩٩٦.

(٣) كان ذلك في الندوة التي نظمتها جامعة الأزهر عن القدس الشريف، وحضرها فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة ولفيف من العلماء والأساتذة والطلاب، الأهرام: العدد ٤٠٢٨٦، ٢٥ مارس ١٩٩٧، ص ٨ .

(٤) العربي: أسبوعية، يصدرها الحزب العربي الناصري، والتحقيق المشار إليه أجرته مندوبة الصحيفة، وشارك فيه صاحب هذه الدراسة، وصدر في العدد ٢٠٩ من الجريدة المذكورة، ١٤ أبريل ١٩٩٧.

الأكبر شيخ الأزهر "أن القدس هي قطعة منا ونحن منها، فهي إسلامية عربية منذ أربعة عشر قرناً، وتحريرها واجب على كل مسلم ونصراني ، فيها المسجد الأقصي، وبها كنيسة القيامة، فهي بلد مبارك، ويجب علينا جميعاً -كمسلمين ونصارى- أن نبذل كل ما نستطيعه من جهد لكي تبقى إسلامية عربية، يعيش فيها المسلمون والنصارى، وتبقى مدينة آمنة مفتوحة، تحت إدارة عربية إسلامية نصرانية، وكل تقصير من جانبنا -فيما يتعلق بإبقاء القدس الإسلامية على حالها- سنحاسب عليه أمام الله سبحانه وتعالى، يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً، والأمر يومئذ لله" .

- وإبان زيارته للعاصمة البريطانية لندن، أجرى مدير مكتب إحدى الصحف القومية حديثاً مع فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أ.د. محمد سيد طنطاوي، جاء فيه "كيف تقيمون تحرك الدول والمؤسسات الإسلامية المختلفة لمساندة قضية القدس، والوقوف بجانب أهلها؟" ، وكانت إجابة فضيلته "أرى أن إخواننا الفلسطينيين -وعلى رأسهم الأخ الرئيس ياسر عرفات- يبذلون جهداً كبيراً لشرح القضية، وكذلك ملوك ورؤساء الدول العربية والإسلامية، وعلى رأس هذه الدول -والحمد لله- مصر، رئيساً وحكومة وشعباً، ونحن نرى السيد الرئيس مبارك يقابل في اليوم الواحد ربما أكثر من مسؤول من أوربا أو من آسيا، أو من الولايات المتحدة الأمريكية، لكي يفهمه القضية فهماً موضوعياً حكيماً وعادلاً" ، وقال أيضاً "من الواجب علينا أن نعاون إخواننا

الفلسطينيين، لأنهم على حق، ويجب أن ترد لهم حقوقهم، ويجب أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، فالقدس إسلامية عربية منذ أربعة عشر قرناً من الزمان"[١].

- وفي بيان قوي من العاصمة السعودية الرياض، أعلن فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر "أن قضية فلسطين وقضية القدس هي قضية الأمة الإسلامية كلها، وأن الأزهر يولي اهتماماً كبيراً لها، باعتبارها الأولى باهتمامات المسلمين كافة، لأسباب دينية وتاريخية، وطالب باتخاذ موقف قوي تجاه إسرائيل، دفاعاً عن القدس الشريف والمسجد الأقصى، ومساندة الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الأزهر الشريف سيظل على موقفه الثابت والمؤيد لتحرير القدس، وضرورة عودتها إلى العروبة والإسلام".

وقال فضيلة الإمام الأكبر "إنني عبرت عن رفض الأزهر القاطع لمحاولات إسرائيل ضم القدس، واعتبارها مدينة إسرائيلية، ورفض عمليات تهجير الفلسطينيين عن المدينة المقدسة، وزرع المستوطنات اليهودية فيها، وكل الممارسات الإسرائيلية والاعتداءات على المسجد الأقصى، وإحداث تغييرات في الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، في كل جولاتي التي شملت بريطانيا والمانيا والدول العربية".

وأيد الإمام الأكبر الفتوى الصادرة من علماء المسلمين في فلسطين، والتي تحرم وتجرم بيع الأراضي الفلسطينية لإسرائيل، وهي ملزمة للشعب الفلسطيني لمنع تسربها إلى غير أبناء هذا الشعب،

---

(١) نص الحديث في: الأهرام: العدد ٤٠٣٤٦، ٢٤ مايو ١٩٩٧، ص٦.

موضحاً أن الفتوى الفلسطينية القائلة بإعدام كل من يبيع أرضه قد جمعت بين الفتوى والقضاء، وأنها صدرت عن حسن قصد، ثم طالب فضيلته بالإسراع في إنشاء صندوق إسلامي عربي لشراء أراض من الفلسطينيين الراغبين في بيع أراضيهم (١).

- قدم الرئيس ياسر عرفات الشكر للأزهر الشريف، الذي يقف دائماً إلى جانب القضية الفلسطينية، ويدافع عن القدس الشريف، والمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومسرى رسول الله ﷺ ومعراجه، وجاء ذلك خلال استقبال فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بمكتبه بمشيخة الأزهر للرئيس الفلسطيني عرفات، الذي أشار إلى موقف الإمام الأكبر عند مقابلته للحاخام الإسرائيلي، حيث رد فضيلته على الحاخام ردوداً واضحة وحاسمة، مؤداها أن إسرائيل إذا أرادت أن تعيش في أمان وسلام، فعليها أن تبتعد عن الظلم وبناء المستوطنات، وأن تطبق القوانين والمعاهدات الدولية، وبخاصة معاهدة أوسلو، وقد طلب الرئيس الفلسطيني من الإمام الأكبر شيخ الأزهر، إمداد المعاهد الدينية في فلسطين بما تحتاجه من مدرسين وكتب (٢).

- ولعلنا نتوقف عند هذا اللغط، الذي دار بين المؤيدين والمعارضين للزيارة التي قام بها الحاخام الأكبر في إسرائيل (مائير لاو) لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر في

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٣٧٠، ١٧ يونيو ١٩٩٧.

(٢) الأهرام: العدد ٤٠٦٤١، ١٥ مارس ١٩٩٨، ص٨.

شعبان سنة ١٤١٨هـ/ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٩٧م، وإن كانت هذه الواقعة تخرج عن الإطار العام الذي وضعناه لهذه الدراسة، إلا أننا نود تسجيل أمرين:

الأمر الأول : أن بيان مجمع البحوث الإسلامية[(١)] أكد أن هذه المقابلة جائزة شرعاً، لما تحققه من نفع للإسلام والمسلمين، وأنه "يرى أن المقابلة كانت فرصة مناسبة ليقول أكبر مسؤول ديني في مصر رأى الإسلام في موقف إسرائيل المتعنت من القضية ومن قضية السلام، ومن اغتصاب اليهود للأراضي العربية، ومن القدس بصفة خاصة"[(٢)].

ويتصل بمضمون بيان المجمع ما أعلنه الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي، حيث رفض فضيلته وصف لقائه مع الحاخام الإسرائيلي على أنه تطبيع للعلاقات بين البلدين، وقال "إن التطبيع معناه أننا ننقاد للعدو، ولكن شيخ الأزهر في مقابلته لهم يؤثر ولا يتأثر، ويأمر ولا يأتمر".

الأمر الثاني : أن موقف الأزهر الشريف من القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريف، باتت معلومة للقاصي والداني، وهو موقف يؤكد أنه لا تفريط في أي حق من حقوق عرب فلسطين (مسلمين ومسيحيين)، وأن الأزهر الشريف لا

---

(١) وهو هيئة علمية رفيعة المستوى تضم كبار العلماء في مختلف الدراسات المتصلة بالبحوث الإسلامية.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية: بيان عن مقابلة شيخ الأزهر لأحد حاخامات إسرائيل، شعبان ١٤١٨هـ/ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٧م.

يقبل أية مساومة في اعتبار القدس الشريف هي أرض محتلة، يجب أن يجلو عنها المحتل الإسرائيلي عاجلاً، وقد أكد الأزهر الشريف وشيخه الجليل أن القدس هي عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة، وإن كان هذا التأكيد قد أعلن قبل ثلاثين عاماً (١٩٦٧)، فإن الأزهر ما يزال يؤكد علي ذلك حتى يومنا هذا (ابريل ٢٠٠٠)، ولم ولن يتغير موقف الأزهر الشريف في قضية إسلامية عربية، ظل وما يزال يدافع عنها، ويستنهض الهمم من أجلها.

ومن ثم، فإن المقابلة إن لم تثمر في تغيير موقف الحاخام الإسرائيلي وردعه، وإفهامه مثل هذه الثوابت، فإنها لن تؤثر سلباً على موقف الأزهر الشريف من قضية القدس الشريف، ويكفي أن نسمع العالم كله –والغرب بصفة خاصة– (شعوباً وحكومات) "أننا قوم – وإن كنا نسعى للسلم– فإننا لا نفرط في أي حق من حقوق شعوبنا العربية والإسلامية" .

ويؤكد ما ذهبنا إليه:

أن الإمام الأكبر أوضح أن شريعة الإسلام تقوم على الدعوة للسلام، والتعاون بين البشر جميعاً، ونبذ الإرهاب والتطرف والعنف، وكان ذلك في لقائه مع رئيس وزراء بريطانيا (توني بلير) Tony Blair، والذي تم في مشيخة الأزهر يوم السبت ٢١ ذو الحجة سنة ١٤١٨هـ، وقد أكد الإمام الأكبر أن الأزهر يرفض الظلم والعدوان

واغتصاب أراضي الغير، ويدين بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية[1] .

ب- في يوم الجمعة ١٩ من المحرم سنة ١٤١٩هـ/ ١٥ مايو (آيار) سنة ١٩٩٨م، وفي حشد كبير بالجامع الأزهر الشريف، عبر أبناء الشعب المصري بمختلف فئاته عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في كفاحه نحو الاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس، وأكد الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر في خطبة الجمعة، ضرورة تخلي الأمة العربية عن الشعارات، واتخاذ خطوات عملية، مشيراً إلي أن الوقت لا يتسع الآن للشجب والإدانة، بل يحتاج إلي توحيد الصف، ونبذ الصراعات التي تستنزف قوى الأمة، وأضاف قائلاً "إن الوضع الآن يستلزم تعبئة طاقات الدول العربية، والوقوف صفاً واحداً لردع من تسول له نفسه انتهاك حرماتها" ، وأكد رؤساء الأحزاب المصرية على أن مصر -رئيساً وحكومة وشعباً- ترفض العدوان، وتطالب بعودة الأراضي المحتلة، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، كما أشار السيد إبراهيم شكري رئيس حزب العمل، والذي حضر الصلاة في صحن الجامع الأزهر "إلى أن الأزهر كان ولا يزال المنبر الذي يدافع عن الإسلام، وحائطاً لصد الاستعمار، بالمشاركة مع قطاعات الشعب المختلفة من مسلمين ومسيحيين" .

---

(١) الأهرام: العدد ٤٠٤٧٦، ١٩ أبريل ١٩٩٨، ص٦ .

واشترك في المؤتمر السيد جورج إسحاق ممثلاً للأقباط، واعتلى منبر الأزهر ليؤكد تضامن الأقباط والمسلمين في كفاحهم المشترك، وجدد تأكيده للشعار الذي رفعه البابا شنودة الثالث، والذي يشير إلى أن أقباط مصر لن يدخلوا القدس إلا متشابكي الأيدي مع مسلميها" .

وخلاصة الأمر، أن هذا هو دور الأزهر الذي يؤديه بكل عزم وإخلاص، ويقوم به الإمام الأكبر عن قناعة كاملة، بأن الأزهر الشريف يستشعر نبضات الشعوب الإسلامية، ويعبر عن آمالها بصدق، ويحمل رسالته بكل إخلاص وأمانة، وسوف يظل راعياً لقضية القدس، محافظاً على عروبتها، حارساً لهويتها الإسلامية، وأحسبه لا يرضى عن ذلك بديلاً.

وزارة الأوقاف

لوزارة الأوقاف دور هام في التوعية بقضية القدس، باعتبارها قضية المسلمين الأولى، لما لها من قداسة في النفس الإسلامية، وذلك من خلال الدعاة والخطباء المنبثين -ليس فقط في قرى ومدن مصر- بل على مستوى العالم الإسلامي، والمراكز الإسلامية في بعض الدول غير الإسلامية.

وقد أعرب وزير الأوقاف الأستاذ الدكتور محمود حمدي زقزوق عن استنكاره للعمل الذي أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية، بشق نفق تحت سور المسجد الأقصى، مؤكداً أن هذا الأمر لا يهم الفلسطينيين وحدهم، لكنه يهم العرب والمسلمين في كل أنحاء العالم، ووصف فضيلته هذا العمل بأنه استفزازي لمشاعر المسلمين،

ولابد من ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تغلق النفق، وتكف عن مثل هذه الأعمال، وكان وزير الأوقاف قد أدلى بهذا التصريح عقب عودته من العاصمة الأردنية عمان، وأشار أيضاً إلى أن الملك حسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية أكد على أن بلاده ما زالت مشرفة على الأماكن المقدسة في المدينة المقدسة المحتلة لحين تسليمها للفلسطينيين[1].

وبعد صلاة يوم الجمعة ١٢ من ذي القعدة سنة ١٤١٧هـ/ ٢١ من مارس سنة ١٩٩٧م، طالب وزير الأوقاف المصرية الأمة الإسلامية كلها بأن تقف صفاً واحداً لنصرة الشعب الفلسطيني، والدفاع عن القدس التي تحتضن المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

وفي تحقيق أجرته إحدى الصحف المصرية، قال الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أن قضية القدس قضية عربية إسلامية، دخلت معاهدة كامب دافيد واتفاقية أوسلو، وعدم استجابة السلطات الإسرائيلية لإتمام عملية السلام وتحرير القدس، يفرض على العرب والمسلمين جميعاً أن يستردوها بكل الوسائل المؤدية لتحريرها مهما بلغت، فللأوطان حريتها، وللشعوب حق احترامها"[3].

---

(١) المصدر نفسه: العدد ٤٠١١٠، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦، ص٩.

(٢) المصدر نفسه: العدد ٤٠٢٨٣، ٢٢ مارس ١٩٩٧، ص١.

(٣) العربي: أسبوعية، العدد ٢٠٩، من تصريح أ.د. محمد إبراهيم الفيومي، ١٤ أبريل ١٩٩٧.

(١٠) خلاصة الدراسة

لقد اتضح من خلال هذه الدراسة، أن حقائق التاريخ تؤكد – بما لا يدع مجالاً لأي شك– أن مدينة القدس الشريف عربية الأصل في النشأة والتكوين، إسلامية الهوية في الحضارة الإنسانية، ومن ثم فإن المزاعم التي يرددها الإسرائيليون، والخطط التي راحت إسرائيل تضعها لاستلاب هذه المدينة العربية الإسلامية، ما هي إلا زيف وكذب، حاولت بها خداع العالم وتضليله.

ثم، أين هي القدس التي يتحدثون عنها؟!، إنها أورشليم التاريخية، التي بحثوا عن أي أثر لها في منطقة القدس، فلم يجدوا لها معلماً، وخابت ظنونهم، ومع ذلك زادت ادعاءاتهم التي ليس لها من سند إلا القوة العسكرية والظروف الدولية.

ولو سلمنا بما يقوله الإسرائيليون، من أن مملكة داود (عليه السلام) قامت في إحدى مناطق القدس!!، فإن حقائق التاريخ تؤكد أنها قامت على أرض عربية أصيلة، ولم تستمر مملكة داود وابنه سليمان (عليهما السلام) أكثر من ثلاثة وسبعين عاماً، تلك هي أورشليم التي يتحدث عنها الإسرائيليون، والتي هدمها الرومان مرتين، وأزالوها من الوجود، أورشليم تلك اندثرت، ثم جاء المسلمون وفتحوا المدينة، التي لم يأخذوها من اليهود، بل أخذوها من الرومان أعداء اليهود، وكان اسمها (إيلياء) نسبة إلى الامبراطور الروماني إيليا هادريان، وقد استمر حكم المسلمين فيها اثني عشر قرناً من الزمان، حكم فيها الشام كله، بما فيه فلسطين والقدس الشريف،

وهذا هو اسمها منذ الفتح الإسلامي لها في القرن السابع الميلادي، وحتى يومنا الحاضر، ثم إن المسلمين تملكوا أرضها بالطرق الشرعية، وأوقفوا أكثرها على الخير والبر والعبادة، ولم تهدم، ولم تحرق، ولم يروع سكانها، ولم يحدث في تاريخ مدينة القدس ما يشكك في أصولها العربية، وهويتها الإسلامية، وبات العرب هم أصحاب الحق فيها دون غيرهم، أما في العهد الإسرائيلي القصير، فلم تعرف المدينة المقدسة والمباركة سلماً ولا أمناً.

فبأي حق – بعد هذا– يدعي الإسرائيليون اليوم أن القدس الشريف هي مدينتهم المقدسة؟!.

إذا كان بحق التاريخ، فالتاريخ يحكم أن مدينتهم اندثرت كلية منذ ثمانية عشر قرناً.

وإذا كان بحكم البناء، فالتاريخ يحكم أن المسلمين هم الذين بنوا، وهم الذين حافظوا وعمروا.

وإذا كان بحكم الملكية، فالتاريخ يحكم أن المسلمين هم الممتلكون والحاكمون مدة اثني عشر قرناً.

أما وإن كان هذا الادعاء بحكم سياسة القوى والبطش، فإن الواقع يؤكد أن دولة إسرائيل لم تحترم قط القانون الدولي، ولا التعهدات المبرمة معها، لأنها الدولة الوحيدة التي قبلت في الأمم المتحدة، بشرط معين، وتاريخ محدد.

ففي الحادي عشر من مايو (آيار) سنة ١٩٤٩، تعهدت إسرائيل – حتى تحصل على هذا الاعتراف الرسمي– بما يلي:

أولاً : ألا تمس وضع القدس.

ثانياً : أن تسمح للعرب الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم.

ثالثاً : أن تحترم الحدود المثبتة بقرار التقسيم.

بيد أن الدولة الإسرائيلية –من إنشائها وحتى يومنا هذا– تعتبر أن كل قرار للأمم المتحدة –مثل أي معاهدة– هو (قصاصة ورق)، وهذا دافيد بن جوريون David Ben Gurion يعلن –وهو يتحدث عن قرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم، أي عن شهادة ميلاد دولة إسرائيل ذاتها– فيقول "إن دولة إسرائيل تعتبر أن قرار الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر (تشرين ثان) سنة ١٩٤٧، هو باطل وكأن لم يكن".

وهذا أيضاً أبا إيبان Abba Eban وزير خارجية إسرائيل في ١٦ يوليو (تموز) سنة ١٩٦٧، يؤكد أن "إسرائيل سوف تمضي قدماً في إجراءات ضم القدس العربية والقرى المحيطة بها، حتى لو صوتت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضد هذه الإجراءات".

وهذا أخيراً إسحاق رابين يقول في ٢٤ يونيو (حزيران) سنة ١٩٩٣ "القدس قلب الشعب اليهودي وروحه، ومن ثم فإن حكومة إسرائيل لا يمكنها التنازل في شأن القدس الموحدة، التي ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمتها"[١].

---

(١) الأهرام: ٢٥ يونيو ١٩٩٣، ص٨.

وهكذا، وخلال ما يقرب من خمسين عاماً (١٩٤٧–١٩٩٥)، وعبر ثلاثة نماذج متتالية من السلطات الإسرائيلية الحاكمة، يتزايد الصلف، ونمو الادعاءات والمزاعم، بالرغم من الكلام عن السلام الذي يسير على استحياء، وما نريده هو السلام القائم على الجلاء عن الأرض المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف، ورفع المظالم عن عرب فلسطين، وفي مقدمتهم عرب القدس، وعندنا أن القدس هي المفتاح الحقيقي والعملي للسلام[١].

ولعلنا في هذه الخلاصة نقرر عدة مبادىء، أحسبها جديرة بالاهتمام، وهي كما يلي:

أولاً: أن قضية القدس الشريف، يجب أن يضعها العالم العربي والإسلامي أمام المجتمع الدولي، بصفتها جزءاً من الأراضي المحتلة، والتي تعني –ليس فقط البلدة القديمة المحاطة بالسور– بل تضم القرى المحيطة بها والملاصقة لها عربية الأصل، أرضاً وبشراً، بهذا المفهوم وحده تدرس وتعرض قضية القدس، وهو الحد الأدنى لمطالب العرب والمسلمين، وعلى المجتمع الدولي أن يتفهم ذلك، ولا يلقي سمعاً للمغالطات الإسرائيلية، التي تفرق بين الأرض والبشر، والتي في مجملها لا مفاوضات حول أرض

---

(١) ولكن ما تزال حكومة الليكود الإسرائيلية سادرة في غيها، ففي لقاء جمع بين نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا ودافيد ليفي وزير خارجية إسرائيل، وذلك بعد توقيع خطة الاتفاق العسكري بين الطرفين (التركي والإسرائيلي)، والتي أطلق عليها اسم (تقدير المخاطر)، يتطرق أربكان إلى تذكير ليفي بأهمية القدس للعالم الإسلامي، فرد عليه وزير الخارجية الإسرائيلي بأن "القدس لم تكن يوماً عاصمة لدولة إلا دولة إسرائيل"!!، الأهرام: العدد ٤٠٣٩٠، ٧ يوليو ١٩٩٧، ص٦، من رسالة بعث بها مندوب الصحيفة في أنقرة.

القدس، ويمكننا التباحث حول عرب القدس[1]، والقدس التي يتحدث عنها الإسرائيليون هي القدس الموحدة (الكبرى)، بقطاعها العربي بما فيه من أماكن مقدسة للمسلمين والمسيحيين، وقطاعها الغربي الذي يضم الأحياء الإسرائيلية التي أنشأتها السلطات الحاكمة بعد عام ١٩٤٨[2].

ويجب على العالم العربي والإسلامي (حكومات وشعوباً)، أن يؤكد أن القدس الشريف التي تعنيها هي مدينة القدس العربية، وهي التي ينطبق عليها القرار رقم ٢٤٢ أيضاً كأراض محتلة[3]، وعلى عالمنا الإسلامي أيضاً أن يطرح هذا التصور ويقبله، حتى لا تبقي القدس رهينة لمخططات إسرائيلية، تعمل جاهدة على تهويدها، وعلى السلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها في هذا السبيل، لأن القدس ليست العاصمة السياسية والروحية لفلسطين فحسب، ولكنها

---

(١) جاء ذلك علي لسان عضو الكنيسيت الإسرائيلي عن حزب العمل يائيل ديان –ابنة موشي ديان– وذلك في مؤتمر عن (القدس في إطار عملية السلام العربية الإسرائيلية)، والذي عقد في اليونان في شهر مايو (آيار) سنة ١٩٩٣، الأهرام: ٢٢ مايو ١٩٩٣، رسالة من مندوب الصحيفة في اليونان.

ولعلنا نشير أيضاً إلى أن إسرائيل حرصت في اتفاق أوسلو علي توضيح أنها تتعامل مع ناس people، وليس مع أرض territory، وكانت تلك عودة مرة أخرى إلي نظرية فصل السكان عن الأرض، مما يترتب عليه أن يكون للسكان بعض الحقوق، دون أن يكون على الأرض ظل من السيادة لهم.

(٢) تفصيل ذلك في لقاء مع خليل توفكجي، الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان الإسرائيلي، أجراه مندوب صحيفة الخليج التي تصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٥٨٥٩، أول يونيو (حزيران) ١٩٩٥.

(٣) نرى التأكيد هنا علي أن مسيرة السلام التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١، مثلها كمثل سابقتها التي انطلقت من كامب دافيد، قامت على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والذي يمكن تلخيصه في عبارة واحدة هي "مبادلة الأرض بالسلام"، أي على إسرائيل أن تعيد الأرض التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وأن يقبل العرب العيش في سلام مع إسرائيل.

أيضاً– بموقعها الجغرافي الفريد الذي حباها الله به– تشكل نقطة ارتكاز هامة، ولن تتمكن أية سلطة فلسطينية من أداء واجباتها في كيان موحد، وليس مناطق مبعثرة، بل لا معنى لدولة فلسطين – المأمول قيامها بعد تحرير الأرض المحتلة– بدون القدس.

وعلى السلطات الإسرائيلية –إذا أرادت السلام– أن ترضخ للقرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، وألا تنفرد بقرار أحادي (إسرائيلي فقط)، بضم القدس العربية، وأن تفرق بين ذلك وبين القدس، بصفتها قيمة روحية للأديان الثلاثة، ولا داعي لخلط الأوراق تدعيماً للمزاعم الإسرائيلية.

ثانياً : ونحن العرب والمسلمين نقر بأن للقدس العربية، بما تضمه من أماكن مقدسة، لها قيمة روحية للأديان السماوية الثلاثة (إسلامية ومسيحية ويهودية).

ولكننا نرفض قيام السلطات الإسرائيلية بخلط الأوراق تدعيماً للمزاعم الإسرائيلية، وهي في مجملها مغالطة، لا يجب السكون عنها، لأن الإقرار بالقيمة الروحية للقدس، لا ينبغي أن يحجب –ولا أن يسبق– تسوية الجوانب المادية لقضية القدس كأرض عربية محتلة، ذلك لأن القيمة الروحية لأية مدينة هي مجرد رمز، وأن الاهتمام الديني بمدينة القدس يجب ألا ينفي عروبتها، كما أكدتها حقائق التاريخ وشواهده، وعلى سبيل المثال فالناصرة هي ثانية المدن المقدسة بالنسبة للعالم المسيحي، ولا ينفي أحد عروبتها.

ولذا فإنه من دواعي العجب، أن نرى القوى المسيحية المؤثرة في

العالم تحابي وتصادق وتشجع الإسرائيليين في القدس باسم المسيحية، وقيامة السيد المسيح (عليه السلام)بينما تراها تغض الطرف عن مأساة اغتراب المسيحيين أنفسهم في القدس بصفة خاصة، والذين هم أصل المسيحية منذ وجودها على امتداد ما يقرب من ألفي عام.

ومن ثم فإن الحفاظ على المدينة المقدسة وآثارها الدينية، يقتضي استمرار عروبتها، فالثابت تاريخياً منذ اثني عشر قرناً، أن وجود القدس في أيدي العرب مسلمين ومسيحيين، قد حافظ على قدسها ومقدساتها، ووفر الأمن والأمان لشعوب الأرض في كيفية الوصول إليها.

هذا ما نحب أن نؤكده في هذا الصدد، أما ما تلوح به السلطات الإسرائيلية، وزعمها الاستعداد للاحتفال بمرور ثلاثين قرناً على إنشاء مملكة داود، فإن ذلك نوع من الخداع والتضليل، بل هو مجرد ادعاءات من أجل أهداف سياسية معلومة للجميع، مهما ملأت الدنيا ضجيجاً، وبات إعلامها صريراً يصك الآذان، فالحق التاريخي واضح وضوح النهار.

ثالثاً : وفى عام (١٩٩٨)، أعلنت حكومة الليكود الإسرائيلية عن خطتها لتوسيع حدود مدينة القدس، والتي تهدف إلى توسيع دائرة سلطة الشؤون البلدية للقدس ناحية الغرب، بضم عدد من المستوطنات الإسرائيلية إليها، وكذلك بعض المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك تمهيداً لإنشاء ما يسمي (بلدية القدس الكبرى)، وإيجاد اتصال ما بين سكانها الإسرائيليين البالغ عددهم ثلاثين ألف نسمة، واليهود في المدن والمستوطنات التي ستوضع معها تحت مظلة إدارية واحدة.

وإسـرائيل بهـذه الخطة تكون قـد فتـحت أبواب الحـرب على الفلسطينيين، كما عبر فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس بالسلطة الفلسطينيـة، ومن الملاحظ أن المجتـمع الدولي لم يتـحـرك بالقـدر المطلوب منه، وإنما نسمع فقط عن الشعور بالقلق كما أعرب الاتحاد الأوربي، والذي حـذر من أنهـا تهـدد التـوازن بين السكان في تلك المنطقة، كما انتقدت فرنسا الخطة الإسرائيلية ووصفتها بأنها استفزازية وتثير القلق، بينما دعت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت مجلس الوزراء الإسرائيلي إلى إعادة النظر في القرار، وذكرت مصادر أمريكية أن الإدارة الأمريكية شعرت بأن القرار تصعيد لسياسة التحدي التي يتبعها نيتانياهو.

ولكن الأخيـر رد بعبـارات حادة ومتـغطرسـة، على مـا تصـوره انتقـادات أمريكيـة لسيـاسته[1]، ومن المعروف أن الإدارة الأمريكية تقف بالمرصاد لكل من يحاول إدانة إسرائيل.

ولذا فإن العمل العربي والإسلامي المشترك هو ملاذنا الأخير، وبدونه نفقـد قدرتنا على المواجهـة، وتفرق بنا السبل، والقدس هي الميدان الحقيقي لهذا العمل المشترك، والعرب والمسلمون لم يفقدوا بعد كل أوراق الضغط (سياسياً واقتصادياً وحضارياً) على السلطات الإسرائيلية، لتحقيق مطالب عادلة وافق عليها المجتمع الدولي، وأقرتها هيئة الأمم المتحدة.

ولا ينسى العرب بأنهم يمتلكون ورقة ضغط قلما استـخدمت،

(١) الأهرام: العدد ٤٠٧٤١، ٢٣ يونيو ١٩٩٨، ص١.

وهم عرب فلسطين بالداخل، وهم سلاح حاسم وفعال في أيدي العرب جميعاً، فهم الصابرون والصامدون، وهم أيضاً العنصر الإيجابي والفعال في بناء دولة فلسطين.

وعرب فلسطين في الداخل هم الذين يديرون معركة مقاومة الاستيطان في القدس، والانتفاضة أو خطر تجددها هي الورقة الوحيدة الرابحة، وأنه من دونها ما كان لأي القرارات قيمة تذكر، ولكن مع هذه الانتفاضة صار لها معنى وقيمة كبرى، وليس من الصدفة أن يصبح وقفها ونعتها بالإرهاب لقطع الطريق عليها هو الموضوع الوحيد الذي يثيره الجانبان الإسرائيلي والأمريكي، فالعنف الذي يرافق الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة هو الورقة الوحيدة التي تزعج مشروع السيطرة الإسرائيلية على تلك الأراضي.

رابعاً : إن كنا عاجزين عن وقف الاستيطان اليهودي الكثيف خارج الأسوار، فإن واجبنا أن نركز كل جهودنا واهتماماتنا ومواردنا للحفاظ على الطابع العربي والإسلامي الشامخ، الذي تتسم به مدينة القدس العربية (القديمة)، والذي يقف في قمته الحرم القدسي الشريف، الذي يشغل ربع مجموع مساحة القدس القديمة، ولا يستطيع اليهود جلب جرافات لهدم مباني وأسواق هذه المدينة العريقة المكتظة ، كما يفعلون في الأراضي العربية خارج الأسوار، خاصة وأن المدينة القديمة تعج بسكانها وحياتها الدينية والاقتصادية والاجتماعية النشطة.

ولعل هذه الحـالة هي التي دعت البـعض[١] إلي تصـور طرح القدس كعاصمة مزدوجة، وليس كعاصمة للإسرائيليين وحدهم، لأنها مدينة منقسمة –لا جغرافياً فحسب– بل في كل شيء، الفلسطينيون داخل المدينة المحـتلة (القـديمة) يلجـأون إلي بيت الشـرق لحل مشاكلهم، بينما يذهب الإسرائيليون إلي البلدية الإسرائيلية، التي يرأسـها حـالياً إيهود أولمرت، الجهاز الديني الفلسطيني الإسلامي والمسيحي مفصول عملياً عن وزارة الأديان الإسرائيلية، ويؤكد أصحاب هذا التصور على ضرورة قبوله وإلا ستبقى القدس العربية رهينة لمخططات إسرائيل، حيث بلغ عدد الإسرائيليين بها مائة وثلاثين ألفاً أمَّا عدد الفلسطينيين فإنه يبلغ مائة وستين ألفاً فلسطيني[٢].

والواقع أن هذا التـصـور طرح أيضـاً من قـبل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ومسؤول ملف القدس فيصل الحسيني، وآخرون من المسـؤولين الفلسطينيين، وعندنا أن المشكلة ليست في طرح هذا التصور، ولكنها تكمن في كيفية حماية حقوق عرب فلسطين في حالة وجود خلاف سياسي، أو في حالة تحدي السلطة الإسرائيلية، ولجوئها لتفوقها العسكري من أجل فرض قرارها، وتلك هي الحالة القائمة حالياً.

---

(١) د. إدوارد سعيد: من نص مقالة في جريدة الحياة التي تصدر في لندن في ٧ أغسطس ١٩٩٥، الأهرام: ١٣ سبتمبر ١٩٩٥، تحقيق كتبه طارق حسن مراسل الجريدة في غزة، د. ألبرت أجازاريان: أستاذ التاريخ بجامعة بيرزيت، في ندوة عقدت بالعاصمة اليونانية بنيقوسيا في ٢٠ مايو ١٩٩٣، ونقلها إلينا مراسل الأهرام، ٢٢ مايو ١٩٩٣.

(١) وهذه الأعداد تقديرية، ولا يوجد لدينا إحصاء رسمي نظراً للظروف التي يعيشها عرب القدس، أنظر كذلك الخريطة المرفقة، والتي نشرتها جريدة القدس، العدد ٨٦٠٢.

ومن ثم يجب علينا أن ندفع هذا المجتمع العالمي للتحرك، ويطالب إسرائيل بالتخلي عن أطماعها في الاحتفاظ ببعض الأراضي العربية، تحقيقاً للسلام الذي ينشده بنو الإنسان، وهدفنا النهائي والثابت هو تحقيق انسحاب كامل لإسرائيل، من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني في بناء دولته بالضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون القدس العربية (وهي الشرقية أو القديمة كما يسميها البعض) عاصمة لها.

واقتناع المجتمع العالمي لن يتم عبر التأكيد فقط على أن إسرائيل كيان قائم على التوسع والاستيطان -وهو حقيقي- بقدر ما ستعني أيضاً ضرورة الاهتمام بالحصول علي تلك الحقوق عن طرق أكبر مهارة تفاوضية ممكنة من جهة، وبأكبر قدر علي جمع التحالفات الدولية في مواجهة التعنت الإسرائيلي من جهة أخرى.

وفي الختام، لعلنا نؤكد أنه لا جدوى من التباكي على الماضي، بل يجب علينا العمل من أجل الحاضر، ولذا فإن عالمنا العربي والإسلامي لابد له من ترك مرحلة الأمل إلى مرحلة العمل، ولن يتأتى ذلك إلا بأن يسارع العرب إلى تجاوز خصوماتهم وخلافاتهم، وأن يواجهوا العالم برأي واحد في قضية القدس، ولا يبدأ طرف منهم أي خطوات أخرى للتطبيع، إلا بعد انسحابها الكامل والشامل من جميع الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف.

ملاحق الدراسة

أبيض

ملحـق رقــم (١)

أبيض

مذكرة عاجلة حول قرار المحكمة
الإسرائيلية المتعلق بالحرم القدسي الشريف

اتخذت المحكمة العليا في اسرائيل قرار بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٩٣م يتضمن عددا من الامور الخطيرة لما فيها من مس واعتداء على الحقوق الدينية والتاريخية والقانونية للعرب والمسلمين في المدينة المقدسة؛ ومن ابرز ما تضمنه القرار:

١– ان الحرم القدسي الشريف هو جزء من مساحة دولة اسرائيل وتسري عليه احكام وتشريعات دولة اسرائيل وهذا يضم تعليمات قانون التخطيط والبناء وقانون الاثريات وكذلك حق اصحاب كل ذي عقيدة في حرية العبادة وحرية الوصول للاماكن المقدسة والمحافظة على عدم تدنيسها، وترمي المحكمة من ذلك فسح المجال امام اليهود لدخول حرم المسجد الأقصى المبارك ومنع اي اعمال تقوم بها دائرة الاوقاف في ساحات الحرم القدسي من ترميم وزراعة اشجار وإقامة احتفالات دينية.

٢– اعطى هذا القرار الحق والشرعية لما يسمى جماعة امناء جبل الهيكل واعتبرها الوصية على الحرم القدسي الشريف الذي تطلق عليه المحكمة « جبل البيت ».

٣– اكدت المحكمة على حد زعمها على اهمية جبل البيت وقدسيته بالنسبة للشعب اليهودي منذ « ٣٠٠٠ » عام وان هذه القدسية ابدية، وليست مرتبطة بأي سلطة، وانها خارج نطاق اي حكم او سلطة قانونية – في حين ان هذا المكان – على رأي المحكمة –

اصبح مقدسا لدى المسلمين منذ الف وثلاثمائة عام ويأتي في قدسيته بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهذا يعني من وجهة نظر القرار افضلية قدسية المسجد الاقصى «جبل البيت على حد زعمهم» عند اليهود على قدسيته عند المسلمين.

٤- طلبت المحكمة في قرارها من الجهات الاسرائيلية المختلفة ضرورة تكثيف المراقبة الفعلية والصارمة من الان فصاعدا على كل موقع قديم او اثري، ووجهت اللوم الى هذه الجهات المدعى ضدها من امنا جبل الهيكل، ومنها بلدية القدس لما اسمته التغاضي اكثر من اللازم عن عمليات خرق القانون في الموقع المذكور من اجهزة الاوقاف الإسلامية.

ملحـــق رقـــم (٢-أ)

أبيض



التقرير والقرارات حول
الشؤون الثقافية والإسلامية
المقدمة الى المؤتمر الإسلامي الثالث
والعشرين لوزراء الخارجية
(دورة السلام والتضـامن والتسامح)
كوناكري - جمهورية غينيا
١٧-٢٠ رجـــب ١٤١٦هـ
(٩-١٢ ديسمبر ١٩٩٥م)

أبيض

قرار رقم ٢٣/٢٧ -ث بشأن
المحافظة على الطابع الإسلامي لمدينة القدس
الشريف وتراثها الانساني والحقوق الدينية

إن المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية « دورة السلام والتضامن والتسامح » المنعقد في كوناكري بجمهورية غينيا في الفترة من ١٧-٢٠ رجب ١٤١٦هـ، الموافق ٩-١٢ ديسمبر ١٩٩٥م.

إذ يذكر بمختلف القرارات الإسلامية السابقة وبتوصية الدورة التاسعة عشرة للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بشأن المحافظة على الطابع الإسلامي لمدينة القدس الشريف وتراثها الإنساني:

١- **يؤكد على** كافة القرارات الإسلامية السابقة الصادرة بشأن المحافظة على الطابع الإسلامي لمدينة القدس الشريف وتراثها الإنساني.

٢- **يدين** السياسات العدوانية التوسعية للعدو الصهيوني وخاصة سياساته الرامية إلى إقامة المزيد من المستوطنات وجلب وتهجير مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وهي السياسات التي تستهدف إحداث تغييرات خطيرة في طابعها الديمغرافي والتاريخي وتهويدها، مما يعرض العملية السلمية الحالية للخطر وبشكل خرقا فاضحا للقوانين الدولية ولقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة.

٣- **يدعو** الى مواصلة التحرك في كل المستويات الإسلامية والدولية للعمل على حمل اسرائيل على إلغاء قرار ضم القدس الشريف

وتأكيد عروبتها وطابعها الإسلامي ورفض ضمها وتهويدها، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وخاصة قراري مجلس الأمن رقم ٤٦٥ ,٤٧٨ .

٤– **يطلب** من الأمانة العامة مواصلة التنسيق مه الهيئات والمؤسسات الدولية وخاصة اليونسكو للعمل على منع سلطات الاحتلال من إزالة المباني المحيطة بالحرم القدسي الشريف، والتوقف عن القيام بأعمال الحفر خاصة في جنوب الحرم القدسي الشريف، والتي تهدف الى هدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل المزعوم مكانه.

٥– **يوصي** بعقد ندوة إعلامية حول مدينة القدس خاصة في الظروف الراهنة، وذلك لتبيان المخاطر المحدقة بالمدينة، وضرورة المحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها وضمان حرية إقامة الشعائر الدينية لكافة المؤمنين.

٦– **يحث** الأمانة العامة والدول الأعضاء بالمنظمة علي توفير الامكانيات المادية لتمكين الشعب الفلسطيني من مواجهة التحديات والمخططات الاسرائيلية الهادفة إلى طمس المعالم الدينية لمدينة القدس الشريف، ويؤكد على ضرورة تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للمواطنين من سكان القدس الشريف لترميم مساكنهم ودعم صمودهم وإنقاذ المقدسات الإسلامية في القدس الشريف من الهدم والضياع.

٧– **يشيد** في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تحت رئاسة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

ملحق رقم (٢-ب)

أبيض



تقرير وقرارات
الشؤون السياسية والأقليات والجماعات المسلمة والشؤون القانوينة والإعلامية
والمقدمة إلى
المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية
كوناكري - جمهورية غينيا
١٧-٢٠ رجب ١٤١٦هـ
(٩-١٢ ديسمبر ١٩٩٥م)

أبيض

قرار رقم ٢/٢٣ - س بشأن
مدينة القدس الشريف

ان المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية « دورة السلام والتضامن والتسامح » المنعقد في كوناكري بجمهورية غينيا في الفترة من ١٧–٢٠ رجب ١٤١٦هـ، الموافق من ٩–١٢ ديسمبر ١٩٩٥م.

بعد أن درس تقرير الأمين العام حول مدينة القدس الشريف المتضمن في الوثيقة رقم (ICFM/23-95/PAL/D.2).

وإذ ينطلق من مباديء وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، **وإذ يستند** الى القرارات الإسلامية التي تؤكد أن قضية القدس الشريف تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي قضية المسلمين الأولى، وجوهر النزاع العربي الاسرائيلي وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق الا بعودة مدينة القدس الشريف الى السيادة الفلسطينية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين.

وإذ يستذكر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وخاصة القرارات ٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨ الخاصة بمدينة القدس الشريف والتي تؤكد بطلان القانون الاسرائيلي القاضي بضمها واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل.

واذ يستغرب القرار الذى اتخذه مجلسا الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة الامريكية بنقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس، ويعتبره انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية، واذ يؤكد ضرورة التزام

جميع دول العالم بما فى ذلك مؤسساتها التفيذية والتشريعية وغيرها باحترام قرارات مجلس الامن المتعلقة بمدينة القدس والالتزام بها .

وإذ يعرب عن قلقه العميق لتصاعد الإعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف، ولما آل عليه وضع مدينة القدس الشريف والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، وخاصة المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، نتيجة لتزايد التهويد والاستيطان .

وإذ يعرب عن تضامنه الكامل مع النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى تتمكن من مواجهة المرحلة القادمة وتثبيت سلطتها الوطنية على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف .

وإذ يؤكد على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨١ الذي نص على إنطباق جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب على الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف .

وإذ يتابع بإهتمام استمرار الجهود السلمية من أجل التواصل الى حل عادل وشامل لقضية القدس الشريف وفلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ,٣٣٧ والحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني .

وإذ يشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة القدس تحت رئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية .

١– **يؤكد** مجددا جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الخاصة بالقدس الشريف، والتوصيات الصادرة عن لجنة القدس في دورتها السابقة، خاصة التوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة عشرة.

٢– **يدعو** فريق الاتصال المعنى بمدينة القدس والذى تشكل بموجب التوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة عشر للجنة القدس التى انعقدت بمدينة إيفران بالمملكة المغربية بتاريخ ١٦–١٧ يناير ١٩٩٥م، للعمل على استصدار القرار الخاص بالقدس من الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة على نحو يتفق وطبيعة الظروف والتطورات الاخيرة والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في مدينة القدي الشريف وتطلعات العالم الإسلامي وما تواجهه هذه القضية من تطورات.

٣– **يدعو** الدول الأعضاء الى مواصلة الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية وتقديم كل أشكال المساعدات للشعب الفلسطيني من أجل نقل جميع السلطات والمسؤوليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

٤– **يؤكد** أن السلام العادل والشامل في منظمة الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفي مقدمتها مدينة القدس الشريف بإعتارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وضرورة عودتها الى السيادة الفلسطينية

عاصمة لدولة فلسطين، وذلك لضمان السلم والأمن في المنطقة.

٥- **يدعو** العالم الى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملا يحدو بتلك السلطات الى اعتباره، بأية صورة من الصور، اعترافا ضمنيا بالأمر الواقع الذي فرضته باعلانها القدس عاصمة لها، ويؤكد مجددا أن كل التدابير والاجراءات التشريعية والادراية والاستيطانية الرامية الى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة ومخالفة للمعاهدات الدولية والمواثيق والأعراف، وذلك طبقا لقرارات الشرعية الدولية ومنها قرارات مجلس الأمن رقم ٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨ (١٩٨٠) وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تقضي ببطلان تلك الإجراءات.

٦- **كما يدعو** الدول الأعضاء الى مواجهة التطورات الخطيرة الناجمة عن استمرار السياسة الإسرائيلية التوسعية في القدس الشريف والتصدي لها بكل الوسائل الممكنة، وتوفير الإمكانيات المادية للمحافظة على المقدسات الإسلامية فيها، ودعم صمود أهلها ومؤسساتها للتصدي لمخططات إسرائيل الهادفة الى طمس معالم القدس العربية الإسلامية وضم المدينة.

٧- **كما يدعو** أيضا المجتمع الدولي وخاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام لحمل اسرائيل على عدم اجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة.

٨- **يؤكد على** ضرورة تفكيك المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة، ووقف الاستيطان اليهودي وخاصة في القدس الشريف مع توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

٩- **يطالب** الدول الإلتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) والذي يدعو الدول الأعضاء الإلتزام بأحكام هذا القرار وعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس الشريف ويسجل بالتقدير الاستجابة العامة من دول العالم لهذا القرار والتزامها به، ويستنكر بشده في هذا الصدد قرار الكونجرس الامريكي بنقل سفارة الولايات المتحدة الامريكية الى مدينة القدس، ويعتبره استفزازاً لمشاعر العالم الإسلامي واستهانة سافرة بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وانتهاكا خطيرا لكافة القرارات الدولية المتعلقة بمدينة القدس بما فى ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨، ويهدد بتقويض عملية السلام، ويناشد الادارة الامريكية بعدم الاستجابة لهذا القرار انسجاما مع مسؤولياتها كراع لعملية السلام.

١٠- **يدين** بشدة إسرائيل لإصدار أوامر بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشريف ومنعها من ممارسة أعمالها بحرية، ويتعبر هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً للاتفاقات المعقودة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في إطار عملية السلام، كما أنها تشكل انتهاكاً فاضحاً للمعاهدات والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م.

١١- **يدين** بشدة قيام سلطات الإحتلال الإسرائيلية في مدينة القدس الشريف باحتفالات لما تسميه "الذكرى الألفية الثالثة لتأسيس مدينة القدس" والتي تشكل حملة تضليلية تهدف الى تزوير الحقائق التاريخية الخاصة بالمدينة المقدسة، ويدعو دول العالم الى مقاطعة هذه الإحتفالات.

١٢- **يدعو** الدول الأعضاء الى تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للمواطنين من سكان القدس الشريف وإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية وبناء الوحدات السكنية لأهالي القدس وترميم مساكنهم ودعم صمودهم وإنقاذ المؤسسات في القدس الشريف من الهدم والضياع.

١٣- **يؤكد** التزام الدول الأعضاء بمواصلة العمل والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وخاصة اليونسكو، وذلك لوقف الإجراءات والممارسات العدوانية وأعمال الحفريات في مدينة القدس الشريف، والمحافظة على التراث الحضاري والتاريخي لها.

١٤- **يؤكد** مجدداً على قرارات المؤتمرات الإسلامية السابقة التي تؤكد على دعم مدينة القدس الشريف وتعزيز صمود أبنائها وذلك بتنفيذ الأنشطة التالية:

أ) دعوة جميع الدول الإسلامية التي لم توقع حتى الآن على تآخي عواصمها مع مدينة القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين، الى

سرعة إنهاء اجراءات التأخي وتبني مشاريع داخل مدينة القدس الشريف دعما لها ولمواطنيها الصامدين.

ب) اصدار طابع فلسطين.

ج) تنظيم أسواق خيرية صالح صندوق القدس التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

د) القيام باتصالات وندوات ومهرجانات لمجابهة تزوير الوقائع وتضليل الرأي العام الدولي التي تقوم بها إسرائيل بإقامة احتفالات لما تسميه "الذكرى الألفية الثالثة لمدينة القدس" وكشف حقيقة هذه الإدعاءات الباطلة.

هـ) استمرار التنسيق حول موضوع مدينة القدس مع المنشمات الدولية والإقليمية، وتنظيم ندوات دولية حول مدينة القدس في مختلف البلدان خاصة في الظروف الراهنة وذلك لكشف المخاطر المحدقة بالقدس الشريف للرأي العام الدولي وتضافر الجهود للمحافظة على المدينة المقدسة.

و) استمرار التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وتنظيم ندوة دولية عن القدس معها.

ز) دعم المؤسسات التعليمية في مدينة القدس الشريف من مدارس وجامعات وتمكينها من أداء رسالتها في مناهضة تهويد المدينة المقدسة.

ح) تقديم الدعم المالي اللازم لترميم الأبنية التاريخية والمساكن المهددة

بالإنهيار في القدس الشريف وبناء المساكن للمواطنين العرب لتعزيز صمودهم وافشال مخطط تهويد القدس الشريف.

ط) استصدار طابع خاص بمدينة القدس الشريف.

١٥- **يدين** استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس الشريف وبناء المستوطنات عليها، بهدف فصلها عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقيامها بأعمال الحفريات حول الحرم القدسي الشريف وشق أنفاق في المنطقة المحيطة به، ويطالب المجتمع الدولي بحمل إسرائيل على التوقف عن هذه الممارسات الضارة بعملية السلام، مؤكداً على ضرورة المحافظة على عروبة القدس الشريف وطابعها الإسلامي.

١٦- **يدين** بشدة قرار المحكمة العليا في اسرائيل الذي صدر بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٣م بإعتبار المسجد الأقصى المبارك جزء من مساحة دولة إسرائيل، واعتباره عملا استفزازيا متعمدا يفسح المجال للعصابات الصهيونية المتطرفة لمواصلة انتهاكاتها المستمرة لحرمة المسجد الأقصى المبارك، واقامة وجود لها على ساحاته، ومواصلة عمليات السطو على المأثورات الدينية والتاريخية والثقافية في القدس والأراضي المحتلة.

١٧- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى المؤتمر الإسلامي القادم لوزراء الخارجية.

ملحق رقم (٣)

أبيض

العمليات / المشروعات المتعمدة

لصالح دولة فلسطين منذ عام ١٣٩٧هـ

المشروع العملية	المعتمد بملايين الـ $	وضع المشروع
أولا : المساعدات الخاصة :		
١– إعداد المخططات والمواصفات اللازمة لإقامة	١٠٣ر٠	تم تنفيذه
المنشآت لجامعة النجاح الوطنية بنابلس		
٢– إعداد التصاميم للجامعة الأسلامية بغزة	١٠٣ر٠	تم تنفيذه
٣– مشروع المدارس بالأراضي المحتلة	١٥٠ر٦	تحت التنفيذ
٤– إعداد التصاميم الهندسية لمدرسة الممرضات	١٠٠ر٠	تم تنفيذه
التابعة لجمعية المقاصد الخيرية بالقدس الشريف		
٥– تقوية الحاسب الآلي للصندوق القومي الفلسطيني	١٠٢ر٠	تم تنفيذه
٦– شراء معدات لكلية الهندسة / جامعة بير زيت	١١٣ر٠	تم تنفيذه
٧– إعداد الدراسات الخاصة بمشروع المعهد الإسلامي العالي	٢٦٦ر٠	تم تنفيذه
٨– شراء معدات طبية لمستشفى المقاصد الخيرية بالقدس الشريف	٥٠٠ر١	تم توريد
		المعدات للجمعية
٩– مساعدة المخيمات الفلسطينية في لبنان	٠٠٠ر٢	تحت التنفيذ
١٠– تأثيث كلية الآداب لدار الطفل العربي بالقدس الشريف	٢٩٠ر٠	تم تنفيذه
١١– أجهزة علمية لكلية العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس	٢٧٠ر٠	تم تنفيذه
١٢– تجهيز مختبر العلوم والأحياء بالكلية الإبراهيمية بالقدس الشريف	٢٥٨ر٠	تم تنفيذه
١٣– مصنع النسيج / جمعية تأهيل الفتيات بالقدس الشريف	٤٣٠ر٠	تم توريد المعدات
		اللازمة للمصنع
١٤– مبنى وحدة التدريب الزراعي لجمعية المشروع العربي الانشائي	٦٥٠ر٠	تحت التنفيذ
١٥– مستشفى الولادة التابع لجمعية الهلال الأحمر / جنين	٦٣٢ر٠	تحت التنفيذ
١٦– شراء جهاز أشعة لمستشفى الاتحاد النسائي بنابلس	٤٧٩ر٠	تم التنفيذ
١٧– مصنع تثليج الخضار لصالح جمعية إنعاش الأسرة / البيرة	٤١٢ر٠	تم التنفيذ
١٨– شراء جهاز الحاسب الآلي لجامعة النجاح الوطنية / نابلس	٨٢٨ر٠	تم توريد الجهاز

تابـــــع

المشروع العملية	المعتمد بملايين الـ $	وضع المشروع
١٩- مشروع المدرسة الابتدائية بجامعة الخليل	٠,٦٢٤	تحت التنفيذ
٢٠- معدات لمختبرات جامعة بير زيت	٠,٢٤٢	تم توريد الأجهزة
٢١- أجهزة طبية لصالح مستشفى «قلب ودماغ»	١,٥٧٦	تم توريد الأجهزة
٢٢- قرار مجلس محافظي البنك «تونس»		
«١٠ مليون دولار أمريكي»		
● دعم عدد «٩» مشاريع للقطاع الصحي	٣,٢١٩	تم التنفيذ
● برنامج دعم المؤسسات الخدمية بالأراضي المحتلة	٠,٩٣٤	تم تنفيذ المرحلة الأولى
● سيارة إسعاف للمقاصد الخيرية بالقدس	٠,١٠٧	تم توريد السيارة
● سيارة إسعاف للمقاصد الخيرية بالقدس	٠,٠٧٦	تم توريد السيارة
● مبلغ اضافي لشراء جهاز أشعة لجمعية أصدقاء المريض / طول كرم	٠,٠٥٦	تم توريد الجهاز
● تجهيز عيادة أسنان أصدقاء المريض / جنين	٠,٠١٥	تم توريد المعدات
● فرق في قيمة سيارة إسعاف أصدقاء المريض	٠,٠٧٣	
● معدات طبية لعيادة بيت آمر	٠,١٥٠	
● فرق لمشروع صيانة الأجهزة / الخليل	٠,٠١٦	
● مشروع شراء جهاز حاسب آلي لأحباب الله	٠,٠١١	
● مشروع تجهيز مدرسة ضاحية البريد	٠,٠١٦	
● برنامج دعم حراس الأقصى المبارك	٠,٢٣٤	تم تنفيذ البرنامج
● معونات غذائية للأراضي المحتلة	٣,٠٠٠	تم تنفيذ البرنامج
● تمويل عدد «٥» مشاريع للقطاع الصحي	٠,٩٦٦	تم التنفيذ
● مبالغ إضافية لصالح برنامج دعم بنوك الدم بالأراضي المحتلة	٠,٠٢٥	
● سيارة إسعاف لصالح جمعية أصدقاء المريض / نابلس	٠,٠٧٥	تم توريد السيارة

تابـــــع

المشروع العملية	المعتمد بملايين الـ $	وضع المشروع
٢٣- شراء جهاز حاسب آلي لصالح مؤسسة دار الطفل	٠٫٠٨٦	تم توريد الجهاز
٢٤- قرار مجلس المديرين التنفيذيين		
«٢ مليون دولار أمريكي»		
• عدد «١٠» سيارات إسعاف لصالح جمعيات الهلال الأحمر في الضفة وغزة	٠٫٧٠٠	تم توريد عدد «١٨» سيارة
• أجهزة طبية لقسم الكلى بالمقاصد الخيرية	٠٫١٢٦	تم توريد الأجهزة
• جهاز ءشعة لمستوصف التضامن/لجنة زكاة نابلس	٠٫٢٠٠	تم توريد الأجهزة
• أجهزة طبية لمركز يعبدا وكفر راعي بجنين	٠٫٣٢٨	تم توريد الأجهزة
• سيارة إسعاف لصالح جمعية الاتحاد النسائي/نابلس	٠٫٠٤٧	تم توريد السيارة
٢٥- شراء معدات وأجهزة طبية لصالح قسمي القلب والعناية المركزية لجمعية المقاصد الخيرية	١٫٧٩٠	تم توريد الأجهزة
٢٦- قرار مجلس المحافظين/الجزائر		
«١٠ مليون أمريكي»		
• تجهيز مستشفى الولادة لجمعية الهلال الأحمر بطول كرم	٠٫٥٠٩	تم توريد الأجهزة
• معدات طبية لصالح جمعية الهلال الأحمر بنابلس	٠٫٢٠٥	تم توريد الأجهزة
• تجهيز مستوصف جمعية الاسكان التعاونية	٠٫٠٥٠	تم توريد الأجهزة
• مشروع اجهيز شراء أجهزة حاسب آلي تعليمية لمدارس رياض الأقصى	٠٫٠٨٦	تم فتح خطابات الاعتماد
• معدات طبية لجمعية أصدقاء المريض/الخليل	٠٫٣٦٠	تم توريد المعدات
• مشروع شراء مكائن خياطة لجمعية السيدات لرعاية الطفل - بيت جالا	٠٫٥١٦	تم توريد المعدات
• مشروع شراء أجهزة مختبر مياة لمصلحة مياه القدس	٠٫٢٢٠	تم توريد الأجهزة

تابـــــع

المشروع العملية	المعتمد بملايين الـ $	وضع المشروع
• شراء سيارتين إسعاف لجمعيات	٠٫٠٤٣	تم شراء سيارتين
الهلال الأحمر بقطاع غزة		وتوريدهم للجمعية
• شراء جهاز حاسب آلي لصالح الكلية الإبراهيمية بالقدس الشريف	٠٫٠٥٥	
• مشروع شراء معدات طبية لأقسام مختلفة بمستشفى المقاصد	٠٫٧٩٠	تم فتح خطاب الاعتماد
٢٧- تطوير مركز التدريب للخياطة والنسيج	٠٫١١٧	تم فتح خطاب الاعتماد
لصالح جمعية الاتحاد النسائي / القدس الشريف		
٢٨- تجهيز ١٠ عيادات طبية	٠٫٩٦٩	تم توريد المعدات
٢٩- تجهيز بئر عين سامية / مصلحة مياه القدس الشريف	٠٫٤٢٠	تحت التنفيذ
٣٠- استكمال التشطيبات للكلية الإبراهيمية بالقدس الشريف	٠٫٣٠٠	تحت التنفيذ
ثانياً : القروض		
١- مشروع مصنع تعليب الخضار والفواكه في عزون	٠٫٨٧٨	تحت التنفيذ

المصادر

أولاً : المصـــادر :

(أ) باللغة العربية :

١- القرآن الكريم.

٢- الأزهر الشريف: مكتب الإمام الأكبر شيخ الأزهر، بيانات الأزهر الشريف.

٣- جامعة الدول العربية:

الإدارة السياسية، التقرير المؤقت المرفوع إلي السكرتير العام للأمم المتحدة من الوسيط الدولي لفلسطين في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨، القاهرة، ١٩٥٠ .

الأمانة العامة، نشرة بعنوان وثائق في قضية فلسطين، القاهرة، ١٩٥٥ .

منشورات مكتب الجامعة في القدس، ١٩٦٦ .

١- مجمع البحوث الإسلامية: قرارات وتوصيات المؤتمرات الإسلامية من الأول حتى التاسع، مطبعة الأزهر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: مؤتمر كامب دافيد، دراسة توثيقية، القاهرة، ١٩٧٩ .

٣- رابطة العالم الإسلامي: الأمانة العامة، قرارات وتوصيات المؤتمرات التي عقدتها رابطة العالم الإسلامي (١٣٨١-١٤١٩هـ).

(ب) باللغة الإنجليزية :

١- وثائق الخارجية الأمريكية: في عامي ١٩٤٧- ١٩٤٨، FRUS, Vol. V.

ثانياً : المراجع :

باللغة العـربية :

١– أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم: كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

٢– د. أحمد سوسة: العرب واليهود في التاريخ، ط٢، دمشق، د.ت.

٣– أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥.

٤– د. جورج طعمة: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧– ١٩٧٤، ط٢، بيروت، ١٩٧٥.

٥– د.حازم نسيبة: القدس في ضوء الأوضاع الراهنة، دراسة مقدمة إلى الندوة السنوية التي عقدها المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس بالاشتراك مع المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، عمان، الأردن، ١٩٩٤.

٦– د. خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق وصداه ١٩٠٨– ١٩١٨، بيروت، ١٩٧٣.

٧– .... : قضية القدس، بيروت، ١٩٧٩.

٨– ستيوارت، ديزموند: تيودور هرتزل، ترجمة فوزي وفاء وآخر، بيروت، ط١، ١٩٧٤.

٩– صادق جلال العظم: الصهيونية والصراع الطبقي، بيروت، ١٩٧٥.

١٠– صبري جريس: تاريخ الصهيونية، جـ١، بيروت، ١٩٧٧.

١١– د. صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩.

١٢- د. طه باقر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، جزءان، بغداد، ٥٥- ١٩٥٦.

١٣- عارف العارف: تاريخ القدس، القاهرة، ١٩٥١.

١٤- عبدالله التل: كارثة فلسطين، مذكرات عبدالله التل قائد معركة القدس، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٥.

١٥- د. عزالدين فودة: القدس في محيط العلاقات الدولية، سلسلة دراسات فلسطينية، العدد ٥٢، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩.

١٦- فايز جابر (عميد ركن): الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، ط١، عمان، ١٩٨٧.

١٧- فلهوزن، يوليوس: تاريخ الدولة العربية، ترجمة د. محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة، ١٩٥٨.

١٨- كوانت، وليم: أمريكا والعرب وإسرائيل ١٩٦٧- ١٩٧٦، ترجمة عبدالعظيم حماد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

١٩- مانويل، فرانك: بين أمريكا وفلسطين، تعريب يوسف حنا، عمان، ١٩٦٧.

٢٠- د. محمد علي حُلة: فلسطين في جامعة الدول العربية ١٩٤٥- ١٩٥٦، القاهرة، ١٩٨٩.

٢١- محمود العابدي: قدسنا، معهد البحوث العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

٢٢- والتز، فيكتوريا ويواقيم شيشا: لقد اغتصبتمونا أرضاً، صدر باللغة الألمانية، ترجمة سليم نصار، أشرف على إصداره منظمة إيسيسكو، الرباط، ١٩٩٣.

ثالثاً : رسائل علمية :

١- محمد علي حُلة : الثورة الفلسطينية الكبري ١٩٣٦- ١٩٣٩، رسالة دكتوراة، أجيزت في جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨١ .

٢- ممدوح بن عبدالعزيز آل سعود : القضية الفلسطينية ومبدأ حق تقرير المصير، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٩٨٣ .

رابعاً : مراجع باللغة الإنجليزية :

1- Ben Gurion, David: Rebirth and Desyiny of Israel, N.Y., 1954.

2- Cattan, Henry: The Question of Jerusalem, London, 1980.

3- ESCO Foundation: Palestine, A Study of Jewish, Arab and British Policies, N.Y., 1970.

4- Eytan, Walter: The First Ten Years, N.Y., 1958.

5- McDonald, James: My Mission in Israel, 1951.

6- Montgomery, Watt: Islam and Integration of Society, London, 1961.

7- Parkes, James: A History of Jewish People, London, 1964.

خامساً : الدوريات :

١- الأهرام : يومية، القاهرة، السنوات والأعداد التي سبق تسجيلها في هوامش البحث .

٢- أكتوبر : أسبوعية، القاهرة، ١٩٨٠ .

٣- البيان : يومية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥ .

٤- آخر ساعة: أسبوعية، القاهرة، ١٩٧٤.

٥- الخليج: يومية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥.

٦- الدستور: يومية، الأردن، ١٩٩٤.

٧- الرأي: يومية، الأردن، ١٩٩٤.

٨- شؤون فلسطينية: شهرية، يصدرها مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.

٩- صامد (الاقتصادي): شهرية، بيروت، ١٩٨١.

١٠- العربي: شهرية، الكويت، مايو ١٩٨٢.

١١- مايو: أسبوعية، القاهرة، ١٩٨٢.



فهرست

الموضوع	الصفحة